

سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيّ وَالثَّقَافَةِ

كِتَابُ لُبَابِ الْأَثَارِ

الْوَارِدَةُ عَلَى الْأَوَّلِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ الْأَخْيَارِ

تَأَلِيفُ الْعَالِمِ
السَّيِّدِ مَهْنَابِ بْنِ خَلْفَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُوسَعِيِّ

الْجُزْءُ الْخَامِسُ

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

باب

في النذر والاعتكاف وثبوته والوفاء به ونذر الصبي والمشرک ونذر المعصية وفيما لا يملك وما لا يستطيع وما أشبه ذلك

قيل إن ثبوت وجوب الوفاء بالنذر قوله تعالى : (يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيراً) وهو إذا كان النذر في طاعة الله وإن كان النذر في شيء من المعاصي فقد اختلف فيه قول لا يلزمه الوفاء ولا كفارة فيه لقوله عليه السلام : « إن نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه » وقول عليه الكفارة ، والله أعلم •

* مسألة :

والمشرك إذا نذر أن يفعل شيئاً من الطاعات قبل أن يسلم ثم أسلم ، فقليل : أن بقى بنذره فعليه أن يوفى به بعد إسلامه لما روى عن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام فقال له النبي عليه السلام بعد إسلامه : « أوفى نذرك » والله أعلم •

* مسألة :

ومن نذر أن يصلي يوماً إلى الليل فإنه يترك الصلاة بين الفجر وطلوع الشمس ، وبين العصر وغروبها وفي بدل ما تركه فيهما من الصلاة اختلف ، وفي الكفارة لمعنى ذلك اختلف ، وعلى من نذر بصلاة يوم كامل بدل المفروضات لأنه لا يجوز له أن يترك الفرض ، وإذا عين الليلة أبدل العشاء الأولى والآخرة ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن نذر أن يصلى فى مائة مسجد فقول يجزيه أن يصلى مائة ركعة فى مسجد واحد ، وقول مائتى ركعة ، وقول يحط فى موضع مائة مصلى ويصلى فيه وذلك أحب الى •

*** مسألة :**

ومن نذر أن يصوم ثلاثة أيام بلياليها ولا يتكلم فيهن فقول يصوم ثلاثة أيام مكان الليالى ويطعم ستة مساكين مكان صمته ، وقول يصوم ثلاثة أيام ويكفر نذره ولا شئ عليه فى صيام الليل ، وقول لا كفارة عاييه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن نذر أن يصوم يوم الأضحى أو يوم الفطر فلا يحل له صومهما ويصوم غيرهما ، وقول لا صوم ولا كفارة ، وقول بالكفارة دون الصوم ولا نذر فى معصية الله ورسوله ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وفى امرأة نذرت أن تصوم فمنعها زوجها هل له ذلك وإن خالفته هل يتم صومها ؟

قال : يختلف فى جواز منعه لها وفى اتمام صومها إن خالفته اختلاف على قزل من جعل له الإذن فى ذلك ، ولا بد لها على ذلك من الإطعام إن لم تصم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر أن يصوم كل جمعة أو كل يوم جمعة فليس له أن يفطرها على كلا اللفظين ما حيى الا من عذر مرض أو غيره ، وعليه بدل لكل يوم مكانه ، وان أفطر من غير عذر فعليه بدله ، وكفارة نذره ولا يعود يفطر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر أن يصوم الجمعة ولم تكن له نية في يوم ولا أبد • وقول ان ذلك على نيته ، وقول عايه أن يصوم كل يوم جمعة حتى ينوى يوما واحدا ، وقول ليس عليه الا ذكر اليوم مرة واحدة الا أن ينوى كل يوم جمعة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن جعل على نفسه صيام شهرين فعليه أن يصوم الشهرين ولا يفطر الا أن يضعف عن صيام فان ضعف أفطر ما ضعف فيه من الأيام وأطعم عن كل يوم مسكينا ، ولا نعلم في هذا اختلافا فانه لا يجوز له الإفطار الا حتى يضعف عن الصيام ، ولا يصبح مفطرا حتى يطعم لذلك اليوم ، فعلى هذا يكون حاله كلما قدر على الصيام لم يجز له الإطعام ، وكلما ضعف عن الصيام أجزاء حتى يجعل الله فرجا ومخرجا ، ويؤدي ما جعل على نفسه •

وأما ان نذر أن يصوم أياما محدودة فضعف عن ذلك ، فقول لا نذر عليه فيها لا يطبق ، وعليه الإطعام ، وقول اذا لم يطق الصوم وأطاق الإطعام أطعم عن كل يوم مسكينا ولا كفارة عليه في نذره ، وقول عليه الكفارة اذا لم يطق وليس عليه الوفاء ، والقول الأول أكثر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال انه يصوم أعظم النذر وأتمها وأكملها وأوفأها فلا شيء عليه لأن هذا لا نهاية له ، ومن نذر أن يصوم غدا وهو لا يعلم أنه هو الفطر فانه لا يصومه ويصوم يوما مكانه وقول لا بدل عليه ولا كفارة لأن صومه معصية ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر أن يصوم أكثر الأيام • فانه يصوم عشرة أيام ، ومن نذر أن يصوم الأيام • فقل عشرة أيام ، وقيل سبعة ، ومن نذر أن لا يستظل ولا يتكلم يوما من الأيام فانه يستظل ويتكلم ويكفر عن يمينه بأدائه نذره ، والله أعلم •

✽ مسألة :

أبو سعيد فيمن نذر الله أو للعباد ومات قبل أدائه هل يلزم ورثته قضاء ؟

قال : يختلف في ذلك : قول : لا تلزمهم حقوق الله حتى يوصى ، وتلزمهم حقوق العباد من ماله اذا علموا بها عليه حتى مات ، وقول : إن الورثة تلزمهم ما علموا أنه على صاحبهم من حق الله أو لعباده من ماله ولو لم يوص به •

قال الناظر : حقوق العباد تكون من رأس المال بلا اختلاف ، وحقوق الله قول من رأس المال ، وقول من الثلث اذا أوصى بها رجع •

قلت له : فان احتمل قضاؤه وانفاذه بوجه من الوجوه ولم يعلموا أنه قضاؤه أو لم يقضه ولم يوص به أيلزمهم انفاذه أم لا ؟

قال : يختلف في ذلك : قول ليس عليهم قضاؤه حتى يعلموا أنه لم يقضه ، وقول : عليهم قضاؤه حتى يعلموا أنه قضاؤه والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي امرأة نذرت إن صح ابنها من مرضه فأنها تعطيه مالا فلم تعطه حتى مات ؟

فأنها حائثة فإن أتمته للورثة فهو لهم ولها ميراثها منه •

إن نذرت أن تصوغ لابنها قرطين فلم تفعل حتى بلغ رجلا ؟

فأحب لها أن تكفر نذرها باطعام مسكين أو مسكينين ، أو تصوم يوما أو يومين ، وتتم لابنها ما نذرت به ، وإن لم تعطه لم يجب عليها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : من نذر أن يحج حافيا فلم يستطع ، لم يكن عليه فيما لا يستطيع ويحج ناعلا أو راكبا ، وإن كفر نذره ففيل ذلك وقيل لا كفارة عليه ، لأنه لا نذر فيما لا يستطيع ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : ومن ذهب له شاة فنذر بأول ولد تلده أن رجعت إليه ، وبقيت عنده سنين فلم تلد ، هل يجوز له بيعها ؟ وإن ولدت مع المشتري لمن حكمه ، وهل يثبت فيه النذر ؟

قال : يجوز له بيعها على قياس غيرها ، وأنا لا يعجبني ذلك فإن باعها وولدت مع المشتري فقول : إن الولد له ولا نذر فيه ، لأنه خرج من ملك الناذر ، وقول : إن النذر ثابت فيه ، وللمشتري نقض البيع إن أراد ذلك ، وقيل : إنه يبذل مكانه ولدا مثله ، وإن لم تلد فلا شيء عليه •

❖ مسألة :

ومنه وفي امرأة قالت : ان عافى الله ولدها فعليها لقبر الشيخ لارية ؟
فأكثر القول لا يلزمها شيء وفيه قول أنها للفقراء وهو أحوط ،
والله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه ومن أكل من لحم رأس غنم معين أو غير معين قد نذر به ،
ثم وجد بعد ما سار شيئاً منه باقياً بين أسنانه فسرطه أو ألقاه ما يلزمه ؟
قال : عليه أن يعوض قدر ذلك اللحم ويأكله في موضع النذرة على
كلا الوجهين ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن نذر بنذر كثير لا يمكن حمله ، أيجوز أن يأكل متفرقاً أم لا ؟
قال : ان النذرة تقضى حملة واحدة ، الا أن لا يقدر الناذر على ذلك ،
ولا يمكن فجائز تفريقها على ما أمكن ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه : في رجلين بينهما شاة وهما متفاوضان نذر كل واحد منهما بها
من غير أن يعلم بنذر صاحبه كيف الحكم ؟
قال : تكفيهما هذه الشاة على أكثر القول ، لأن كل واحد منها يجب
عليه فيما يملكه ، ولا نذر عليه فيها لا يملك ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه : ومن نذر بدابة معلومة لتؤكل بموضع ، وكان بها شحم كثير
أيلزم أكلها بشحمها ومرتقها أم لا ؟

قال : ان الشحم يطبخ مع اللحم ، وتؤكل الا أن لا يقدر أحد أن يأكله بحال ، فارجو أنه لا يضيق أن يباع ويشترى بثمنه لحم ، وأكله بنفسه أحوط ، والمرق اذا كان فيه شيء من اللحم فانه يؤكل ولا يراق ، وكذلك العظم المهش والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفي رجلين نذرا بنذر جملة ، فأراد أحدهما الخلاص وأبى الآخر كيف يصنع ؟

قال : إن كل شيء يتحرى فعله أن يسلم بقدر ما عليه منه ، وإن لم يكن يتجراً وأراد أن يسلم الجميع فذلك اليه وهو أحسن من غير الزام ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفي امرأة نذرت بصيام عشر الحج وإن هو الا تسعة أيام أعليها يوم العيد أم لا ؟ واذا جاءها الحيض في بعض هذه الأيام ما يلزمها ؟

قال : ليس عليها غير التسع وتبدل ما أفطرت في حال حيضها من حين ما طهرت وإن لم تكن توصله انتقص عليها ما صامته ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي امرأة نذرت أنها تصوم أياما معلومة ثم أتاها فيهن الحيض ما يجب عليها ؟

قال : تبدل تلك الأيام اذا طهرت وبعض أوجب عليها الكفارة وأسقطها عنها بعض وهو أحب الى والله أعلم •

✽ مسألة :

منه وفي رجل نذر أن يخدم المسلمين شهرا ، فأبى الوالى أن يخدمه ما يصنع ؟

قال : ان هذا الناذر يخدم المسلمين ، ويكون في خدمة المسلمين ، ولو لم يأمر عليه الوالى ان كان نذره أن لا يأخذ أجرا من الخدمة ، وان كان نيته ليأخذ أجرا على خدمته وكره الوالى فلا يلزمه شيء ، لأنه لا نذر فيما لا يملك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

منه فيمن قال : ان شربت التتن بعد هذا اليوم أو هذه المرة فعلى للمسجد الفلانى مائة لارية ثم عاد وشربه بعد ذلك مرة أو مرارا وهولا يملك ألف لارية ؟

ففى ذلك اختلاف قول يلزمه للمسجد ما جعله على نفسه ، وقول : لا يلزمه شيء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : أن الناذر اذا نذر لمسجد بكذا لارية ولم يقل نذرا لله فلا يلزمه ، ولا يثبت ، واذا قال نذراً لله ولم يشتر بها شيئاً من المأكولات فانها لعمار المسجد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه ومن نذر أن يصوم الخميس الجمعة ، ثم نذر أن يصوم عشرة أيام عليه بدل الخميس والجمعة أم لا ؟ وهل عليه ان يوصل بهما صوم العشر ؟

قال : يعجبني أن يبذل صوم الخميس والجمعة للذين نذر بصومهما وأن يكون صومه ليومين متصلا بصوم الذي صامه ، وإن أفطر فعليه صيام العشر على أكثر القول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي امرأة نذرت بذبح هذه الدابة لمسجد الفلاني نذرا لله تعالى ثم نتجت الدابة ولدا ميتا فلا يلزمها شيء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه ومن أوصى بنذر لمسجد مثل حب كثير يخبز ويوكل فيه وإن خبز كله خيف ضياعه لقلة من يأكله ، ولعسر خبزه مرة واحدة أيجوز أن يفرق خبزه مرارا أم لا ؟

قال : إن النذر لا يفرق بل يخبز جملة واحدة في وقعة أو وقعتات وإن فضل منه شيء أكل في وقعة أخرى أو وقعتات إلى أن يفرغ ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه ومن نذر أن يصوم في كل شهر أيام البيض ثم ضعف عن الصيام ؟

فلا نذر على المؤمن فيما لا يملك ولا فيما لا يقدر عليه ، وفي الكفارة عليه اختلاف ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه وفيمن نذر نذرة له على أن يأكلها هو وفلان وفلان فأبوا عن ذلك ، وماتوا ما يجب عليه ؟

قال : في ذلك اختلاف ، قيل انه اذا أبى فلان أو مات فعلى الناذر كفارة النذر ، وقيل عليه قضاء ما نذر به بلا كفارة ، لأنه لا يملك غيره ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه وفيمن نذر برأس غنم معين ثم نتج ذلك الرأس ؟
فليس للناذر فيه شيء ، وهو عن الشيخ حبيب أن النتاج لربه ، وهو غير المنذور به ولا يتبعه ، هو غير الزهدى ، وعن الزامل أن النتاج تبع لأمه في النذر والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه في النذرة مثل الحب اذا احتاج الى أجرة الطحين والخير وغير ذلك أو نذر لمسجد بعيد عن بلده أيعطى منه كراء كانت النذرة أوصى بها ميت أو نذرها أحد وهو حي ؟

قال : أما أجرة الطحين من النذر وأما اذا نذر في المسجد في غير بلد الناذر فانه يشتري الحب من البلد الذي به المسجد وان كان النذر بحب معلوم فيكون الكراء منه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ سليمان بن محمد بن مداد وفي امرأة نذرت ان صحت ابنتها لتزوجها على أربعة قروش ، فتزوجت على أكثر ؟

لا يثبت لانها لا تملك أمر تزويجها كانت بالغا أو صبية ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ مسعود بن رمضان فيمن قال : ان فعلت كذا وان لم أفعل
يلزمني صيام شهرين ثم حنث ؟

فقول : يلزمه ما جعل على نفسه ، وقول يلزمه يمين مرسلة ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر بدراهم أو بقطن أو بثوب لقبر الشيخ هاشم أن مثل هذا لا
يثبت حتى يقول انه يشتري به طعام ويؤكل عند القبر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزامي : فيمن نذر أو أوصى بطعام ليؤكل بمكان ، ولم يعينه ولا نوى
به معلوما أيجوز أن يشتري بها حلوى وشنجال أم لا ؟

قال : عندئ أن الحلوى والشنجال من الطعام ، وقيل أن الحلوى لا
من الطعام ولا من الفواكه ، بل هي من الطرف ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن نذر بشاة ليدور بها على قبر الشيخ ويطلقها ولا يرجع
اليها ، وبدراهم أيجل لأحد أن يأخذ ذلك ؟

قال : أما الفاعل لذلك مضيع لماله ، ولا يجوز له ذلك ، وأما الآخذ
فان في التعارف أن صاحبه لا يخرج بذلك ، وقد تركه لمن يريد أخذه
لم يضق أخذه على هذه الصفة ، والله أعلم •

❖ مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : ومثل العظام وقششار الألبا من النذرة ، هل يجوز أن يرمى به اذا كان غير باق فيه شيء من اللحم ، وان فضل شيء من النذرة ، هل يجوز تركه عند القبر ليرجعوا اليه ثانية ليأكلوا ؟

قال : لا يسع ترك النذرة في موضعها الا أن يكون حرزا لها ، وأما وأما ما بقى من القششار والعظام مما لا يخرج منه فلا بأس برمييه ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومنه ومن نذر أن يسلم له شيء وماله الفلاني لوالده فلان ، كان ولده هذا قد مات قبل النذر أو بعد النذر ، وقبل الحنث أيثبت له هذا أم لا ؟

قال : يثبت له اذا وقع النذر ولزم كان قبل الحنث أو بعده ، ويكون لورثته ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومنه : ومن نذر أن يبني مسجدا بمكان معلوم فسبقه غيره وبني هناك مسجدا كيف يصنع ؟

قال : ان لم يتوان فلا يلزمه شيء ، وان توان فعليه الكفارة ويبني مسجدا في مكان آخر ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومنه : ومن قعد ليأكل نذرتة عن القبر فجاء آخر أكل منها من غير رضاه ، ولم ينكر عليه حياء منه أو غلبة ما ترى في ذلك ؟

قال : ان لم يرض له لم يجزه وعليه بدله والأكل بغير اذن عليه
الضمان والإثم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن أراد نذرا فقال لله بكذا أو كذا يثبت ذلك عليه أم لا ؟

قال : ان كان نيته نذرا لله ، وكان بذلك لعنة فأحب له الوفاء اذا
تضى الله له نذره ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر بشيء ليأكله هو وفلان وفلان ، فأكله هو وواحد منهما
ولم يقل للثاني ليأكل معهما ؟

فيعجبني له أن يحدد نذره ، ولا يكفيه التسليم ان لم يجزه قدر ما
يأكله الا أن يقول له فيأتني ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : فيمن نذر بمن حلوى ليؤكل بمسجد فقال لأصحابه :
لا يكفيننا ، فاشترى ثلاثة أمان ففضل منهما شيء هل يجزيه ما أكلوه
منها ؟

قال : لا يجزيه الا أن يأكلوا جميع ذلك ، على القول الذى يعجبني
والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه فيمن نذر برأس غنم معين أو غير معين فتلف منه شيء من
غير رأيه أعليه بدل ما تلف منه أم كله ؟

(م ٢ — لباب الآثار ج ٤ : ٢)

قال : ان كان غير معين فعليه بدنه ما تلف منه ، ان كان معيناً فتلف بعضه أو كله من غير تقصير منه فلا يلزمه بدله ولو تلف كله ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وفيمن عليه نذر لقبر ، هل له أن يأمر من يقضى عنه ممن يأمنه أم لا ؟

قال : اذا لم يكن نذر أن يصل بنفسه فجائز له أن يأمر من يثق به أن يقضى عنه نذره ، والله أعلم •

❖ مسألة :

الشيخ سليمان بن مداد : كم حريم القبر الذى يجوز أن يؤكل فيه النذرة ، وان كان فى العادة يؤكل بعيداً عنه أيجزى ذلك أم لا ؟

قال : لا تجوز العادة فى هذا ، وحريمه ثلاثة أذرع ، وقال القاضى ناصر بن سليمان : يجوز أكل النذرة عند القبر ولو فى حد أكثر من ثلاثة أذرع اذا كان مما يلى البقعة التى فيها القبر ، وليس النذر بأشد من هدى بالغ الكعبة ، الهدى اذا دخل حدود الحرم ولو كان بعيداً عنها ، والله أعلم •

❖ مسألة :

الشيخ أحمد بن مفرج : وفى رجل له ابنة فى زنى ، فنذر لله ان ماتت فماتت أعليه الوفاء بذلك أم لا ؟

قال : يوفى بنذره ونذره لا يقطع عمرها ، ولا ينبغى أن ينذر بمثل هذا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ خميس بن سعيد رحمه الله : فيمن نذر لأحد من طعام أو كسوة أو غير ذلك أيجوز رده على الناذرة أم لا ؟

قال : ان كان لفظ الناذر أن هذا النذر لفلان فقبض منه فجائز له رده ، لأنه ماله يتصرف فيه ، وان كان نذر أن يأكله أو يلبسه فليس له ان يرده عليه حتى فيما نذر له ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله فيمن نذر برأس غنم يؤكل بموضع كذا ، هل يجزى تسليم رأس غنم ناقص الجوارح ، أو مما لا يجوز في الضحايا أو خصى مقطوع الذكر وكم حد ما يجوز ، وكم حد ما لا يجوز الأكل قرب المسجد أو القبر ، والنذر مخالف للهدى أم لا ؟

قال : ان النذر غير الهدى ، ما قع عليه اسم رأس غنم أجزأ الا أن يكون جارية نقصت منه لم يبق فيه فلا يجزى والخصى غير ناقص ، ومقطوع الذكر ليس عندى أشد من الخصى بل هو أوسع منه ، واسم الغنم بجميع المعز والضأن الا أن تقع نية الناذر على شيء أو كله فيما نحفظه في الثلاثة الأذرع ، وهو قولنا ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه وفيمن نذر برأس غنم معين ليؤكل بمكان معلوم فباعه بجهل منه ، وأراد الخلاص ما خلاصه ؟

قال : ان بيعه لا يجوز في أكثر قول المسلمين ، وان كان باعه وقدر

أن يخلصه فعليه ذلك ولعله يوجد في بعض القول جواز بيعه ، وكذلك يوجد عن ابن عبيدان ، وإن لم يدرك تخليصه فقول تجزيه الكفارة ، وقول عليه العوض والكفارة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : وفيمن نذر بدراهم يشتري بها غنم تؤكل بمكة أو بطعام يؤكل ولم يخص به من يأكله ؟
مجائز للغنم والفقير أكله باذن الناذر به ، وإن نذر للكعبة فإنه يجعل في اصلاح الكعبة ، فإن جعل ذلك هديا للكعبة فأقل الهدى شاة وأكثره بدنة ولا يكون حكمه للفقراء إلا أن ينذر لهم فهو لهم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصباحي : ومن نذر بطعام ليأكله هو وفلان الى موضع كذا ونذر أن يشتري ويخرج هو فلان الى موضع كذا لفعل شيء من الطاعات وحنث عليه أن يسأل فلان المصاحبة ، وإن امتنع فلان ما يلزمه ؟
قال : أجوز أن لا يلزمه أن يسأل فلانا المصاحبة ، وإن فعل فذلك حسن ، وإن لم يحضر فلان فقول عليه الكفارة ، وقول لا كفارة عليه ، ولا يسقط عنه النذر بانباء فلان ، وعليه أن يفعل بنفسه ما استطاع ، وفي الكفارة اختلاف بعد امتناع فلان عن مصاحبته أو مؤنة ، وقول يأكل هو وفلان أو يخرج بفلان أو يسير هو وفلان ، أو يسير بفلان المعنى متقارب الا قوله ، يطعم فلانا أو يعطيه . فإن مات فلان أطعم الورثة أو أعطاهم ، وقول يطعم الفقراء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعنه في موضع آخر قلت له : فان نذر أن يخرج هو وفلان الى موضع كذا عليه هو الخروج ، ويكون خروجه هو خروجاً مما لا يملك دلاً يستطيع ؟

قال : عليه هو ذلك ، ويختلف في سؤاله من نذر أن يخرج معه ، قول : عليه أن يسأله ، وقول ليس عليه سؤاله ، ويخرج هو بنفسه وعليه الكفارة لذكر ، وقول لا كفارة عليه ، والله أعلم .

✽ مسألة :

منه : وفيمن نذر أن يصلي مائة ركعة ، فصلى كل ركعتين أو كل أربع وحدهن ، ويتم التحيات ويسلم ويسجد ، ثم يقوم بيتدى من أول النية ، كله في مقام واحد يكفيه أم حتى يعقد الجميع معا ؟

قال : هذا جائز وكاف .

قلت له : فان ضعف عن القيام أعليه اتمام الباقي جالسا أم له عذر في تأخيره الى أن يقوى على القيام ؟

وقال : يؤخر الى أن يقوى ولا يفسد ما صلاه ، وهذا من العذر ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : ومن نذر برأس غنم ليؤكل عند القبر الفلاني كل سنة تدور ما دام حيا ، ثم ترك قضاء النذر سنين ، ثم أراد قضاء الماضي ما يلزمه ؟

قال : يجزى البدل لما مضى ، وعليه التوبة والاستغفار ، وفي الكفارة عليه اختلاف ، وهي كفارة يمين مرسلة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر لشيء من القبور ، أو لموضع ولم يبين لشيء ، هل يثبت وفيم يجعل ؟

قال : يثبت ويجعل في مصالح الموضع أو القبر ان احتاج ، والا يوقف الى أن يحتاج ، وقول يفرق على الفقهاء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر بصوم أو حج فعجز عنه فالأحسن له أن يكفر ويكتفى أم يوصى به لينفذ من ماله بعدموته ولا يكفر ؟

قال : في الكفارة عليه اختلاف ، وليس عليه الوصية به ، وان فرط فهو أشد وعليه يجب أن يوصى به ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : ومن نذر ان عافى الله ولده فله كذا أو عرفى ولده هل يثبت ؟

قال : لا تقول باثباته ، وان قال فله كذا من ماله فانه يثبت ، وكذلك ان قال : نذراً لله أو قال فله كذا نذراً ولم يقل لله ففى اثباته عليه اختلاف •

قلت له : فان قال : فله المال الفلانى ولم يقل من مالى ، وكان ذلك المال للنادر ، هل يثبت للمنور له ؟

قال : نعم •

قلت له : وإن ثبت عليه النذر ، وكان له أولاد غيره ، هل عليه أن يعطى بقية أولاده عوض ما وجب لهذا المنذور له ؟

قال : لا يلزمه ذلك •

قلت له : فهل له أن أراد ذلك أم لا ؟

قال : لا نعلم ذلك لأن الوفاء بالنذر فريضة ، وإن كان أراد به أثره وحيفا على الوارث فعليه الرجوع عن الباطل إلى الحق ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله : فيمن نذر أن يسكن في المسال الفلاني سنة ، فإن بدأ بالنصف من الشهر الحرام المحرم إلى النصف من الشهر الحرام من العام المقبل ، هل يكفيه أم إذا بدا من أول الشهر المحرم إلى مثله من قابل ، وإذا ما بدا لغير أول الشهر المحرم فعليه اتمام ثلاثمائة وستين يوما ؟

قال إذا اعترض الشهر في بدو سكونه فعليه أن يتم لكل شهر ثلاثين يوما حتى يتم له اثنا عشر شهرا هذا ما لا نعلم فيه اختلافا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزامي : فيمن نذر بحجة وهو فقير فصام شهرين عن حجته ثم استغنى أيجزيه ذلك الصوم أم لا ؟

قال : لا نذر على ابن آدم فيما لا يملك ، ولا فيما لا يقدر عليه ، وليس للصوم هاهنا معنى وإن كان قادرا فعليه الحج ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن نذر برأس غنم قيمة لارية ، فاشتري شاة بلارية ونواها لنذره ، ثم بداله أن يتخذها منيحة ويشترى غيرها أيضا ، عليه ذلك أم لا ؟

قال : إذا كان رأس الغنم غير محدود فلا بأس عليه أن أمسكها واشترى غيرها لنذره وأما الرأس المحدود فقد وجب به النذر ، وما جاء من الأولاد فحكمه عندي حكم أمه ، وأما اللبن فلا أحفظ فيه شيئا ، وإن أخذه بعلقه فلا يضيق عليه عندي والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : إذا ماتت الدابة المنذور بها بعد أن وجب عليه النذر فيها وبعد أن أمكنه انفاذها فعليه عندي كفارة النذر ، والبذل يكون مثلها ؟ وذلك إذا تأنى بعد أن أمكنه انفاذها ، وهذا إذا نذر بشاة بعينها ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الشيخ محمد بن عمر فيمن نذر أن يعمل كذا مكوكا في وضع معروف ، ونسى ذلك الموضع الذي نذر له ، لأن في ذلك الموضع ثلاثة قبور ، هل يجوز أن يقسم بينهن مثالثة ، ويؤكل كل ثلث في موضع أم لا ؟

قال : يجوز العمل لهن كلهن لكل واحد بجميع ما نذره ، وأما أن يقسم على ثلاثة فلا ، وعليه أن يحتاط بلا حكم ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه وفي الناذر إلى موضع غير بلده أن يصلى لله تعالى كذا كذا

ركعة ، وعجز عن الوصول اليه لكبر أو علة ، هل يجوز له أن يصلى في
الموضع الذى هو فيه وتلزمه الكفارة أم لا ؟

قال : قد جاء فى الأثر أنه إذا انذر أن يصلى فى غير بلده ، ولم
يقدر أنه يصلى فى بلده وينظر قدر كراه ذهوبا ويفرقه على الفقراء ،
وأمانية صلاة النذر فانه يقول : أصلى لله تعالى أربع ركعات أو ست
ركعات أو مازاد عما لزمنى من النذر أداء الغرض الى الكعبة طاعة لله
ولرسوله ، والله أعلم .

* مسألة :

القرن رحمه الله : فى رجل نذر سخلة فوجب عليه النذر فلم يوف
حتى كبرت ونتاجت ، وجاءت سخلة أراد أن يوفى أتزمه هى ونتاجها
أم لا عليه الا الأولى ؟

قال : اذا نذر بها هى بعينها ونتاجت فهى وما نتجت فى النذر ،
والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفيمن لزمته نذرة لمسجد أو قبر ويعطيها غير ثقة ليأكلها فى
المكان المنذور وله ، فيأكل منها قبل أن يفضلها ، ويأخذ ما يفضل
منها بعد الأكل فيأكله فى غير الموضع المنذور له أبيرأ الناذر على هذه
الصفة أم لا ؟

قال : لا يجوز أن يسلم ما نذر لغير الثقة ولا يبرأ من النذرة ،
ولا يجوز النذر الا فى الموضع المنذور له ، وعليه بدل النذرة ، وان صح
خيانة الخائن فعليه الغرم والله أعلم .

✽ مسألة :

الزاملی : فیمین نذر برأس غنم مرسلًا فی قوله ، أیجزیه اذا ذبح
جدیا صغیرًا أم لا ؟

قال : فیمما یعجبنی اذا کان علی الارسال أن یدبح من أوسط
الغنم فان ذبح جدیا فلا أقول أنه مخطئ ، وان ذبح رأسًا جیدًا فقد
أخذ بالاحتیاط ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : وفیمین نذر لله تعالى أن یشترى بأربع لاریات طعاما
لیؤکل فی مكان ، أیجوز له أن یشترى ببعض ، وینفذه فی یوم ، ویشتري
بالباقی ، وینفذه فی یوم آخر ، وهل یجوز أن یمنع أحدا من ذلك ، وأن
یدعو أحدا الى ذلك أم لا ؟

قال : علی ما حفظته أنه یشترى بهن کلهن ، ویأكلوا منه ما
أطلقوا ، وان فضل شيء فجائز أن یعودوا علیه یوما ثانیًا ، ولا بأس أن
یدعو الیهما أحدا ، ویمنعوا منها أحدا ، ویمنعوا منها أحدا ، والنذرة
لا تؤکل الا بأمر من الناذر ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : وفي مملوك نذر لله تعالى بنذر من صیام أو صلاة أو اطعام
فوجب علیه النذر ، وهو مملوك ما یصنع ، وهل فرق بین أن یکون ذلك
بأذن سیده أم لا ؟

قال : ان النذر فی الاطعام لا یجب علی المملوك الا بأذن سیده ،
فان أذن له سیده فی النذیر فلیس له أن یطعم اذا وجبت علیه النذرة

الا. باذن سيده حين الاطعام ، وكذلك الصلاة والصيام اذا كان يضعفه عن خدمة سيده ، فليس له أن يصوم الا باذن سيده ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الشيخ خميس بن سعيد : في رجل قال أنذر لله تعالى أن يكون أمر كذا وأنا على للقبر الفلاني خمس لاريات ، وليس ينوى بذلك الأكل ولا غيره عندما أوجب على نفسه هذا النذر ، ثم كان الأمر الذي يريده ما ترى عليه في نذره هذا .

قال : أرجو أنى سمعت في مثل هذا وما أشبهه أن يدفع الشئ المنذور به الى فقراء المسلمين يشترون به طعاما ، ويأكلون عند القبر ، ولا أعلم وجه الحجة في ذلك ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : في امرأة نذرت لله ان يجئها ولد ذكر وأنه يعيش فجاءت بولد ذكر فمكث حيا سبعة أشهر ، ثم مات أوجب عليها ما نذرت به على هذه الصفة أم لا ؟

قال : اذا أرسلت القول ولم تقيده في عقد نيته أن يعيش الى مدة معلومة من الأشهر أو السنين أن يلزمها النذر ، لأنها ولدت ولدا ذكرا أو عاش لها كما ذكرت فيجب عليها الوفاء بالنذر ، وان كانت نوت أن يعيش الى سنين معلومة أو حد من كبر معلوم ، فيعجبني أن لا يلزمها الا أن ينتهى الى ذلك الحد المحدود ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الشيخ محمد بن عبد الله : وعن النذر اذا فضل ألهم أن يأخذوا الفضل ويأكلوه حيث شاءوا أم لا ؟

قال : جائز ووجدت في جواب أحمد بن مفرج أن الفاضل يؤكل في
الموضع الذي نذر فيه ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الزامي : وفي النذرة إذا أكل منها شيء في غير محله أيلزم الناذر
أن يؤديها كلها أم لا يلزمه إلا الذي أكل في غير محله منها ؟

قال : يعجبني أن يمد لها كلها إلا أن يكون نذر بشيء محدود ،
وجرى عليه فيه شيء من التلف من غير عمد قبل أن يصل إلى المكان الذي
نذر أن يؤكل فيه فيبذل بقدر الذي تلف منه ، وإن كان أتلفه عمدا
فيبذل مكانه بقدر ما تلف ، وعليه كفارة النذرة .

قال الشيخ جاعد بن خمس : قد قيل بالمنع من جواز أكله إلا في
الموضع الذي حد له ، فإن خولف في فعله إلى غيره من الموضع لم يجزه
وعلى من فعله الضمان له إلا أن يكون عن أذنه ، وإلا فهو كذلك ، لأنه
عليه بدله إلا أنه لا على حال ، ولا في إجماع لما يجوز له من الرأي من
أن يلحقه القول بأنه يجزيه فلا غرم فيه ، لأنه قد أباحه أن يؤكل في
الموضع ، فأكل في غيره والبقاع لا يد لها فلا تملك من هذا شيئا ،
وإن علق بها فلا معنى لأشراطها ، وهذا ما لا يصح أن يدفع في دينونة
لعذر ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : وهل يجوز أن يؤكل النذر المنذور به في المسجد في حريمه ،
وكم حريم القبر الذي يجوز فيه أكل النذرة ؟

قال : أما ما نذر به أن يؤكل في المسجد فلا يؤكل إلا في المسجد ،
ولا يكون أكله في حريم المسجد فيما عندي ، أما حريم القبر فثلاث
أذرع للأكل ، أما أن يفسح عنه للصلاة فقول ثلاث أذرع ، وقول

ما لم يسجد على القبر ، وقو خمسة عشر ذراعاً ان كان القبر في وجه المصلى ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن نذر بقيام ليلة ونيته أن يصلى أيلزمه قيام الليلة كلها أم لا ؟

قال : ان كان له نية فعلى ما نوى ، وان لم تكن له نية وكان نيته في القيام الصلاة فعليه أن يصلى الليلة ، وان لم يقدر فيصلى بقدر ما يقدر ويصلى ليلة أخرى بقدر ما ترك كتلك الليلة ، والله أعلم •

* مسألة :

وفيمن نذر وقال : ان قدم فلان من سفره أعطيته ذا وذا من مالى ، فقدم ولم يعطه ما نذر له ما يلزمه ؟

قال : عليه كفارة النذر وهو كمثل كفارة يمين مرسلة ، ويكون الوفاء عليه ديناً وان مات فهو في ثلث ماله ، وهذا اذا قال نذرا لله ، وأما اذا قال أعطيه ، ولم يقل نذراً لله ، فلا يعجبني أن تكون عليه كفارة اذا لم يعطه ولا وصية عليه ، يعجبني أن تكون عليه التوبة من الخلف ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه في النذر اذا أكل في غير محله أيلزم أكله ضمان أم لا ؟

قال : ان كان النذر يؤديه الناذر بنفسه فلا ضمان على من أكل منه باذنه ، وان كان الناذر من النذرة أحد وأكل في غير محله فعلى الأكل الضمان للناذر ، وعلى الناذر أن يبدل ذلك النذر ليؤكل في موضعه اذا علم بذلك الذى أكل منه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه وفيمن نذر لجماعة المسجد الفلاني بطعام يؤكل في المسجد أيلزم الجماعة عموماً أم إذا حضر أحد أو غاب أحد لم يلزمه للغائب شيء ، وإذا أكل الجماعة الحاضرون وغاب مثل واحد أو اثنين ، ولم يعزلوا لهم شيئاً أيلزم الجماعة الآكلين والناذر ضمانة لمن غاب أم لا ؟

قال : إن كان قصد الناذر أن تكون هذه الأكلة في المسجد ، ولم يخص بها أحداً إلا من حضر عند الأكل فلا يلزمه لمن غاب أن يعزل له ، وإن كان مرسلاً في القول ، ولم تكن له نية فيعجبني أن يخص بهذه الأكلة عمار المسجد ، وعمار المسجد على من سمعته من الأثر الذين يرابطون الخمس فيه ، ولا يتخلفون إلا من عذر ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : وفي امرأة نذرت بشيء محدود لفلان وفلان ، ويأكله فلان وفلان ، ثم مات أحدهم قبل أن توفي بنذرهما وخلف ورثة كيف الخلاص لها ؟

قال : إذا نذرت أنه لفلان وفلان وفلان ، ووجب النذر في حياتهم فلم تعطهم إلى أن مات أحدهم فيدفع نصيب الذي مات لورثته ، ويلزمها عندي على هذا كفارة النذر ، وإن نذرت أن يأكله فلان وفلان ، فهذا عندي نذر لا يلزمها إن مات أحدهم قبل أن يأكل ، لأنها نذرت بما لا تملك ، ولا نذر على المؤمن هيما لا يملك ، وفي الكفارة اختلاف ، والله أعلم .

✽ مسألة :

وفيمن نذر بنذر ليؤكل في موضع معروف فأكل منه أحد خطأ أو عمداً ولم يعلم الناذر بذلك ، ثم علم بعد ما أكل النذر أنجزه أن يرد

بقدر الذى أكل ولو بعد أيام أم لا يجزيه الا فى الوقت أم يفسد هذا النذر وتلزمه كفارة أم لا

قال : ان كان نذر بشيء محدود بعينه ووصفه فى مكان ليس يحفظ له أو وضعه عند غير ثقة فتلف منه شيء قبل أن يصل إلى ذلك المكان فيعجبني أن يعوض ما تلف مع كفارة النذر ، وان لم يفرط فى حفظه ولم يتوان حين لزمه لم يعجبني أن تلزمه كفارة .

وان كان هذا الشيء المحدود ، وانما محدود فيه الوزن أو الكيل ، وتلف منه شيء قبل أن يصل ذلك المكان فيعجبني أن يصير الى ذلك المكان مثل ما نذر له كله ثانية ، ولا كفارة عليه ، والله أعلم .

❖ مسألة :

الشيخ محمد بن عمر رحمه الله : فى امرأة نذرت ان جاء فلان من سفره فعليها أن تصوم فى كل شهر ثلاثة أيام ما دامت حية ، فقدم فلان وأخذت فى الصوم فى كل شهر ثلاثة أيام ، ثم انها عجزت عن الصوم من كبر أو مرض أيلزمها شيء أم لا

قال : اذا عجزت عن الصوم ففيه اختلاف قول : ان عليها الكفارة ، وقول لا كفارة عليها ، وكذلك البديل اذا طاقت فيه اختلاف ، وأما الذى نذرت ان تصوم فى كل شهر يوما فان عليها أن تصوم فى كل شهر يوما ما دامت حية ان لم تحدد الى حد معروف ، والله أعلم .

❖ مسألة :

عن الشيخ أبى القاسم بن صالح الأزكوى : وفيمن نذر بنذرة وعملها فى بيته أيجوز له ان يذوق منها شيئاً ليعرف ماله من ثقله ويجوز له أن يشرب من الماء الذى يصل من الأرض أم لا ؟

قال أما الذى يصل الأرز فذلك فيما عندي لا بأس به اذا كان يكفى ويصير ضياعا ، وان كان فيه نفع فيعجبني أن لا يشرب منه على أنه منذور به للأكل انما يشرب منه ، ويذوق بقدر ما يعرف المالح من التفل لا على أنه من طريق النذر ، لأنه ليس بمحجور على الناذر وغيره ، هكذا يعجبني ، ولا أحفظ في ذلك شيئا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ سرحان بن عمر الأركوى : وفيمن نذر برأس غنم فذبح الشاة للنذر ثم أكلها سبع وهى مذبوحة أيلزمه بدلها أم لا ؟

قال : ان كانت الشاة محدودة معينة فانه لا يلزمه بدلها وهذا الشيء لم يجىء منه ، وانما هو من غيره ، وقال النبی صلى الله عليه وسلم : « لا نذر فيما لا يملك » وان كانت هذه الشاة ليست بمحدودة فانه يلزمه ذبح غيرها بدلها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر أن يخرج الى موضع وحنث وهو يقدر على الخروج فتمادى ثم ضعف عن الخروج ما يلزمه ؟

قال : يلزمه الكراء الى ذلك الموضع ومؤنته يفرقه على الفقراء ، وقول عليه الكفارة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والمرأة اذا انذرت تسير الى موضع وحنثت ألزيمها منعها عن المسير أم لا ؟

قال : لزوجها منعها وتعتقد متى قدرت فعلت ما أوحبته على نفسها وعليها الكفارة فيما يفوت ، وقول لا كفارة عليها ، والله أعلم •

❖ مسألة :

الصباحي : في امرأة نذرت بصيام أيام البيض سنة زمانا ثم أتتها الحيض متى يكون بدلها إذا طهرت أم إذا انقضت تلك السنة ؟

قال : لم أحفظ متى هذا البدل مع وجود الاختلاف فيه ، وعندى أنه ان أبدلت في سنتها أجزأها ، وإن أخرت الى المستقبل أن تبذله في أيام البيض جاز لها ذلك •

وقال من قال : لا بدل عليها ولا كفارة ، وقيل عليها البدل والكفارة ، وقيل بالبدل وحده ، وقيل بالكفارة وحدها ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وقال القاضي ناصر بن سليمان : اذا تمت السنة أبدلتها كما نذرت مكان اليوم من البيض يوما والله أعلم •

❖ مسألة :

فيمن نذر أن يفعل أو يأكل هو وفلان ؟

قال : يرجد عن الشيخ أبي سعيد ليس على الناذر سؤال فلان المنذور عليه ، فان صحت له البغية على ما نذر والا في وجوب الكفارة عليه اختلاف ، وكذلك من نذر أن يصلى في مكان وعجز عن ذلك أو كان المكان لا يتوصل إليه قول ليس عليه فيه كفارة ولا شيء ، وقول تلزمه الكفارة في العاجز وغير العاجز ، وقول تكفيه الكفارة عن الفعل ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن نذر أن يعمل طعاما ويأكل هو وفلان ؟

فوجب عليه النذر فلم يقضه حتى مات فلان فيعمل الناذر الطعام ويفعل به ما نذره به ، ولا شيء عليه في موت فلان ، وأحسب أن ، بعضا يرى عليه أن يدعو وارث فلان للهالك ليأكل من المنذور ، ولعل صاحب هذا القول ينزل الوارث منزلة الهالك ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : ومن قال ان فعل الله كذا فعليه أن يذبح دابة وتتوكل في موضع كذا ؟

فمعى أن في أكله من لحمها اختلاف بعض أجاز له الأكل من لحمها ، وبعض لم ينحر له ذلك على ما قيل في الانتفاع من زكاته ، وهذا ما يتصدق به من فرض أو نفل لاختلاف في الانتفاع به واحد ، فان أكل أهل المنذور في غير هذا الموضع الذى جعل فيه ، فالله أعلم ، وأحسب أنه يلزمه بدله وان كان الآكل غير الناذر فلا يبين لى أن يبرأ الناذر والحق لله ، وعليه التوبة والاستغفار وأحب له أن يأكل مثل ما أكله في ذلك الموضع ، فان لم يأكل في ذلك الموضع شيئا حتى مات فلا يبين لى هلاكه ، ولا الوقوف عن ولايته ، لأن البقعة لا تملك من هذا شيئا ، وقد أباحه من نذر به ليؤكل وهذا قد أكل ولا أرى فيه صحيح اثم اذا أكله في غير هذا الموضع الا أن يعتمد على خلاف المسلمين ، ويخطئ من قال بخلاف ما هو فعل .

قلت له : هل للناذر أن يتصدق بهذا المنذور به في غير الموضع ويسلم قيمته الكراء أو المؤنة ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك ، وقيل عليه كفارة النذر ويتصدق به حيث شاء •

وقال من قال : ليس له أن يتصدق به في غير الموضع •

قلت له : فهلا عليه فرض لازم أم يلحقه التخير ؟

قال : معى أنه ليس عليه فرضا لازما ولو كان فرضا وسعه خلافة •

قلت له : ويلحق هذا الاختلاف ما أوصى بانفاذه في المساجد من وقف هجور أو فطرة ؟

قال : الله أعلم ولم أره يبعد من حكم الاختلاف وقد يثبت ذلك لثلا تتخذه ديننا في الاصل فيه معنى الاختلاف •

وقال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : أما ما يضر المساجد والعمار القائمين فيه فلا يجوز انفاذ ذلك في المسجد ، ولو أوصى بانفاذ ذلك في المسجد ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، وأما ما لا يضر بها ولا بأحد من العمار ، وكان ذلك مما يقرب إلى عمارتها فحسن فيه الاختلاف ، لأن الأكل من أعمال الدنيا ، فقليل يجوز للدخل في المسجد إذا كان داخل المعنى عبادة الله أو الأمر يسعه الدخول فيها أن يعمل فيها بما لا يضرها ولا بأحد من العمار مثل سفة أو قلادة جبل أو أكل ، وقيل لا تجوز أعمال الدنيا فيها أصلا إلا لمعنى ضرورة لأنها بنيت للعبادة لا لأعمال الدنيا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : أن النذر لا يقرب شيئا ان لم يكن الله قدره ، ولكن النذر يستخرج به من البخل ما لم يكن يريد أن يخرج به ، والله أعلم •

❖ مسألة :

والنادر بما لا يكون طاعة ولا معصية ، هل يجوز له أن يكفر نذره ولم يفعل ما نذر به وكان قادرا على فعله أم لا ؟

قال : حفظت ذلك من بعض أجزاء بيان الشرع ، وقد قيل لا يجوز ذلك ، وليس له الا الوفاء به اذا لم يكن معصية والله أعلم ♦

❖ مسألة :

ومن نذر بلحم محدود أو غير محدود فطبخه وأخرج مرقه ، هل يجزيه ؟

قال : لا أحفظ فيه شيئا بعينه ، ومثل هذا يختلف فيه ، ويعجبني أن يجزيه ذلك ولا بدل عليه في نذره والله أعلم ؟

❖ مسألة :

ومنه : وينبغي في النذر أن ينحر الوسط من الدواب وهو ابن سنتين ، وتقديم كفارة النذر مختلف فه ككفارة اليمين ، والله أعلم ♦

❖ مسألة :

ومنه : وفيمن نذر أن يخرج الى قرية أن فعل الله كذا أو فعل الله ذلك ، وأراد أن لا يخرج أو عجز عن الخروج أو شق عليه من غير ما يلزمه في ذلك ؟

قال : ان كان نذره في ذلك الخروج ليعمل شيئاً من طاعة الله تعالى
فليس له الا الوفاء بما نذر حتى يعجز عن ذلك •

فقول : عليه كفارة نذره اطعام عشرة مساكين ، أو صيام عشرة أيام
مخير في ذلك •

وقال من قال : عليه الكفارة ويفرق بقدر كرائه ذاهبا •

وقال من قال : يفرق بقدر كرائه ذاهبا وراجعا وليس عليه في المؤنة
شيء لأنه يموت نفسه •

وقال من قال : يفرق بقدر كرائه ذاهبا وراجعا ، والمؤنة مع
كفارة نذره •

وقال من قال : ينظر هان كان بقدر الكراء أكثر من الكفارة فرق
بقدر الكراء ، وليس عليه كفارة ، وان كان الكفارة أكثر كفر وليس عليه
بقدر الكراء •

وقال من قال : عليه أن يكفر وليس عليه في الكراء أو المؤنة شيء ،
وان كان في ذلك الخروج لغير طاعة الله ، ولا معصية ، فقول ليس
عليه الا الوفاء به كنذره بالطاعة •

وقال من قال : إن شاء كفر ، وليس عليه في المؤنة شيء ، وإن شاء
وفي وهو مخير في ذلك على هذا القول ، وان كان نذره ليعمل شيئاً من
المعصية فليس له الوفاء بنذره ، ولا أعلم فيه اختلافاً وإنما عليه
كفارة نذره والتوبة من نذره بالمعصية •

وقال من قال : ليس عليه كفارة نذره وإنما عليه التوبة ، والله
أعلم •

* مسألة :

ومنه : وسألته عن نذر بمأكول أو مشروب في موضع كذا يخرج به مؤديا لما عليه من النذر فلم يجد من يأكله ماذا عليه ؟

قال : معى أن عليه حفظ ذلك الى أن يخرج من لازمه •

قلت له : وان رجع به حافظا له ، ثم ضاع من يده هل تراه ضامنا ؟

قال : معى ان كان لازمه في الأصل وصار في يده مضمونا مثل من نذر بشيء لينفذه يوم جمعة فيجاوز به من غير عذر ، فهو ضامن لما نذر به حتى يخرج منه بأدائه أو براءة وأما اذا لم يقصر فيه فعندئ أن المنذور به في يده أمانة ، ولا يلزمه ضمان ما ضاع منه من عذر ، ولعل في هذا الموضع يختلف في وجوب الكفارة عليه وثبوتها في وضع النذر وضمانه أثبت والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ ناصر بن خمسين رحمه الله : فيمن قال : ان جاعنى كذا أو رزقنى الله كذا ، أو ان عافى الله ولدى من مرضه ان شاء الله على كذا ليؤكل في المسجد الفلانى ، أو القبر الفلانى ، فوقع الأمر من الله تعالى على ما أراد ، هل عليه باللائم تسليم كالنذر أم لا ؟

قال : قول يكون ثابتا عليه كالنذر ، وهذا القول أحسن عندنا ليوافى بما عاهد الله عليه ، وقول ليس هو كالنذر ولا شيء عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفي امرأة نذرت لله عز وجل ببقرة لها ليؤكل لحمها في المسجد الفلاني ، ونذرت هذه المرأة بهذه البقرة لتذبح اذا عقرت فماتت هذه المرأة الناذرة بهذه البقرة ، والبقرة عثراً أوجب على ورثة هذه المرأة أن يقضوا النذر الذي نذرت به أم لا ؟

قال : على ورثة هذه المرأة أن يفعلوا بهذه البقرة كما نذرت بها في حياتها كانت عثراً أو غير عثراً اذا كانت محدودة معينة ، وما ولدته بعد وجوبها للنذر فهو تتبع لها ، وأما اذا مات النذر المحدود لم يقصر من وجب عليه الوفاء به في انفاذه فلا شيء عليه ، ولا على ورثته ، وان قصر والورثة بعده فعليهم بدله فهذا في المحدود ، وأما غير المحدود فاذا ضاع منه شيء لزم بدله ، والله أعلم .

✽ مسألة :

عن الشيخ خمس بن سعيد : فيمن عليه نذر صلاة فعقده في اقامة واحدة ، فلما صلى بعض صلاته انتقض وضوءه أيتم له ما صلى وهو يسلم بين كل ركعتين أو لا يصح له ما صلى ؟

قال : الله أعلم ان كان نوى أن يصلّيها في مقام واحد ، ولم يتمها فأرجو أن لا يزول عنه النذر الا بأمثال أداء ما لزم نفسه من النذر ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الصبحي : ومن نذر بما في بطن هذه البقرة ليطاف به على قبر كذا ثم خرج ميتاً ؟

قال : ان هذا النذر لا يثبت عليه لأن الطواف بالحيوان على القبور عبث ، والعبث لا يجوز ولا يكون شيء على الناذر ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه وفي رجل حر بالغ عاقل جاء برأس غنم الى بعض المساجد فطاف به عليه ثلاث مرات وقال : يا أيها المسجد هذه الدابة فداء لك عن فلان بن فلان فاقبلها عنه وأطلقها وتولى عنها وسارت رأسها ولم تكن له فيها نية غير ما ذكرت لك لمن تكون هذه الشاة ؟

قال : اني لم أحفظ في هذا شيئاً والنذير يتصرف على وجوه ، وان كان قصده ليجعل ذلك في صلاح المسجد وعمارته فهذا ثابت للمسجد ، وان كان قصده ذبحه وأكله في المسجد فهو كذلك جائز ، وان كان قصده بسبب الداء فأرجو أن هذا لا يثبت ، وحكم ذلك لم يخرج من ملك الناذر حتى يخرج من ملكه الى وجه صحيح من أبواب النذر ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن نذر بنذر من أنواع البر على شيء طلبه من الله فمضت لذلك مدة ، ونسى لما نذر عليه أهو جاء أم لا ؟

انه لا يلزمه شيء حتى يعلم أنه وجب عليه النذر ، ويستيقن ذلك ، فان عجز عن القيام بما يلزمه فعليه كفارة نذره صيام ثلاثة أيام أو اطعام عشرة مساكين فان قدر بعد أن يكفر فعليه أيضا القيام بما ألزمه نفسه من النذر ، ولا ينحط عنه وجوب القدر بالكفارة ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفيمن نذر أن يصوم النهار ، ويقوم الليل ، فقدر على حد ذلك وعجز عن الآخر ما يجب عليه ؟

قال أرجو أنه إذا لم يوف بما ألزم نفسه من النذر أنه لا يعذر من كفارة النذر ، وإثبات ما يقدر عليه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير بن عمر : عمن نذر بدراهم معدودة يشتري بها طعام وتؤكل في موضع معلوم فاشتري بأكثر مما نذر به ، وأخرج النذر جملة وفضل شيء قدر الزيادة ، هل يجوز أن يؤكل في غير ذلك الموضع ؟

قال : يجزى في ذلك الاختلاف ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الصباحي : في امرأة نذرت بصيام ثلاثة أيام فصامت يومين بغير إذن زوجها ، فعلم ومنعها الصيام فأفطرت أنه يتم لها صيام اليومين إذا تركت اليوم الثالث من عذر ، ومنع زوجها لها عذر في بعض القول ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ ناصر بن خمس رحمه الله فيمن قال : ان شاء الله يجيء فلان من سفره ، ويكون سالما فعلى صيام شهرين ما يلزمه في ذلك ؟

قال : ان الاستثناء يهدم النذر ، ومن قال : ان شاء الله يكون كذا أو أنا أفعل كذا ولم تكن نيته نذرا فلا يلزمه شيء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ان قدم البدل قبل لزومه لزمه النذر اذا وقع ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن مات وعليه نذر صلاة في موضع معروف وأوصى على وارثه أن يصلى عنه ؟

فلا يجوز أن يصلى أحد عن أحد ؟

قال المؤلف : أرجو أن به قولاً أنه يجوز ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزاملى : فيمن نذر أن يصوم أيام البيض مدة حياته أو سنين معلومة وأراد أن يصوم كفارة أو شهر رمضان أترى عليه بدلهن أم لا ؟

قال : أما صيام شهر رمضان فانه يجزيه عن صوم النذر على قول ، وأما صيام غير شهر رمضان فيعجبني أن يعيد صوم النذر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : واذا تناذر رجلان على شيء فقال أحدهما : ان كان الأمر كما تقول أنت ، فعلى كذا لارية فضة نذرا ، فقال الآخر كذلك فكان قال أحدهم أوجب على الناذر هذا النذر أم لا ؟

قال : قولان هذا لا يثبت لأن بعض المسلمين جعله بمنزلة الخطار ، وقيل ان هذا ثابت ، وعلى قول من يقول انه ثابت ، فلا تعجبني البراءة

على مثل هذا ، وأما أن أعطاه ما نذر له به وقبضه ورده عليه ، فذلك جائز .

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن نذر أن يعطى فقيرا معينا شيئا فمات ذلك الفقير قبل أن يعطيه ؟

قال : فإذا كان نذر له أجل فقره فهو لورثته الفقراء ، وإن لم يكن نذر له لأجل فقره فهو لورثته كلهم الأغنياء والفقراء ، والله أعلم .

✽ مسألة :

أفتى الشيخ محمد بن عبد الله بن مدام ، وفيمن نذر لمسجد أو قبر بطعام وأراد أن يقسمه مرتين أو ثلاثا أنه لا يجوز ، وإن نذر أن يصوم عشرة أيام وأراد أن يصوم كل خمس أيام وحدهن نقول أنه جائز وأكثر القول أنه لا يجوز ، والله أعلم .

✽ مسألة :

وفيمن نذر بدراهم تفرق على الفقراء ، هل يجوز للناذر أن يعطى من النذر أولاده وزوجته إذا كانوا فقراء ؟

قال : فلا يعطى غير البالغين من أولاده من مال الفقراء ، وكذلك يعجبني لزواجه أن لا يعطيهما مما لزمه للفقراء ، وأما أولاده البالغون إذا كان ملزما نفسه عولهم فلا يعطيهم مما لزمه للفقراء في أكثر القول ، وإن كانوا بائنين عنه وعولهم على أنفسهم فجائز له ذلك ما كان من نذر أو كفارة ، ولحد الفقر الذي ليس له من المال ما يغنيه إلى سنة من غلة مال أو ذهب أو فضة أو من صناعة ثابتة تغنيه ما يحصل منها ، وإن كان

معه صناعة لا تغنيه وليس معه من المال غيرها ما يغنيه الى سنة مع ما يحصل منها ، فهو فقير ولا عمل على قيمة الأصول ، وانما العمل على الغلة والدراهم والذهب والفضة والصناعة الثابتة والآنية والسلاح الذي يفضل عن العازة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وجدت عن أحمد بن مداد أن اهاب الغنم المنذور بها للناذر ، وحفظت عن غيره أن جلود البقر والغنم والابل الموصى بها للفقراء ، هل للورثة على قدر ميراثهم من هالكهم ، ولو أوصى بها بأعيانها ، ووجدت أن الاهداب يعطى الذابح ؟

قال الحسن بن عبد السلام : ان الاهداب من الدابة المذبوحة للنذر يجوز للفقراء أخذه من غير أجره الذابحة ، وهو حلال ان شاء الله •

ووجدت عن أحمد بن مداد : من نذر بخمس مكايك حب أن يطحن ويخبز ويؤكل في المسجد الفلاني ، فأجرة الطحين والخبز من الحب المنذور به •

وعن ابن عبيدان : أن من نذر بحب وذبيحة فأجرة الطحين من الحب وأجرة الذبيحة من المذبوح ، وأجرة الخبز من المخبوز ، والله أعلم •

✽ مسألة :

من نذر بصلاة كذا ركعة وصوم كذا يوما ففعل بعض ذلك نسيانا منه بحسب أنه أتى بالجميع ، ثم ذكر بعد ذلك ايجزيه ايتان ما بقى ، والاشيء عليه أم لا ؟

لا أحفظ في هذا شيئاً ، ولعل النسيان من العذر ، وفي الأثر من نسي شيئاً من ماله ولم يخرج زكاته حتى استفاد فائدة فقلوا لا يعذر من زكاة الفائدة فأفطر فيها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر بفعل شيء في وقت معين منه ، ونسى فعله ففى الكفارة عليه اختلاف ، وفي لزوم فعله بعد الوقت عليه اختلاف قيل يلزمه فعله ، والكفارة وقيل بلزوم فعله ولا كفارة عليه ، وقيل تلزمه الكفارة ولا يلزمه فعله ، وقيل لا يلزمه فعله ولا الكفارة عنه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر بصوم ووجب عليه وهو صحيح قادر فلم يصم حتى عجز عنه ماذا يجب عليه ، وهل عليه الوصية ؟

قال : عليه كفارة النذر ، وعليه الوصية بذلك •

قلت له : وإذا وجب عليه وهو عاجز عنه ، فإن كفر وأطعم على قول من قال بذلك أيكفيه ذلك وتسقط عنه الوصية به أم لا ؟

قال : لا شيء عليه ، وقول عليه الكفارة •

قلت له : فإن لم يفعل أحد ما ذكرت لك على قول من لا يلزمه ذلك أيلزمه أن يوصى به أم لا ؟

قال : إذا توسع بقول من لم ير عليه الكفارة فلا تلزمه الوصية ، والله أعلم •

* مسألة :

الصباحي : وفي النذر على الغضب اختلاف في ثبوته ، واليمين على الغضب لا يثبت ما لم يكن بطلاق أو عتاق والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن نذر بشيء من مال غيره ، وقال صاحب المال أنا تام نذكرك أيثبت أم لا ؟

قال : نذر الرجل في مال غيره لا يثبت عليه ولا في المال ، ولا في المال ، ولا أعلم في ذلك اختلافا فإذا أتمه صاحب المال خرج المال مخرج العطية منه له وخفت أن يلزم الناذر ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : ومن نذر لمسجد فالتلبس عليه أنه لهذا أو لهذا ان جعل نذره فيهما ان كان مما يصلحهما ولا يضرهما فحسن ، وان توخى أحدهما فذلك وجهه ، فان قال قائل غير ثابت هذا النذر اذ موضعه غير معلوم لم يبعد الا أن لا يقدر على معرفة أحدهما ، وفي الأصل لا نذر على الانسان فيما لا يقدر عليه ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : واذا نذر بهذه الدابة ان عافى الله ولده لذبح ، أو تكون له فتجيب قبل أن يعافى ثم عوفى ؟

لو أثبتتها مثبت مع نتائجها لم يبعد اذ هو ممنوع بيعها قبل وقوع النذر ، وقالوا ان الولد تبع لها ، ولو أخرج النتاج مخرج واحتج ان

فى مؤنة لا يلزم الناذر بدله لم يخرج من الحق ، وفى تأويل قول الله تعالى : (لکم فیہا منافع) ففى التفسیر أنه النتاج واللبن والصوف ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن نذر أن یصلی أربعین رکعة فإنه یقعد یصلی أن یصلی أربعین رکعة عما علیه من واجب النذر ، فإذا صلی رکعتین سلم ثم قام ، فإذا استوی قائما أحرم ثم استعاذ ثم قرأ الفاتحة وما تیسر من القرآن ، فعلى هذا فى كل شفع ویجزیه توجیه واحد ، وعقد واحد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفیمن نذر یرأس غنم أبجوز له أن یذبح من الجعد أم لا ؟

قال : فیہ اختلاف : قول یجزی ، وقول لا یجزی ، وعلى قول من أجاز ذلك یجزیه الكباش ، وإن بادل به رأس غنم فهو أجوط ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحی : ومن قال لا يأخذ من مال الله شیئا من باب النذر ، وذلك لا من غناه ؟

قال : معی أن هذا نذر ثابت علیه الا فى مخصوص من الأمر ، وذلك أن أئمة المسلمین یستغنون عنه ولا عن تدبیره ، وكذلك فقهاء المسلمین ، ولمن له حق فیہ من عالم وحاکم أو وال ویعتاد من أين هذا الناذر من ضعفائهم أو أغنیائهم ، ولهذه المسألة شرح ، فان كان ممن یقوم بعوله من مثل صانع أو حراث أو مال یرتفعه ، ویقول به ثبت علیه النذر مادام مستغنيا ، وإن كفره فى حال غناه وانتفع منه كما ینتفع غیره

منه ، والله أعلم ، ولا يعجبني له أن يكفره مادام مستغنيا عنه ، ولا يتعزى من اختلاف إن أراد ذلك ، ، وإن كان من أئمة المسلمين ومعناه التعفف عنه ، وكذلك حكاهم وأهل الفضل منهم ، ما أحسن ما لهم المقام صلى نذرهم أم للخروج منه كفارة ، ما أشبه ذلك ، والله أعلم •

وما اعتمد عليه من الصواب ، ومرافقة السنة والكتاب ، عملوا به ومضوا عليه ، ويسعهم المقام على نذرهم ، والخروج منه ، وهم في هذا أولى ممن قد استغنى عنه ، وإن احتاجوا الى الانتفاع به أو الأخذ منه ، وهم بتلك الصفة رجوت أن لا يثبت عليهم هذا النذر ، وأحكام الخصوص في غير هذا أحكام العموم ، ومن لم يثبت عليه النذر لزمه تكفيره ، وقيل لا كفارة عليه ، وأهل العلم هم الحكماء في ذلك ، وبذلك •

وان حلف أنه لا يأخذ ولا يقبل شيء منه من مال الله ولا يأكل ، وهو من أئمة المسلمين أو من عوامهم ؟

فأقول ان كانت يمينه بالطلاق أو العتاق أو الطهارة فلا أبصر له معنا تبرئة منها ، ان حنث فيها كان حنثه في حال الحاجة أو الغنية ، وان كانت يمينه بالحج أو بالصدقة أو بالله أو ما أشبه ذلك فيعجبني أن يتوخى ما فيه الصلاح له وللمسلمين ، فان كان في حنثه صلاح حنث في يمينه وكفرها وتوسع بما وسعه وتاب الى الله من عقد يمينه التي ليس له عقدها ، وان كان مستغنيا عن ذلك قام على يمينه ، ولعله يخرج في بعض القول أن لاحتث عليه اذا كانت في دخوله في هذا المال صلاح الاسلام وكان هو من أئمة المسلمين ، والقوام بالعدل والدين ، ولا غنية لهم عن هذا المال ولا قوام لأمر المسلمين الا بهم ومنهم •

وان قال قائل : ان الامتناع عن المنافع من مال الله وترك ذلك بنذر أو غيره من معصية الله ما أباح الله لعباده في محكم كتابه ، لم يبعد من العدل والصواب •

وانه لقول حسن ولا كفارة عليه ان حنث في نذره لقول الله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) وهذا المال
قد تفضل الله بأن أباحه لرسوله صلى الله عليه وسلم ، ولقربائه ،
واليتامى ومساكينهم اى قوله : (والذين جاءوا من بعدهم) وقد قال
بعض المسلمين : ما من مؤمن ولا مؤمنة الا وله حق في هذا المال ،
أخذه أو لم يأخذه فلماذا أعجبنى قول من قال ان النذر بالامتناع عنه
من معصية الله ، لأن كلا له حق فيه إذا كان من المسلمين ، والله أعلم •

* مسألة :

عن الشيخ على بن أبى القاسم : وعن رجل نذر بصيام كل خميس
أو يوم جمعة أو يوم سبت وشق عليه صيام تلك الأيام بالدوام ، أفى
ذلك رخصة أم لا ؟

قال : ان قضاء النذر فريضة لقول الله تعالى : (يوفون بالنذر) ،
وعليه صيام تلك الأيام كما نذر ، الا أنه اذا لم يقدر على الصيام أطعم
عن كل يوم مسكينا أو أفطر وفيه قول ، ولو قدر على الصيام وأراد أن
يطعم عن كل يوم مسكينا غداء وعشاء أو كيلا كما يخرج من الكفارات في
اطعام المساكين فجاؤا ، والذي لا يجوز لغير اختلاف ترك الصيام مع
القدرة على الصيام ، في كفارة الظهار وكفارة القتل ، والله أعلم •

* مسألة :

الزاملى : ومن نذر برأس غنم يؤكل في القبر الفلانى الى كم ذراع
يكون الفسح في ذلك ، واذا بقى من النذرة شئ هل يجوز تركه قريبا من
القبر أم يأخذه الناذر ؟

قال : ان الأكل يكون في الثلاث الأذرع والرأس يكون من أوسط

(م ٤ — لباب الآثار ج ٤ : ٢)

الغنم ، والاهاب للناذر ، ولا يجوز الا أن يحمل ما تدر به جملة الى
المكان الذى نذر أن يؤكل فيه ، فاذا أفضل شئ منه لم يجز أن يترك ،
وانما يحفظ ويعاد به ثانية ، ويجوز أن يختفى به عن الناس اذا كان
نذره ليؤكل ولم يخدم من يؤكله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه ومن نذر ان عافى الله واده فلانا ؟

فعليه نذر الله أن يشتري رأس غنم ويؤكله على القبر الفلانى هو
ولده ، ولمن يريد ثم عافى الله ولده واشترى رأس غنم وأكلوه ، ثم فضل
شئ من اللحم وتركوه فى قفير متروك قرب القبر ، ولم يرجعوا اليه ، ولم
يعاموا أنه أكله أحد ولم يأكله أبيراً الناذر على هذه الصفة أم لا ؟

قال : اما ما تركه هذا الناذر من النذر ولم يعلم به ان أكل أو لم
يؤكل فلا يبرأ من النذر ، وأرجو أن فيها قولاً باعادة النذر كله ، وأرجو
أن قولاً يكفيه يبدل ما ضيع منها بمثله ، فان كان فى النذر أنه يسير هو
بنفسه للاكل فيعجبني أن يفعل كما نذر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

واذا نذر أحد أن يصلى فى مسجد كذا ركعة ولم يقدر على
دخول المسجد فجاز أن يصلى فى غيره والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : ومن نذر برأس غنم لقبر أو مسجد ولم يذكر فى
نذره للاكل ما الحكم فيه ؟

قال : ان كان للناذر نية فعلى ما نوى وان كان للقبر أو للمسجد أن يطلقه في القبر أو المسجد ، ثم يذهب عنه فهذا نذر فيه معصية لأن إضاعة المال لا يجوز ، ولا يلزم الوفاء يمثل هذا ، واختلف في الكفارة عليه وان نوى أن يؤكل عند القبر وفي المسجد ، فعليه الوفاء به ، وان لم ينو شيئاً من ذلك وأرسل القول فيعجبني الرجوع في هذا الى تعارف الناس وعاداتهم ، فان كانوا اذا نذروا للمسجد أو القبر أكلوه فيهما فعل به كذلك ، وان كانوا اذا نذروا للمسجد باعوه لصالح المسجد فعل به كذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفي أناس اجتمعوا على قسم مالهم فجعل كل واحد منهم نذراً لله كذا كذا درهما للمسجد أو غيره ، فنقص بذلك أحدهم أثبت ما جعله على نفسه أم لا ؟

قال : قول انه يثبت على كل واحد منهما ما حطه على نفسه من النذر ، وقول لا يثبت لأن هذا النذر لم يكن أصله تقرباً وانما جعل هذا الا التثبيت ، قسمتهم فمن أجل هذا لا يثبت ، والله أعلم •

* مسألة :

وفيمن نذر أن يصوم يوم الخميس أو يوم الجمعة ثم صام شهر رمضان ، أو صام بدله ، أو صام شهرين كفارة لزمته ، أو صام تطوعاً أو صام بالأجرة ، أيلزمه بدلها في جميع ذلك ، أم يلزمه في بعض دون بعض ؟

قال : أما ان صام شهر رمضان فقول إنه يجزى ، ولا يدل على الناذر في صيام الأيام التي نذر بها ، وقول عليه البدل ، وأما بقية الصيام الذي ذكرته فعليه إعادة صيام الأيام التي نذر بها على القول الذي يعجبني ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي رجل تباع هو ورجل بيعاً وقال كل واحد منهما إن كسلت عليك في بيعي هذا للمسجد كذا نذراً لله تعالى ، ثم أراد أحد منهم الرجعة أيلزمه ما نذر به أم لا ؟

قال : في ذلك اختلاف : قول أن الناكث يلزمه ما جعل على نفسه ، وقول : لا يلزمه ، والذي أقول أنا به أن كان هذا النذر لاثبات هذا البيع فلا يثبت هذا النذر ، ولا يلزم الناكث شيء ، أن كان هذا النذر تقرباً لله تعالى فهو ثابت ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه أن قال : أن فعل الله لي الشيء الفلاني فدابتني هذه نذر لوجه الله تعالى تؤكل في المسجد الفلاني ، فمكث أياماً فلم يفعل الله له ما نذر عليه ، ثم أراد أن يذبح دابته تلك أيجوز له أم لا ؟

قال : أما إذا كان للنذر وقت محدود ثم انقضى الوقت ولم يفعل الله له الشيء الذي نذر به فجائز له ، أن يذبح دابته ويتصرف فيها ، وإن لم يكن للنذر وقت محدود ، فإن له أن يذبح دابته ولا يتصرف فيها ، فإن ذبحها وتصرف فيها ، ثم فعل الله له الشيء الذي نذر به ، فعليه بدل تلك الدابة ، وعليه كفارة النذر مثل كفارة اليمين المرسل على أكثر القول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن نذر لمسجد بلارية فضة ولم يبينها لأي شيء تكون ما يفعل بها أن أراد الخلاص منها ؟

قال : ان كان أراد تدويله بهذه النذرة لشيء فهو على ما نوى ، وان لم تكن له نية وأراد أن يجعل ما نذر لهذا المسجد لاصلاح هذا المسجد فلا أقول ان ذلك خارج من الصواب ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : والذي ينذر برأس غنم غير محدود ليؤكل في مسجد معلوم ، ثم تلف من الرأس شيء فأمكن أن يبدل مكانه ما تلف ويؤكل هو ، ما بقي من الرأس في وقت واحد فذلك حسن ، وان لم يمكن جاز أن يؤكل ما بقي من الرأس ويؤكل البديل أعنى بدل ما تلف في وقت آخر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه وفيمن مات وعليه نذر صلاة في موضع معروف ، وأوصى على وارثه أن يصلى عنه ؟

فلا يجوز أن يصلى أحد عن أحد ، وفيه يقول أن يجوز ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن نذر أن يصلى ثلاثمائة ، ركعة في يوم ثم يبت ما شاء الله من الأيام ، ثم يصلى مائة ركعة ، ثم يلبث ما شاء الله من الأيام الى أن يتم ثلاثمائة ركعة ، وهذا اذا لم يقدر أن يصلى في مقام واحد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن نذر برأس غنم فجائز أن يذبح كبشاً لأن الأثر جاء أنهما جنس ، ويحمل بعضه على بعض في الزكاة ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ سليمان بن سرحة العامري : فيمن نذر بكذا محمدياً يشتري بهن طعام يؤكل في موضع كذا فاشتري الناذر طعاما كما نذر أو حين قعد ليأكل الطعام ، ، أخذ من الطعام ورمى شيء منه في الأرض ليتم نذره في بيته جهلا منه أيلزمه أن يشتري طعاما مثل ما ضيع منه أم يشتري طعاما ثانية على ما نذر بتلك الدراهم الأولى ؟

قال : قد سمعنا أن في ذلك اختلافا ، وأنا يعجبني أن يأتي بدل ما دمي به في الأرض من ذلك الجنس من الطعام ، والله أعلم •

* مسألة :

وهل يجوز أن تؤكل النذرة قفا جدار القبة إذا كانت أقل من ثلاث أذرع في المسافة ؟

قال : لعل ذلك يضيق على قول من يجعل الجدر غير قواطع ، وعلى قول من يجعل الجدر قواطع لا يجيز ذلك ، وهذا أحب إلينا ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ محمد بن عمر : ومن نذر بجري حب يؤكل في موضع معروف ، والحب يحتاج إلى عمولة ؟

قال : فالذي حفظته أن عمولة من النذرة ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس : ومن نذر أن يصلي مائة ركعة أو أقل أو أكثر في موضع فلم يقدر أن يصلي مائة ركعة في مقام واحد ، فإنه يصلي

ما قدر ، ثم يأتى بما بقى بعد ذلك ، وقول : يجوز له أن يصلى ذلك متفرقا ولو كان قادرا فالقول الأول عندى أكثر والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحى : فيمن عليه نذر مثل صلاة أو صيام أو شيء من المأكولات ، ولم يوص بقضائه على ورثته أن يسلموا من ماله أم لا ؟

قال : اذا علم الوارث ذلك ولم يحتمل قضاء الميت فى حياته ففى وجوب أدائه من اختلاف ، وان احتمل قضاءه ولم يجب أدائه إلا أن يوصى به وان ثبت أدائه ميتة الحى أداء ما على الهالك من صيام أو صلاة وانفاذ ما ألزمه الهالك نفسه من المأكولات ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر إن خلصنى الله من السجن أو من البحر ورجعنى سالما من سفرى أن أصوم شهرا أو شهرا لا صوم به غيرى لم يجب أدائه إلا أن يوصى به ، وان ثبت أدائه ثم كان الأمر كما قال ، ووجب عليه النذر أيجوز أن يصوم ، عنه مملوكه الشهر الذى قال ليصوم به دفع له أجره صومه شهرا ولم يدفع ؟

قال : أما ما نذر ربه ليصومه فعليه ذلك وله ، وأما ما نذر به أن يصوم به فى حياته فلا أحفظ فيه الا أنهم قالوا لا يصوم أحد عن أحد فى الحياة ، ويعجبنى أن يوصى بانفاذه من ماله بعد موته ، وان كفر عنه فى حياته كفرارة النذر فأرجو أنه يجزیه ذلك ومملوكه وغيره سواء على ما قالوا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه وفيمن نذر بشيء أن يؤكل عند شيء من القبور يوم الحج كل سنة تدور ما دام حيا أو يصلى كذا ثم صار الزمان مثل هذا الوقت ،

وصار لا يقدر من نذر أن يصل الى مكانه من الخوف فما يلزم هل
النادر من قضاء أو كفارات ؟

قال : لا شيء عليه في بعض القول ، وقيل : عليه في ذلك الكفارة ،
والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن نذر أن يصوم كذا يوما وأن لا يتكلم ؟

قال : من نذر على فعل شيء بترك كلامه جاز له أن يتكلم ولا أعلم
عليه شيئا ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : ومن نذر ان جاء ولده من البحر ليصوم شهر رجب ، هل
الذي مقبل دخوله وهو في شهر جمادى الآخرة وجاء ولده ، وقد مضى
شيء من الشهر أو بعد ما انفسخ فما يلزمه ؟

قال : عليه صيام بقية الشهر ، وبدل ما فاتته منه ولو فاتته جميعا
لكان عليه البدل ، ويختلف في وجوب الكفارة اذا لم يصمه تاما ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ مسعود بن رمضان ، ومن قال فعلت كذا ، وان لم أفعل كذا
أيلزمني صيام شهرى زمان ، ثم حنث ؟

وقول : يلزمه ما جعل على نفسه من الصيام ، وقول : تجزيه
كفارة يمين مرسل في مثل هذا ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن قال : اللهم يقع في يدي مائة درهم الى عشرة أيام وأنا أصوم شهرا فسرق مائة درهم في الوقت فعليه كفارة يمين اطعام عشرة أو صيام عشرة الا أن يكون قال مائة درهم حلالا فلا بأس عليه •

*** مسألة :**

ومن نذر إن تلد امرأته غلاما ويصوم ، فحملت أو أسقطت ولم يدر ذكرا أم أنثى ؟

قال : فلا أعلم عليه شيئا وإن تبين خلقه فلم يعرف غلام أو جارية فقد وقع فيه الاشكال والاحتياط له الوفاء بنذره الا أن ينذر أن تلد غلاما حيا فلا يلزمه شيء في السقوط ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله : في امرأة نذرت أو حلفت بصيام أيام معلومة فمنعها زوجها عن الصيام ما يلزمها ؟

قال : عليها بدلها ، وفي الكفارة اختلاف ، وأما ان حلفت بصيام يوم معلوم مثل يوم الخميس أو الجمعة أو غيرها فجاء ذلك في شهر رمضان ، أو صيام كفارة من قبل ، فقول يكفيها صيامها لأنها حلفت أن تصوم تلك الأيام ، وقد صامتها ، وعليها كفارة النذر وهي كفارة يمين مرسلة ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن نذر أن يصوم سنة على شيء قد سمى ، فمر عليه شهر رمضان ، فعليه أن يصوم ثلاثمائة وستين يوما غير شهر رمضان والعيدين

ويلحق ذلك متتابعاً بدل شهر رمضان ، وبديل العيدين على أثر حياّمه ، ولا يقطعه ، وكذلك بدل ما يلزمه انتقض عليه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن نذر أن يصوم غداً وهو لا يعلم أنه يوم الفطر فإنه يفطر ، ويقضى يوماً مكانه ، وقل لا بدل عليه ولا كفارة ، لأن صومه معصية ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن نذر أن عوفى فإنه يعطى فلاناً ماله كله ، أو يتصدق به على فقير أو غنى أو مؤمن أو كافر ، فعوفى عليه الوفاء به أم لا ؟

قال : نعم ، عليه الوفاء بذلك كله •

قلت له : فإن أراد بذلك رياء وسمعة وحيثاً على ورثته وبعض أولاده دون بعض ؟

قال : هذا أليس عليه الوفاء به ، لأنه معصية ، وعليه الكفارة ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن نذر أن عوفى ولده الصغير من مرضه فإنه يعطيه قطعة مال فصيح ؟

وقول : هو للولد لأنه نذر ، وليس له فيه رجعة ولا انتزاع ، ولو لم يحرزه ، وقول لا يثبت ذلك حتى يحرزه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه ومن نذر على ولد له مرض أن صح ليشتري شاة بعشرة

دراهم ، أو قال الى عشرة دراهم ليذبحها له ، فصح الغلام فجاء رجل بشاة تسوى عشرة فأعطاهما الأب هبة فذبحها للنذر ؟

فلا نرى ذلك يجزيه حتى يشتري كما نذر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : اللهم يصطالح فلان وفلان وفلان من مالى كذا فاصطالحا فهذا يخرج مخرج النذر فان وفى وأعطى فحسن والا فلا يلزمه الا الاستغفار والتوبة ، ويكفر نذره ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن كان لها عبد فوقع فى شدة فقالت : يا رب يا مولاي ينجو أو يسلم وأنا أعطيه ابني فلان ان كان له حياة تعنى الى بلوغه فلم تعطه اياه حتى باعه أبوه ، والصبي لم يبلغ بعد ؟

فان عليها للصبي قيمته وأحب أن تكفر نذرها لأنها لم تفعل ما نذرت ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر أن يزور فلانا فمضات فلان قبل أن يزوره ؟

قول : يحنث ان توانى عن ذلك بعد القدرة ، ولا يحنث ان لم يقصر ، وقول عليه الكفارة على حال ، وان نذر أن يزوره الى يوم كذا فمضى ذلك اليرم ولم يزره فيه ، فانه يحنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر أن يخرج الى قرية يصلى بها أو يصوم أو يصل رحما أو غير ذلك من أبواب البر ، ثم حنث ولم يخرج ؟

قول : عليه كفارة ما حلف عليه ، والكراء والمؤنة الى ذلك الموضع
ذاهبا وراجعا ، وأكثر القول ذاهبا ، وقول : ان كانت الكفارة أكثر من
كرائه ومؤنته أخرج كفارة حنثه ، ولم يكن عليه غير ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والنذر اذا كان لا طاعة ولا معصية مثل قعود في منزل أو وقوف
في موضع يلزمه الوفاء ؟

قال يختلف فيه قول : هو بمنزلة الطاعة ، وعليه الوفاء إلا أن
لا يطيق ، وقول هو مخير ان شاء أو في وان شاء كفر والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي امرأة نذرت ان يصح ابنها فهي تنثر عليه جواز أو سكر
فعوفى ما يلزمها ؟

قال أبو معاوية : تتصدق بثمنه على الفقراء ، وقال جابر : لا بأس
بالنثر وتصبه عليه صبا ، ويكون على ما تجرى به العادة ، وفعل الناس
فيه إلا أن يقصد النادر به الهدية والعطية للمنذور له ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر ان صح ولده برأس غنم ، وجرى حب يطحن ويؤكل
بمسجد كذا ، وبمائة من خبز فصيح أن تكون أجرة الطاحن والذابح
والخابز من النذر أم لا ؟

قال : ان أجرة الذابح من المذبوح ، والطاحن من المطحون ، والخابز
من المخبوز ، وفضلة المنذور به يؤكل وقعة أو وقعات الى أن
ينفذ ويؤتى به أولا جملة •

قال الناظر : قيل من نذر بكذا أن يؤكل بمضع كذا ، فان كان المنذور

به يمكن أن يؤكل بلا معالجة ولا طبخ ولا زيادة أبازير وملح ، فيكون ذلك من مال الناذر ، وإن كان لا يمكن أكله بغير معالجة ، فيكون منه •

وعن الشيخ محمد بن عامر السعالي : أن من نذر بجري حب علس للمكان الفلاني فإن أجرة دقاقه وطحنه وخبزه منه ، وأما أن قال ناذر بجري حب علس يدق ويطحن ويخبز ويؤكل في المكان الفلاني ، فإن الأجرة على الناذر ، وأما الإهاب فإن أعطى الذابح فجائز ، وفي قول عمر ابن سعيد وغيره من الفقهاء المتأخرين أن الإهاب للناذر ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن نذر بشاة معينة تؤكل في مسجد معين ، فلم يقدر عليها ؟

فما دامت موجودة يقدر عليها فلا يجزئ له أن يبدل بها غيرها ، وإن لم تكن معينة جاز له أن يبدل بها غيرها ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن كان عليه نذرات شتى بموضع واحد ، هل يجوز أن يجمعهن في مرة واحدة ويؤكل في وقت واحد ؟

قال : جائز ذلك ولا يجوز تفريق النذرة الواحدة ، والله أعلم •

* مسألة :

ونذر المعصية لا يلزم الوفاء به ، وأكثر القول لا تلزم فيه الكفارة ، وهو مثل من نذر أن يقتل انسانا أو يضره ظلما أو يصوم يوم العيد ، أو يصلي الى غير القبلة ، أو يسرق أو يزني — أو يشرب الخمر وشبه هذا من عمل المعاصي ، ونذر الغضب مخير بين الوفاء به إن كان طاعة ، وبين أن يكفر نذره ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : في رجل نذر أن يفعل الله له كذا وهو وفلان يفعلان كذا فأبى الآخر أن يفعل ؟

قول عليه الكفارة ويفعل هو بنفسه ، وقول لا كفارة عليه ويفعل هو ما استطاع من ذلك وليس عليه عندى أن يسأل الآخر أن يساعده ، لأن ذلك يخرج مخرج الوسيلة لقوله عليه السلام : « لا نذر على المؤمن فيما لا يملك وفيما لا يستطيع » والله أعلم •

✽ مسألة :

عن أبى عبد الله : من نذر ان يعافى الله ولده وهو وفلان يذهب ان الى قرية يصومان فيها فخرج الناذر وكره الآخر أن يصحبه ؟

فانه يجزيه ، وليس له أن ينذر على الناس الا أن يقول اخرج بفلان فعليه كراهه ذاهبا ولم ير عليه النفقة في الذهاب الا أن يكون يذهب في سفره أكثر مما يذهب في البيت ، فانه يحسن مع الكراه ويصدق به ويصوم عن نذر عليه يوما •

قلت له : فان نذر أن يخرج هو وفلان ان ففعل الله كذا ففعل له ، فأبى فلان أن يخرج أو غاب فخرج هو وحده ؟

قال : قول لا يبرأ وقول لا كفارة فيما لا يملك ولا يستطيع ، ولا في معصية الله ، وقول لا وفاء عليه في شيء من ذلك ، وعليه الكفارة ، وأما فيما يستطيع أو يملك وليس بمعصية فعليه الكفارة ان لم يف ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر يعمل طاعة ثم نذر أن لا يعملها أو نذر بعمل معصية ثم نذر أن لا يعملها ؟

أنه يثبت عمل الطاعة في الوجهين ، ويبطل عمل المعصية فيهما ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي قوم اقتسموا مالا وجعلوا على أنفسهم نذراً على من ينقض القسم هل يثبت ؟

قال : ان كان النذر لله أو لمسجد أو لشيء من أبواب البر فهو ثابت ، وان كان للمنقوض على الناقض فلا يثبت ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر بدراهم لقبر ، ولم يسم اطعاما ولا غيره ، ولم تكن له نية ؟

فقول : انه يتصدق على الفقراء ، وكذلك ان مات أو أوصى بذلك ، وقول ان ذلك نذر باطل لا يلزم ، وان أن نوى أن يأخذها الفقراء من على القبر فله ما نوى •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل هذا ، وقيل فيه انه له ، فيجعل في صلاحه ، وعلى قول آخر فيجوز أن لا يثبت فيرجع الى من نذر به ، ومع الوصية فيتبع به مال الموصى على هذا الرأي ان صح فينظر فيه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي رجلين اختصما في شيء فقال أحدهما : أن صح ما تقول أنت فعلى أنا نذر لله كذا نأكله أنا وأنت وفلان ، والآخر على نفسه مثل ذلك ؟

فقيل هذا إذا كان من الطاعة فالوفاء به واجب ، لأنهما سمياه نذيرا لله ، ولعل فيه أنه غير لازم فهو بمنزلة الخطار ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومن نذر أن يفعل الله لى كذا ، وفلان يعطينى ، ففعل الله له كذلك فأبى فلان أن يعطيه ما نذر عليه ؟

فقيل : عليه الكفارة ، وقيل لا كفارة عليه ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومن نذر بشيء على صحة عليل فبريء ، وفي عقله نقص أو في قلبه ضعف لم يكن قبل العلة ما حد صحته ؟

قال : لا يسقط عنه النذر بذلك إلا أن تكون له نية في شيء بعينه ، والله أعلم .

✽ مسألة :

وفيمن قال : ان شربت بعد هذا اليوم ، أو هذه المرة فعلى للمسجد ألف لارية ، ثم عاد وشربه بعد ذلك مرة أو مرارا وهو لا يملك ألف لارية ؟ قال : في ذلك اختلاف قول يلزمه للمسجد ما جعله على نفسه ، وقول لا يلزمه شيء ، والله أعلم .

✽ مسألة :

. عن أبي الحواري فيمن قال : ان ساق الله كذا وكذا فعلى لفلان كذا وكذا ، ثم ساق الله اليه ما طلب ، ثم طلب الى الرجل الذى جعل له على نفسه فجعله فى حل منه انه لا يجزيه ذلك حتى يسلم الى الرجل ما جعل على نفسه ، وفى بعض القول يجزيه به الحل ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الشيخ جاد : وفيمن نذر بكذا وكذا محمدية للكعبة كيف يصنع بما قال ؟

قال : فهي لعمارها ان صح ما أراه فيها ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الشيخ سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله ، وفى امرأة نذرت أن تقرأ على قبر أحد من المسلمين طاعة لله وهدية للميت ، ولم تقدر على المسير ، هل يجزئ عنها زوجها اذا قضى عنها نذرها ، وهل تجزئ قراءته عن قراءتها أم لا ؟ واذا لم تجز إلا قراءتها تصنع ؟

قال : اذا كانت النية والقصد منها للنذر أن تقرأ على هذا القبر بنفسها أو بلسانها ان أحسنت وعرفت ذلك وقدرت فعلها قضاء ذلك بنفسها ، كما نذرت ، وان أرسلت القول ونوت أن تكون القراءة وحدها ، فلا بأس عندي أن يقرأ عنها غيرها اذا كان ثقة أو من يؤمن على ذلك ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الشيخ مسعود بن رمضان رحمه الله ، وفيمن نذر أن يصلى لله مائة ركعة مرسلا يعقدها جملة ، أم يجزيه أن يصلى أربعاً أربعاً ويسلم

(م ٥ — باب الآثار ج ٤ : ٢)

مرة واحدة اذا أئتم أربعاً الى أن يتم المائة الركعة أم لا ؟ أم ما الذى يجزيه وكيف اللفظ فى ذلك ؟

قال : كل ذلك جائز ولفظه يقول : أصلى لله تعالى كذا وكذا ركعة عما لزمنى من النذر ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ درويش بن جمعة رحمه الله : وفيمن قال : إن عافى الله ولدى فعلى رأس غنم ويذبح ويؤكل فى المسجد الفلانى ، أو على قبر فلان ، ويكون هذا نذراً ويلزمه أم لا ؟

قال : ان الذى نحبّه فى مثل هذا اذا عوفى ولده أن يوفى ما أوجب على نفسه ، لأنه قال عليه ، وخاصة اذا كان فى قلبه قصد النذر الا أنه لم يسم ، ولو أنه قال : ان شاء الله أفعل كذا ان عوفى ولده ، فلا يلزمه ذلك فى الحكم ، وأما قوله عليه ، فيعجبني عليه ذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس : ومن نذر بكذا لمسجد معلوم ارسالا من غير نية ما يكون ذلك ؟

قال : انه يكون للعمار ، وكذلك الوصية والعطية ، والاقرار وما أشبه ذلك اذا لم يخص بشىء بعينه ، وقال لمسجد •

قلت : وان ظهر لفظه بالنذر للمسجد ونوى فى قلبه أن يؤكل بالمسجد ، هل له نية بذلك ؟

قال : فيه اختلاف •

قلت : فهل يثبت أن قال : نذراً لله ، ولم يقل اذا قال ناذر للمسجد الفلانى بكذا ؟

قال : فالأحسن معنا اثبات ذلك ، قال : نذرا لله أر لم يقل اذا
نوى النذر •

قلت : وان كان هذا الناذر قد أرهن صوغا أو غيره ؟

قال : لمن بيده الرهن سلم عنى كذا للمسجد مما على له من النذر
وأضفها على الرهن فأوعده بذلك ولم يسلم عنه الى أن مات ، فليس له
التسليم بعد ذلك اذا لم يقر بشيء عليه معه •

قلت : وهل يبرأ الناذر فيما بينه وبين الله اذا وعده أن يسلم
عندى على هذا المعنى ؟

قال : ان جعل القضاء ما عليه من ذلك ثقة مأمونا ، وقال له بذلك
فانه يسلم على قول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ محمد بن عبد الله الأزكوى : رجل نذر لله تعالى الى أن عرف
النحو ليطعم انسانا هريسة ، ثم عرف شيئا يكفيه للقراءة ؟

قال : ان كان له نية فعلى ما نوى ، وان لم تكن له نية ، فاذا تعلم
ما يكفيه لقراءة الأثر ، فعندى أن النذر لا يلزمه ، لأن العلم لا يمكن أن
يحيط به كله مخلوق ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن قومنا ، واختلفوا فيمن نذر نذرا مطلقا :

فقال بعضهم : يصح ويلزمه كلزوم المعلق ، وفيه كفارة يمين •

وقال بعضهم : لا يصح حتى يعلقه بشرط أو صفة فيقول : ان كان
كذا فعلى كذا •

قال الصبحى : لا أحفظ فيه شيئاً من قول أصحابنا ، ويعجبني ما قالوه من الاختلاف ، ونحو هذا جاء فى آثار المسلمين فى اليمين بالصدقة فقل به كله ، وأكثر منه وهو قريب منه ، والله أعلم •

* مسألة :

وعنهم واختلفوا فى النذر المباح ، هل ينعقد مثل قوله على " نذر أن أركب دابتي أو ألبس ثوبى ؟

فقال بعضهم : ينعقد ويلزم •

وقال بعضهم : لا يصح ولا يلزم •

قال الصبحى : هذا لا يصح فى قول المسلمين ، وإنما النذر يقع للغير كالنفقة والوصية لقول الله تعالى : (وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر) فساوى بينهما فى الأحكام ، والله أعلم •

وأما النذر ينعقد فى الطاعة وينحل فى المعصية ، ويختلف فيمن ينذر بجميع ماله فقليل : يثبت كله كما نذر ، وقيل يثبت الثلث بمنزلة الصدقة ويثبت للوارث وغير الوارث ، والحر والعبد ، ولا يحكم بهما حكماً ثابتاً بمنزلة الدين ، وأحسب أن بعضاً يرى به بمنزلة حقوق الله كمنزلة الزكاة والجبر على الصلاة ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ سليمان بن محمد بن مداد : وفى امرأة مرضت ابنتها فنذرت أن تصوم شهراً ان عوفيت فعوفيت وأخذت فى الصيام ، ثم توفيت قبل أن تكمل الصوم أيلزم ورثتها أن يصوموا بقية الشهر إذا لم توص بانفاذه ، والوصية لازمة بالنذر أم لا ؟

الشيخ

قال : ان أخذت فى الصيام بعد أن عوفيت ابنتها ولم تتوان بقدر

أن لو صامت لأتمت الصيام ، فلا بأس عليها عندي ، فإذا ماتت قبل أن تتم ما وجب عليها من النذر ، لأن العذر جاء من الله تعالى ، وليس عندي وهو أشد من صوم رمضان ، وإن بقيت متوانية بقدر أن لو صامت لأتمت فهي مقصرة عندي ، وأخاف أن تلزمها كفارة النذر ، وعليها الوصية بذلك ، وليس على الورثة ذلك لازماً إذا لم توص به ، والله أعلم •

* مسألة :

الصبحي : ومن نذر أن يصوم كل خميس فصام بدلاً أو كفارة عنه أو عن غيره بالأجرة أيجزيه به بدل صوم يوم الخميس بالنذر بعد انقضاء صومه الذي صامه ، ولا تلزمه كفارة النذر ؟

قال : ففيما عندي أن صيامه الكفارة والبدل لا يجزيه عن النذر ، وإذا لم يمكن صيامه أطعم عن النذر ، وإنما الاختلاف في صيام رمضان •

قلت له : وإذا نذر أن يصوم يوم الخميس فنوى صومه عن النذر ، وأتم ما بقى عليه من صيامه أيقطع صومه الذي صامه ذلك اليوم النذر ويهدم ما مضى من صومه أم لا ؟

قال : ففيما عندي أن صومه للنذر يقطع عليه ما صام من البدل والكفارة ، لأنه لا يجوز تفريقهما وصيام النذر يجزى فيه الاطعام في العذر •

وقال من قال : في العذر وغير العذر ، والله أعلم •

* مسألة :

وهل قال بعض المسلمين إن من عجز عن صوم النذر أن يستأجر من يصومه عنه ، في حياته ؟

قال : يطعم عن كل يوم مسكينا اذا عجز عنه ، وقول ولو لم يعجز ان شاء الله ، وأما أن يصوم عنه غيره فلا أحفظ فيه شيئا •

قلت : وكذلك ان عجز عن صوم النذر أهو حتى يخاف على نفسه الهلاك مثل صوم شهر رمضان أم غير ذلك ؟

قال : هو كذلك فيما عندي ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي رجل قال : اللهم تعالى يعافى فلانا وهو يصوم ما قدر ، ثم صح فلان كم يلزمه من الصيام ؟

قال : ذلك الى قدرته ولا أرى ذلك شيئا محدودا ، فان صام شيئا ثم عجز ، ولم يقدر لم يلزمه شيء بعد ذلك وقد برّ نذره ، لأن القدرة معنا على الفعل ، فاذا فعل ولم يقدر فقد برأ واذا قدر فليصم حتى لا يقدر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ صالح بن وضاح ، والذي له على رجل دراهم ويطلبه بها فلا يوفيه ، فقال الرجل تنذر لى بكذا دينارا من دراهمك ان وفاك هذا ، قال : نعم ان شاء الله أستوفي دراهمي وأنا أعطيك منها هكذا • قال له : لعلك لا تعطيني ، قال : ان لم أعطك كان لمكلاصيني واستوفي دراهمي أيلزمه للرجل ما وعده به ؟

قال : فاني أرى هذا شرط واستثناء وعطية ليست بمقبوضة ، والا محروزة ، فأما قول الرجل تنذر لى بكذا قال : نعم ليس هذا بنذر يجب عليه ، كما أنه لو قال لرجل أتحلف بالطلاق • قال : نعم ، فلا يكون طلاقا حتى يحلف بعد ذلك ، وقوله : ان شاء الله يهدم النذر ، ولو كان

قد صح ، وأما قوله أعطيك منها كذا فقد وعده بالعطية في المستقبل ، ولم تصح عطية ولا اجراز ، وأما قوله ان لم أعطك كان لكلاصيني فهذا شرط يبطل العقود .

✽ مسألة :

ابن عبيدان : وهل يجوز صلاة النذر بعد صلاة العصر وصلاة الفجر ؟

قال : يجوز على أكثر القول ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الصبحي : وفيمن قال : عليه نذر بصلاة وقصر فيه الى أن حضر الموت أيوصى به ، وينفذ عنه بعد موته أم يكون سالما ومعدورا ، ولا شيء عليه ؟ قال : إن أوصى فحسن ، ويعجبني ذلك وإن صلى في حياته ولو بالتكبير فقد قبل ذلك وأحسب أنه قليل لا تلزم الوصية ، لأنه لا يصلى أحد عن أحد ، والله أعلم .

وإن مات ولم يوص به وعلم بذلك وارثه ما يفعل ؟

قال : فيما عندي لا يلزم وارثه شيء حتى يوصى عليه ، ويقبل له ما أوصى بذلك في ماله على قول من يقول بالوصية ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس بن علي : في امرأة نذرت ان عافى الله ولدها من مرضه أن تصلي في الموضع الفلاني مائة صلاة كم تكون كل صلاة منهن من ركعة اذا لم تكن لها نية في ذلك ؟

* الجواب :

وبالله التوفيق : الذى نعمل عليه ان شاء الله أن تكون كل صلاة ركعتين ، وتصلى صلاة النذر بعقد واحد جملة في ذلك الموضع ، إن قدرت ، وتفصل بين كل ركعتين بتسليم الا أن تنوى أن تصلى من ذلك كذا وكذا ، فهو على ما نرت على قول بعض الفقهاء •

قال الشيخ جاعد بن خميس : قد قيل ان عليها هذا أن تصليهما مائتى ركعة ، وأعلى قول آخر في مائة ركعة كل صلاة بمالها من نية وتوجيه واحرام وقراءة وركوع وسجود وتحيات في قعود مع ما بها من تسليم على انفرادها حتى تأتى على آخرها في مقام واحد أو أكثر ، فأما أن تصلى مازاد على الواحدة من هذه الصلوات في مقام بتوجيه في الأولى فعسى أن يجوز ، لأن يختلف في أنه يجزيه أولاً ، غير أن الأخذ بما لا قول فيه إلا أنه يجزيه مع المكنة هو الأولى ، وإلا فما جاز له أن يعمل من رأى فقد أجزاه في هذا وغيره والله أعلم فينظر في ذلك رجع •

* مسألة :

عن الشيخ أحمد بن مفرج : ومن نذر أن يصوم كل اثنين وخميس وجمعة طول عمره ، وأراد أن يصوم كفارة ، وحضر شهر رمضان أو يوم عيد عليه أن يقضى هذه الأيام اذا صام رمضان الكفارة والعيد على ما وصفت ؟

عليه القضاء بدل يوم العيد والسفر ، وأما رمضان والكفارة فقد صام ، والله أعلم وبغيبه أدرى وأحكم •

قال غيره : قد قيل في صيامه لرمضان انه لا يجزيه عن نذره وعليه بدل ذلك من أيام ، وقيل انه يجزيه ، وما صامه عن الكفارة ، فعسى في نذره أن يلحقه معنى الاختلاف في أنه يدخل فيه فيجزي عن بدله •

وما ليس له منها إلا صومه جاز في نذره أن يطعم عنه لعذره ،
ولا بد له في العيدين من بدلها ، وقيل بالبدل مع الكفارة ، وفي قول
آخر لا بدل عليه ولا كفارة ، لأن الأمر فيه جاء لا من قبله ، فهو من
العذر ، ويعجبني هذا القول ، وما أفطره في أسفاره فالبديل فيه على
حال أنه لا اختياره ، فهو عليه ، ولا نعلم أنه يختلف في لزومه مع الكفارة
في بعض القول ، وقيل : لا كفارة في ذلك رجع .

*** مسألة :**

ومنه : وفيمن نذر بنذر ولم يقل لوجه جهلا منه بلفظ النذر أيلزمه ذلك
النذر أم لا ؟

*** الجواب :**

يعجبني الوفاء بالنذر إذا قال على نذر ، والله أعلم .

قال الشيخ جاعد بن خميس : صحيح لما جاء في الأثر أنه نذر على
قول ، وكفارته على من يحنث على هذا الموضع أن يصوم ثلاثة أيام ،
وقيل يوما واحدا ، وقيل ثلاثا ، وقيل يوما أو يومين مخير في ذلك ،
والله أعلم .

*** مسألة :**

ومنه : ومن نذر أن يكسو فلانا ثوبا فكساه ثوبا يشف أو يصف أيجزيه

*** الجواب :**

قد كساه وأجزاه ذلك ، وما كان يشف أو يصف من الثياب
فهو ثوب يقع عليه اسمه ، ولا يبين لى فيه اختلاف وإنما كرهه من كرهه
في الصلاة ، والله أعلم .

قال الشيخ جاعد بن خميس : صحيح والصلاة بهما مختلف في
تمامها ، وقيل بالفرق بينهما ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع .

✽ مسألة :

ومنه : والاستثناء يبطل النذر بلا اختلاف تقدمه أو تأخر عنه أم لا ؟

✽ الجواب :

فيه اختلاف قول يبطل النذر اذا دخل معه الاستثناء ، وقول النذر بحاله ولا يبطله الاستثناء رأييت اذا لم ينو استثناء بقوله ان شاء الله بل لفظ بذلك من غير اعتقاد معنى قصده النذر بذلك أم حتى يريد به استثناء بالاعتقاد ، قال لا ينفعه الاستثناء وعليه النذر الا أن يريد الاستثناء باستثنائه ، ولعله لا يتعري من الآراء ، وقد قيل لا حكم للنيات مع النذور والايامن وغير ذلك من عقود المعاملة ، والله أعلم .

✽ مسألة :

على أثر ما عنه ، ومن نذر لقبر بشيء ؟

فقول يكون لعله له فان كان محتاجا لصلاح والا فيعرقف الى أن يحتاج ، وقول يكون للفقراء .

✽ مسألة :

الصبحى : ونذر لمسجد لا يعرفه وأوماً بيده الى مسجد غيره يحسبه هو لمن النذر منهما ؟

✽ الجواب :

يحسن أن يكون النذر لهذا المسجد الذى أوماً اليه ، ويحسن الذى نوى به ، ويحسن أن لا يثبت هذا النذر ويحسن أنه للمسجدين جميعا ، وعلى قول من يراه لهما قيل بينهما ، وقيل لكل مسجد ما نذر له تاما ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومنه وسألته عن نذر بمأكل أو مشروب في موضع كذا فخرج به مؤديا لما عليه من النذر ، فلم يجد من يأكله ماذا عليه ؟

قال : معى ان عليه حفظ ذلك الى أن يخرج من لازمه •

قلت له : فان رجع به حافظا له ، ثم ضاع من يده هل تراه ضامنا ؟

قال : معى ان كان لازمه في الأصل ، وصار في يده مضمونا مثل من نذر بشيء لينقذه يوم جمعية فيجاوز به من غير عذر فهو ضامن لما نذر به حتى يخرج منه بادعاء وبراءة ، واما واذا لم يقصر فيه فعندى أن المنذير به في يده أمانة ، ولا يلزمه ضمان ما ضاع منه من عذر ، ولعل في هذا الموضع يختلف في وجوب الكفارة عليه وثبوتها في موضع لازم النذر وضمانه أثبت ، الله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه : ومن نذر برأس غنم معين فيؤكل كله فان بقى منه شيء لم يؤكل لزم بدله كله ، وان كان غير معين فقليل ما وقع عليه اسم رأس غنم أجزأ ولو كان حدثا ، وقيل لا يجزى دون الأوسط •

قال الشيخ جاعد بن خميس : قد قيل في المعين ونحو هذا في نذره ان عليه بدل ما أتلفه لا غيره في موضع عذره ، والا فالكفارة لابد منها ان تعمده ، وما بقى منه أكل ولا شيء فيه ، والله أعلم • رجع •

❖ مسألة :

عن الشيخ العالم جاعد بن خميس الخروصي : وفيمن نذر أن يخرج من بلده الى موضع يعمل طاعة في مسجد أو غيره ان فعل الله كذا فكأن

ما علقه به لزمه الوفاء ما قدر ، وقبل ما لم يشق ، فيجوز له أن يعمله في غيره •

وفي قول آخر : له في الخروج أن يدعه لاختياره فيعمل بما أوجبه على نفسه في داره ، إلا أن عليه في تركه لعجزه أو في قدرته على رأى من أجازه له مع الكفارة أن يفرق على الفقراء مقدار ما يحتاج اليه من المؤنة والكراء ، ذاهبا ولاحقا ، قيل وفي ذهابه لا في رجوعه ، لأن له أن لا يرجع •

وقيل : بالكراء لا غيره من المؤنة لأنه لابد له من أن يمون نفسه في موضعه •

وفي قول آخر : اذا أعطى المؤنة فلا كفارة عليه ، وعلى رأى من يقول بالكراء فيجوز أن يكون كذلك ، وقيل بالكفارة وأنها مجزية له عما وراءها من وفاء بعمل أو تفرقه بمؤنة أو كراء ، وقيل بالأوفر منهما •

وفي قول لآخر : ان هذا على من قدر ، فأما من عجز عن الوفاء بنذره فلا شيء عليه لعذره •

قلت له : فان كان خروجه لا في طاعة ولا معصية ؟

قال : فان خرج فقد برا ، والا فلا اختلاف في أن عليه أن يكفر ، فأما ان يلزمه الوفاء بالخروج فلا أعرفه الا على رأى من قول الفقهاء أن له في قبلهم أن يختار ما شاء من فعله أو تركه مع ما به من رأى في الكفارة ، وقيل : ان عليه الوفاء بذلك •

قلت له : فان كان في معصية ؟

قال : فليس فيه إلا أنه لا نذر له ، فلا شيء عليه إلا أن يتوب الى الله فيدع الخروج اليه ، وقيل : بالكفارة في ذلك •

قلت له : فان كان في عمل طاعة إلا أنه قال في نذره : انه يخرج هو وفلان ؟

قال : لا يبين الا بخروجه معه ، والا فلا يجزيه ما بقى فلان في الحياة ، وقيل ان عليه أن يسأله الخروج فان أبى جاز له ، وقيل ان له أن يعلمه ولا يلزمه أن يسأله ، وفي الكفارة قولان ان فعله بغير خروج فلان ، وما احتاج اليه من أشركه من النفقة والكراء أن لو صحبه فليس عليه في هذا الموضع أن يفرقه على الفقراء •

قلت له : فان كان في نذره أن يخرج به ما يلزمه ؟

قال : فهذا موضع ما يلزمه على قول في مقدار كرائه أن يتصدق به لا غيره من مؤنة يحتاج اليها أن لو خرج معه الا ما زاد على ما فيه من بيته ، فانه يضمنه الى الكراء فيفرقهما على الفقراء ، وإلا فهو كذلك •

وعلى قول آخر : فيجوز في الكفارة لأن تجزيه عما عداها من هذا كله ، ويجوز على قول آخر أن لا يكون عليه شيء من الكراء ولا من النفقة ، لأن خروجه لا مما يملكه فلا شيء فيه ، وانه لرأى في قوة عند الفقهاء •

قلت له : فان كان في نذره أن يأكل معه طعاما أيلزمه أم لا ؟

قال : فعسى أن يكون في معنى ما في قوله إلا أن يخرج معه بما فيه من قول ، لأنهما على سواء ان صح ما في هذا الرأي •

قلت له : فان مات الرجل من قبل أن يوفى بنذره بعد لزومه في موضع عذره أولا ؟

قال : قد قيل انه يعمل طعامه فيؤديه كما لزمه ، وليس عليه من ورائه شيء على هذا من وفائه ، وقيل : بالكفارة على حال ، وقيل : ان عليه أن يعمل فيدعى وارثه اليه وكفى فانه بدل منه ، وعسى في الكفارة أن تكون به مع تفريطه أولا ، وان كان على غيره لا مخرج له من الاختلاف في لزومها على ما أراه في ذلك •

قلت له : فان كان في نذره أن يؤكل في مسجد ؟

قال : فهذا من أعمال الدنيا في أصله فلا جواز له ، الا لما يبيحه في الحال ، والا فهو على المنع لعدم ما يدل على عدله ، لأن المساجد لم تبين لمثله ، فالدخول فيها لا لشيء غير الأكل لوفاء ما أوجبه على نفسه في نذره لا وجه له في العدل ، وان أجازه جمع متأخرون عقله عن رؤية حجه فاني لا أقبل به فأجيزه في شيء منها لمن فعله على هذا من أمره ، لأن المسجد أولى به ما قد بنى له إلا لعنى يجيز فيه ما قد عداه في حال وإلا فهو من الحرام •

فكيف يجوز له أن يوفى به فضلا أن يلزمه من غير أن يخطيء في دينه من مخالفه رأياً فأجازه لما به في رأيه من حلال في موضع رأى فاعرفه •

قلت له : فان نذر أن يصلى في المسجد الى غير القبلة ؟

قال : فهذا من المعاصي على حال فالوفاء به حرام ، والكفارة مختلف في لزومها له على ذلك •

قلت له : فان نذر أن يقعد به لا لشيء من عبادة ربه ؟

قال : فعسى في هذا أن يكون من نوع ما لا طاعة ولا معصية ، فان فعله لبره والا فالاختلاف في كفارة نذره •

قلت له : فان نذر بشيء من ماله يأكله في المسجد من يكون من عماره في حاله أيصح منه فيجوز لهم أن يأكلوه فيه أم لا ؟

قال : فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في ثبوته من جهة جواز فعله بالمسجد ، مع عدم ضرره ، وعلى قول من أجازاه فلا بد في أكله من أن يكون يومئذ في وقت لا يدخل فيه على من دخله لمعنى عبادة ربه ما يمنعه أو يشعله عما به من عمارة أولا فان المسجد لما بنى له أولى حتى انه لو تعارض نفل أو فرض لا يمكن في كل منهما أن يؤتى به الا بترك الآخر كان الفرض أحق ما به أن يقدم على غيره من نوافل العبادات على حال .

وان تعارض فرضان فان كان لا ضرر على شيء منهما في تأخيرهما قدم عليه ما يخشى من فواته ، والا فهما على سواء في العدل فكيف بمثل هذا في موضع خروجه عن الفرض والنفل ، فان أولى ما به أن يكون على رأى من أجازاه في زمانه لا يمنع منهما ، ولا يشغل عنهما والا فلا جواز له في حالهما ، والله أعلم .

قلت له : ومن دخله لعبادة أو جاز له في حاله لا يجوز ، وان نذر به كما عليه العمامة في مثل هذا من دخولهم المسجد أداء ما كان من نذرهم لا شيء غير الأكل لذلك فيه من غير ضرورة إليه ؟

قال : معى في هذا أنه كذلك ، وان خالفنى في جوازه غير واحد من المتأخرين فأنبت في غير موضع من جواباتهم ، فأنى لا أراه فأعمل به ، وأدل عليه والا أحظى في الدين من قاله رأيا من المسلمين الا أنى فيه قائل ما به لا يجوز فالنذر به باطل ، والكفارة مما يجوز لأن يختلف في لزومها على ذلك .

قلت له : فان نذر أن يقوم فيه بشيء من العبادة يوما وليلة أو أقل أو أكثر فيأكله فيه حال قيامه ما احتاج إليه من طعامه .

قال : فهذا داخل لعمل طاعة فلا حرج عليه في أكله حال ما لا يمنع مما هو أولى منه في أصله على رأى من أجاز له لمثله لا في موضع لزومه •

قلت له : فان نذر أن يصلى في المسجد ؟

قال : فعسى في موضع لزوم قيامه أن يكون من المعاصي في أحكامه ، والا فلا أدري ما به يبلغ على هذا من أمره الا ما في نفسى من نية هجره لشيء من المساجد أنهالا مما له فيعصى من أجل ما نواه فأما أن يكون في حفظى شيء له ما أأديه اليك في حكمه فلا •

قلت له : فان نذر أن يصلى في مسجده ؟

قال : فهو العاصي في هذا لأنه من أحد المعاصي على حال ، فهو من ذنبه وعليه أن يتوب الى ربه فليكفر على قول ، وقيل : لا كفارة عليه في ذلك •

قلت له : فان نذر أن يصلى في مسجد كذا مع امامه في الصلاة جماعة ؟

قال : فهذا مما عليه في موضع جوازه أن يوفى به مع القدرة ، ولا بد من ذلك •

قلت له : فان صلى معه ثم صح معه في صلاته أنها منتقضة ما يلزمه ؟

قال : فعسى أن يكون على هذا قد صلى شبراً في نذره ، ويجوز على قول آخر أن لا يجزيه حتى تكون تامة ان شبه معنى ما في اليمين من قول في ذلك •

قلت له : فان أدرك من صلاة امامه بعضها ؟

قال : فعسى أن يجزيه لأنه قد صلى معه وكفى في نذره على هذا
لما أراد به من بره ان صح ما أراه في ذلك .

قلت له : فان قال صلاة كذا من ظهر أو صبح أو غيره أو ما يكون
ونحوها ؟

قال : فيعجبني في هذا الموضع أن يكون بتمامها الا ما درنه من
بعضها ، الا أن تكون له نية به فيجوز لأن يختلف في ذلك ، والا فهي كذلك
على حسب ما عندي ، فأحبه في أحكامها وان كان لا يتعري في البعض
منها من أن يجوز عليه ، لأن يلحقه معنى الاختلاف على حال .

قلت له : فان لم يخص من الصلاة فرضا ولا نفلا ، بل قال انه
يصلى مع جماعة مرسلًا لقوله في نذره ؟

قال : فاذا صلى ما يكون معه من فرض أو سنة أو نفل جاز لأن
يجزيه في ذلك .

قلت له : فان لم يدرك من النافلة الا بعضها أيجزيه ما أدركه
منها أم لا ؟

قال : فعلى قياس ما في اليمين من قول في مثل هذا فحتى يصل
معه ركعتين وما دونهما من ركعه فعسى أن يجوز لأن يختلف في جوازه
لما أراد من الاجتزاء به في ذلك .

قلت له : فان نذر أن يصوم لله في هذا المسجد ما قد سماه
من يوم ، أو ما زاد عليه أيجوز له ، ومتى يؤمن أن يدخله لصيامه
ان جاز له ؟

قال : فهو من الطاعة ولا بد له مع القدرة من صيامه كما أوجبه

على نفسه من أيامه ، فيدخل من قبل أن يطلع الفجر لتمامه ، فان فاتته من الوقت شيء في غيره أبد له مقدار من قعوده فيه وقيل : إنه لا يجزيه إلا أن يدخله قبل الفجر •

قلت له : فان لم يقدر على وصوله ، أو بلغ اليه فعجز عن دخوله ؟
قال : قد مضى من القول ما يدل على ماله أو عليه الا ما يكون من عجزه عن الدخول فيه بعد أن بلغ اليه فيكون في الكفارة على ما بها من الاختلاف بالرأى في لزومها ان أداه في غيره ، والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة :

عن الشيخ محمد بن عبد الله بن ممداد فيمن نذر للمسجد أو للقبر بطعام آله أن يقسمه مرتين •

✽ الجواب :

لا يجوز ذلك وكذلك ان نذر برأس غنم ، فان حكم الإهاب راجع لصاحب الدابة ، ولا يدخل في النذر فهو كمن يوصى برأس غنم للمأتم فالإهاب للورثة راجع ليس في الوصية ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : ما نذر به للمسجد فهو له لا يعنى الا أن تكون له نية فعسى أن يكون الى ما نواه ، وعلى قول آخر الى ما سماه ، وأما حكم الإهاب على هذا من نذره فعسى أن يجوز عليه لأن يلحقه الرأى في أنه من النذرة في حكمه ، أو لمن نذر به فيجوز فيه هذا وذا ، وأن الرأس لا بد وأن يشتمل على كله باسمه ، والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة :

ومنه وفيمن تصدق على قبر أو نذر لقبر أيكون للعمار أو للسراج أو الفقراء ؟

قال : أن كان الناذر والمتصدق يسمى لنذره بشيء ، فعلى ما سمي ، وإن لم يسم شيئاً فهو للفقراء ونذره للقبر كنذر لا يعرف صاحبه ، فهو للفقراء ، وقد قال المسلمون : فيمن نذر إن فعل الله كذا فعليه نذر كذا يعطيه فقير ، فوجب عليه النذر والفقير فلا مانع أن يعطى ذلك الفقراء من أقاربه أو غير أقاربه •

وكذلك القبر لا يصله نفع النذر فهو راجع للفقراء ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : ان للصدقة أهلاً وليس القبر من أهلها ، فيجوز أن لا يصح له قوة وفعل وما تصدق به على الميت فأولى ما به أن لا يصح ، فكيف بما يكون لا من الصدقة أنه راجع الى من جعله فيرد اليه ، لأنه في معنى ما لم يخرج بعد مريده •

وعلى قول آخر فهو للفقراء ، والقول في نذره على هذا يكون ان سماه له أو لغيره ، وقيل انه يكون في اصلاح القبر ما قد أوجبه له من النذر ، وما كان من هذا الفقير فهو له ولو ارثه من بعده ان مات من قبل أن يدفع به اليه •

وقيل : انه للفقراء ، وفي قول آخر : ان نوى في نذره بأنه انما يعطيه ذلك لفقره صار للفقراء من بعده والا فهو لو ارثه ، وقيل فيه : ان على هذا من أمره غير ثابت ، لأنه لا لأحد بعينه ، والله أعلم فينظر ذلك •

✽ مسألة :

ومنه : ومن نذر برأس غنم قيمة لا رية ، فاشتري شاة بلارية ونواها لنذره ، ثم بدا له أن يتخذها منيحة ، ويشتري غيرها أيضا عليه ذلك أم لا ؟ وان نذر بشاة حدها أله أن يأكل لبنها وأولادها أم لا ؟

*** الجواب :**

اما اذا كان رأس الغنم غير محدود فلا بأس عليه ان أمسكها واشترى غيرها لنذره ، وأما الرأس المحدود فقد وجب ، وما جاء من الأولاد فحكمه عندى حكم أمه ، وأما اللبن فلا أحفظ فيه شيئاً بعينه ، وان أخذه بعلفه فلا يضيق عليه عندى ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : قد قيل فى غير المحدود إن له أن يدخرها لما أرادوها فليأخذ لنذره أجزى مكانها وأما المحدودة فليس له إلا مثل ما فى الاضاحى من اباحة فيه ما لم يضر بولدها •

وعلى قول آخر : فيجوز فى الولد لأن يخرج عنها فلا يتبع بها الا أن ما قبله أكثر ما فيه ، والله أعلم فينظر فى ذلك •

*** مسألة :**

وهل يثبت ذلك ان قال نذرا ولم يقل اذا قال ناذر للمسجد الفلانى كذا أو كذا ؟

*** الجواب :**

وبالله التوفيق : فالأحسن معنا ذلك اثباته ، قال نذرا لله أو لم يقل اذا نوى النذر •

قال الشيخ جاعد بن خميس : الله أعلم والذى عندى فى هذا أنه لا أقول فيما قد جعله نذرا لله الا ثبوته ، وما عداه من قوله ناذر له بكذا فيصلح بما أراده من خير عما قد أوجبه على نفسه فى نذره له به ، فان كان صادقا والا فهو من الكذب فى حكمه لا غيره •

ويصلح لما نواه من ايجابه فى الحال فيجوز لأن يختلف فى ثبوته على هذا من لفظه ، وان زاد فقال أنه عليه فهو كذلك ما لم يذكر الله

فيه ، ويجوز لأن يكرن في حكمه قوله نذرا لله ، وإن لم يذكره لفظا فقد تضمنه معنى أنه لما أن جعله للمسجد صار من جملة ما لله ، وما رجع من نحو هذا في بيانه الى ما يكون له في النية من أراده به لم يظهر على لسانه ، فلا بد وأن يلحقه معنى ما بها من قول في ذلك •

✽ مسألة :

عن أبي نهبان جاعد بن خميس : وفيمن يجعل على نفسه في بيع أو قسمة نذرا لله أو للمسجد أو للفقراء بكذا أو كذا دينارا أو درهما أو ما يكون من نحو هذا ان نقضه أو غيره ، ثم فعله أنه لا شيء عليه في أكثر ما فيه من قول الفقهاء •

وفي قول آخر ما يدل بالمعنى على جوازه لما في تعريف الشيخ محمد بن سعيد الرستاقى من دليل على ثبوتته إلا أن في قول الشيخ صالح بن وضاح أنه ثابت على معنى ما قاله في جوابه من تصريح به في قطع والله أعلم بصوابه فليُنظر في ذلك •

✽ مسألة :

الشيخ محمد بن عبد الله الأزكوى : وفيمن نذر برأس غنم محدود أن يذبح ويؤكل فتهاون عن ذبح الشاة حتى ماتت ما يلزمه ؟

قال : قول عليه أن يذبح رأس غنم بدلها ، وقول لا يلزمه بدلها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ناصر بن خميس : ومصلى النذر والنوافل اذا عقد عشر ركعات أو أكثر وصلى ركعتين وتحى الى عبده ورسوله وسلم ، وقام يجدد النية يقول أصلى ركعتين ويكون هكذا الى أن يتم ما عقده أم يجدد النية لجميع ما بقى ، ويقول أصلى ثمانى ركعات ، وفي الثالثة ستا ؟

قال : كلا الوجهين جائز وان لم يذكر الركعات ، قال أصلى فريضة النذر أو ما لزمه من فريضة النذر أجزاه والله أعلم •

✽ مسألة :

والذى نذر بقيام ليلة الجمعة وعجز عن ذلك ؟

فانه يصلى من الليلة الذى نذر للقيام فيها بقدر ما يطيق من نصف أو ثلث أو أكثر ثم فى الجمعة الثانية والثالثة الى أن يتم قدر الليلة ، ولا كفارة عليه ، لأنه لا يكلف الله نفساً الا وسعها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

إذا قال ناذر بكذا هل يثبت ؟

قال : فيه اختلاف ، وكذلك ان قال يكون كذا وأنا أفعل كذا ففيه اختلاف •

وان قال : ان شاء الله يكون كذا وأنا على كذا ؟

قال : فهذا ثابت ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحى : إذا كانت النذرة محدودة بأبدل ما قد تلف منها ، وان كانت غير محدودة ففى جوابات بعض المشايخ أنها تبدل كلها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن نذر بثمانى ركعات عقدهن جميعا وفى جوابات بعض المشايخ حملان النذرة جميعا وفى حمل بعضها اختلاف •

✽ مسألة :

ومنه : وفي امرأة نذرت لمسجد بمحمدية من صداقها ثم أقرضت أحداً محمدية من صداقها ، وأبدلها محمدية يدا بيد ليكون العوض عن هذه المحمدية أيكون حكمه حكم الصداق أم قد استحال ، ولا يجوز إلا من الدراهم التي عطيها إياها صداقا ؟

قال بعض الفقهاء : أن البذل يكون مثل المبدل منه ، وقال بعضهم لا يكون مثله ، فعلى هذه الصفة ألزمها ذلك ولم يلزمها آخرون

✽ مسألة :

ناصر بن خميس : ومن نذر بالمشى إلى الحج وحنث أيلزمه المشى إلى موضع والحج معا أم يلزمه الحج إذا لم تكن له نية ؟

قال : لا يلزمه الحج إلا أن يقدم نية الحج ، وإذا كان لغير الحج ولم يكن لشيء من أبواب البر فهو معصية ، ولا نذر في معصية ، والله أعلم •

قلت له : ويلزمه المشى من وطنه أم من ميقاته ؟

قال : أنه يلزمه حيث وجب عليه النذر كان في بلده أو غيره •

قلت له : وإن عجز عن المشى ما يلزمه ؟

قال : أنه يحج راكباً بنفسه ، ويحج معه غيره ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عباد : والناذر بطعام يؤكل في موضع أو بوصول إليه بنفسه فهل له ترك ذلك والتكفير عنه اختياراً ؟

قال : له ذلك والله أعلم •

* مسألة :

ناصر بن خميس : ومن عليه نذرة كذا وكذا ختمة لقبر الشيخ رحمه الله
الا أنه لم يضبط اللفظ أنه نذر يقرأهن بنفسه أم يستأجر من يقرأهن
عنه عند قبر الشيخ أيكون حكمه أن يقرأهن بنفسه أم يستأجر عليهن
لأنه لم يحفظ اللفظ ؟

قال : اذا لم يصح معه أنه نذر أن يقرأهن بنفسه فجائز له أن
يستأجر غيره يقرأ عنه من الثقات الأمناء ، والله أعلم .

* مسألة :

الشيخ حبيب بن سالم : فيمن نذر لولده ان عاش بخير وعافية بمورة
أرز ورأس غنم لتنظيفه وقد عاش هذا الولد بخير وعافية ، لكن
عاش أعمى ولم يعرف بنذره عند ختان ولده أيلزمه شيء في ذلك ؟

قال : ان كان يوم نذره الولد أعمى لزم الناذر الوفاء ، واذا لم
يوف عند ختانه بما نذر عليه بعد ذلك الوفاء بالنذر ، والكفارة يمين مرسله
اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد
فصيام ثلاثة أيام ، وان كان قد نذر قبل حدوث العمى بالولد ، وحدث عليه
بعد ذلك قبل وقت ختانه ، فلا يلزمه هذا النذر ، وليس هذا بعافية
وهو أشد البلاء والمرض والحمد لله على كل حال ، والله أعلم .

* مسألة :

وعمن نذر بصيام سنة أيجوز أن يصوم اثنا عشر شهرا متفرقا
أم لا ؟

قال : يجوز عندنا ذلك اذا قال سنة ولم يسم شهرا .

✽ مسألة :

ومن نذر بصيام عشرة أشهر أيجوز له أن يصوم مترفقا ؟
قال : الذى عليه أكثر أصحابنا أن ذلك الصوم يكون متتابعا ، وقد قيل ان صام مترفقا جاز ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعمن نذر لميت بشيء من ماله ؟
قال : معنى أن النذر لا يثبت للميت إذا لم يثبت له ذلك بالملك الحادث من الهبة لوحيته ، وكذلك النذر وما أشبه ذلك وانما يثبت له الاقرار اللازم من الحقوق الواجبة له في حياته •

قال الناسخ : الاقرار المطلق للميت يدخله الاختلاف إذا كان الاقرار يحتمل الاعتراف والهبة فلا يثبت له ، وهكذا وجدته عن الصباحي أنه قول بمنزلة الهبة ، وقول بمنزلة الاعتراف ، رجع الى جواب الصباحي •

قلت له : وإن وقع النذر على قبره ، هل يثبت ويجعل في صلاح القبر ؟
قال : هكذا عندى ، ولعل بعضا يجعله للفقراء ، وفي نفسى من ثبت جميع ذلك إذا القبر ليس له ، ملك ورأى المسلمين أحق وأولى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والشاة المنذور بها لكان ، ولم يكن توصيلها الا بالأجرة ، فمئها وإن كانت تستفرغ ثمنها بيعت واشترى بها به غيرها المهدى الى الكعبة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفيمن نذر أن يعطى فلانا أو كذا كذب ، هل للذي له النذر أن يوقع عليه ويحلفه ؟ وهل للحاكم أن يجيبه ؟

قال : الذي عرف أن من نذر لانسنان بنذر فقد وجب عليه أن يسلمه إليه ، وأما يمينه وحبس الحاكم والله أعلم •

قال الشيخ سعيد : لا يؤخذ بذلك في الحكم وإنما عليه ذلك فيما بينه وبين الله ، وذلك من حقوق الله لا من حقوق العباد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحى : ومن نذر بولد شاة فلان لمعنى ونذر غيره بولد هذه الشاة لمعنى غيره وأتم نذرهما صاحب الشاة أينفذ ذلك في أولهما نذر أم في نذر أتمه أولى وإن أتمهما جميعا في وقت واحد ما القول في جميع ذلك •

قال : ان لم يتم نذره صاحب هذه الشاة وإن أتم لهما جميعا فصح الناذر أولى ، فعندى أنه هو أولى وإن لم يصح ، أو كان النذر صفقة منهما لا قبل ولا بعد فمنتقض ذلك ، وهى لمن يثبت له صاحبها هذا عندى ما فيها من القول فاعتبرها وتدبيرها قلتها قياسا على المرأة المزوجة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر بصوم أو حج وعجز عنه من أحسن له أن يكفر ويكتفى ، أم يوصى به لينفذ عنه بعد موته ولا يكفى ؟

قال : في الكفارة عليه اختلاف ، وليس عليه وصية به ، وإن فرط فهو أشد ، ولعله يجب عليه أن يوصى به والله أعلم •

* مسألة :

الصباحي : ومن عليه نذر بصلاة وقصر فيه الى أن حضره الموت أيوصى به وينفذ عنه بعد موته ، أم يكون سالما معذورا ولا شيء عليه ؟

قال : ان أوصى به فحسن ، ويعجبني ذلك وان صلاه في حياته ولو بالتكبير فقد قبل ذلك ، وأحسب أنه قد قيل لا تلزمه الوصية لأنه لا يصلى أحد عن أحد ، والله علم . . .

قلت له : وان مات ولم يوص به ، وعلم بذلك وارثه ما يفعل ؟

قال : ففيما عندي لا يلزم وارثه شيء حتى يوصى عليه ، ويقبل ما أوصى بذلك في ماله على قول من يقول بالوصية ، والله أعلم .

ومن جواب السيد مهنا بن خلفان الى من سألته : قد تأملت معنى سؤالك فلم يحضرني فيه حفظ من أثر فيما عندي حسب ما أرجو موافقته أنه اذا كان النذر من أناس متفرقين بشيء من المأكول ليأكلوه في مكان معلوم ، مع عدم تعين أكله أن لا يضيق خلط المنذور به بعضه ببعض في الأكل اذا لم يجاوزوا به الموضع المحدود الأكل فيه ، وأما القاء الفاضل منه للسباع أو دفنه في الأرض ، فذلك مخالف للنذر ، ولا يصح به الوفاء من الناذر وكأني لا أبرؤه من لزوم عوض مع الكفارة خصوصا اذا كان النذر به محدودا من أجل خلافه فيه ، ومع ذلك فليس فاعله سالما من المعصية لوقوعهم موقع ضياع المال على حال .

وكذلك النذر بالقاء الثياب على القبور ولا أرى لزوم الوفاء به ، لأنه معصية إذ هو أشبه باضاعة المال لأن القبور غير محتاجة الى شيء من ذلك ، وهي لا تقايس الكعبة في هذا ، واذا لم يصح لزوم الوفاء به على الناذر فهو أولى به من غيره فيما عندي ، لأنه ماله غير خارج من ملكه بالنذر الواقع ، وان غلب على الظنون أن نفسه طيبة به ، فلا يرجع اليه ، فعسى

أن لا تضيق أخذه على من ألجأته الحاجة اليه من أجل فقره وهو أولى به ، من ذهبه ضياعا على هذا الوجه •

وما ناظرتنى فيه من قبل الهدى على ما رسمته فى كتابك ، فعلى ظاهر لفظك اذا قال رجل هادى خدمة فلان على الكعبة ، فلا أقوى على الزام مهديه شيئا لأجل ركاكته وضعفه ، ومع ذلك فيقتضى ظاهره الأخيار من مخيره عما قد مضى فانقضى فان كان صادقا فى أخباره فهو خير منه فى ذلك لا شئ غيره ، وان لم يكن صادقا فيما قال فعليه التوبة الى الله من إخباره بما لم يكن ، لأنه خارج مخرج الكذب ولا يبين لى عليه شئ غير ذلك ، والله أعلم فتأمله واعمل بعدله •

✽ مسألة :

ومن نذر فيما لا يملك وفيما لا يستطيع ؟

قال : فى ذلك اختلاف : قال بعض لا وفاء عليه ، وعليه الكفارة وقال بعض : لا وفاء عليه ولا كفارة •

✽ مسألة :

وعن رجل نذر لرجل بثوب ، ثم مات المندور له أيتم عليه النذر لورثته أم لا ؟

قال : ان عليه الوفاء بنذره ، ويكون بين ورثة المندور له ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفى امرأة نذرت ان يفارقها زوجها كان عليها لفلان كذا وكذا يثبت هذا النذر ويكون حلالا أم لا ؟

قال : نعم ، يجب ويكون حلالا ، والله أعلم •

فصل فى الاعتكاف

والاعتكاف حبس الرجل نفسه فى المسجد فى طاعة الله ، ولا يكون الا بصوم ، وأجمعوا على جواز الاعتكاف فى مسجده عليه السلام ، وفى المسجد الحرام ، واختلفوا فى غيرهما من المساجد : فقول لا يكون الا فى المسجد الجامع إلا أن ينوى عند نذره فى مسجد معروف ، قول له أن يعتكف حيث شاء من المساجد ، وقول : لا يجوز الا فى المساجد التى فيها صلاة الجماعة لجميع الصلوات المكتوبة بالأذان ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن اعتكف فى مسجد لا يصلى فيه الصلوات جماعة ؟

لا يبطل اعتكافه لعموم اللفظ فى قوله تعالى : (وأنتم عاكفون فى المساجد) ومن اعتكف فى غير المسجد الجامع فله أن يخرج للجمعة حيث تلزم فيه ، ويكون خروجه بعد الزوال غير تارك لاعتكافه ، وقيل : لا يخرج للجمعة حتى يؤذن لها ، وإن صلى خرج قبل أن يركع ركعتى السنة ، والله أعلم •

* مسألة :

وجائز للمعتكف أن يسلم ويرد السلام ، ولا يتكلم بشئ من الأحاديث ، ويعود المريض ، ولا يجلس ، وله أن يخرج للبول وللغائط وللأمر بحاجته من غير أن مجلس ، ولا يسع ولا يشترئ ، ولا يعمل

للدينا ، ويكون عمله وثيقته للأخرة ، ولا يدخل بيتا مسقفا ، ولا يستأنس الحديث ، وإن عاد مريضا في بيت لا عمار له فلا بأس ، وله أن يغسل رأسه ويدهن ويكتحل ، ويسمع من يخبره ، ولا يستمع الاثم ، ويكره له أن ييسف أو يخيط أو يعمل شيئا من أعمال الدنيا ، وله أن ينسخ كتب العلم ويصلى ويقرأ كتب العلم ، فإن كذب فيستغفر ربه ، والله أعلم •

وللمعتكف أن يخرج على جنازة أبيه وأمه وأولاده وأخيه وابن عمه ، ومن يصلى الصلاة عليه من زوجة و مملوك أو غيرهم ، فإذا صلى على الميت فإن شاء وقف الى أن يدفن ، وإن شاء انصرف ولا يقعد للتعزية ، وإن وقف لذلك فليقعد بالمسجد بقدر ذلك إذا تم اعتكافه ، والله أعلم •

وجائز للمعتكف أن يقعد في بيته لقضاء حاجته من بول أو غائط أو وضوء ، وليتعمم وليتسول ، ويلبس القميص ، وله أن يخلق رأسه ويأخذ من شاربه ، ويقلم أظفاره ، ويكون قعوده في المسجد حيث تجوز الصلاة بصلاة الامام اذا صلى في والج المسجد من صرح أو غيره ، فإن آذاه الحرف فصعد الى المسجد فلا بأس ، والله أعلم •

* مسألة :

وللمعتكف تعليم العلم وكتابته ، ولا ينسخ بالكراء الا أن يكون ذلك لقرته وقوت عياله ولا غناء له بغيره ، وجائز له قتل القمل في غير المسجد في حال اعتكافه ، والله أعلم •

وللمرأة أن تغزل في حال اعتكافها اذا كانت فقيرة محتاجة ، وإن كانت غنية ففراغها الأمر الآخرة ، وذكر الله أولى ، ولا أقول ينقص اعتكافها ان غزلت ما لم ترد به مباهاة ولا تكاثرا في الدنيا ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن نوى في نذره أن يعتكف في مسجد فتوانى حتى انهدم وبني قصده مسجد آخر فانه يعتكف فيه أو في غيره ، وعليه الكفارة لأنه لم يعتكف في الذى نواه في نذره ، فان انهدم توسع فأحب أن يعتكف حيث كان الأول وان جلس في مقدمه أو مؤخره حيث تجوز الصلاة فيه ، ولم يكن في الموضع الأول فلا بأس عليه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن نذر باعتكافه ، ولم تكن له نية الى وقت محدود فانه يعتكف يوما واحدا ، ويدخل المسجد قبل طلوع الفجر ، ويخرج منه اذا صلى المغرب ، ويجلس في المسجد حيث تجوز فيه الصلاة بصلاة الامام اذا صلى في المحراب ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن نذر أن يعتكف شهرا فانه يدخل المسجد قبل أن تغرب الشمس أول ليلة من الشهر ، ويستحب له أن اتم ذلك الشهر أن لا يخرج من المسجد حتى يصلى المغرب •

❖ مسألة :

ومن نذر أن يعتكف شهر ذى الحجة فلا يلزمه اعتكاف يوم النحر ولا صومه ، ولا بد له ، وان نذر أن يعتكف يوم الجمعة أو يوم السبت أو غيرهما وهو لا يعلم أنه يوم نحر أو فطر فوافق ذلك فانه يعتكف يوما مكانه ، ولا كفارة عليه كالنذور ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن جعل على نفسه اعتكاف شهر ونوى النهار دون الليل ،
فانه يلزمه اعتكاف الليل والنهار ، كالذى حلف لا يكلم فلانا شهرا
وقال : نويت النهار فلم تكن له نية ، ولا يكون الاعتكاف الا متتابعاً ،
والله أعلم •

* مسألة :

ومن نذر اعتكاف شهر فاعتكف شهر رمضان أجزاء لغرضه
ليس (١) وأما صوم الحج فلا يجزيه ، والمعتكف يصلى ويقرأ
ويذكر الله وينام ، ولا يعمل ضيعة في المسجد ، ولا يكلم أحداً في المسجد
لغير حاجة ، فان فعل فلا فساد عليه ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف أن يعتكف في موضع لا يقدر يصل اليه فانه يتصدق
بقدر كرائه ومؤنته ذاهباً وراجعاً ، وقيل : ذاهباً وفي الكفارة عليه
اختلاف وفي التسليم يقول لمن مرّ عليه السلام عليكم ، وأما الرد فكما
قال الله : (فحيوا بأحسن منها أو ردوها) ولا أرى له أن يقول : كيف
أصبحتم ، فان قال : وهو مختار لم أر عليه فساداً ، والله أعلم •

* مسألة :

أبو سعيد : لا يفسد اعتكافه ويبطله الا الجماع أو ما أشبهه مما
يفسده لغير معنى الأكل والشرب ، ويوجد أنه اذا خرج لغير ما يجوز
له الخروج اليه فسد اعتكافه ، ولا يبعد ذلك عندي ، ويعجبني أن لا يفسده

الا ما يفسد الاحرام والصوم ، ويعجبني إن خرج الى معصية
قاصداً اليها لغير معنى مطلق أن يفسد ذلك اعتكافه ، ويكون
عليه البذل لأن الاعتكاف طاعة وتفسده عندئذ المعصية كما تفسد
الوضوء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن مرّ عليه يوم نحر أو يوم فطر وهو معتكف فله أن يفطر ويجامع
النساء في ذلك اليوم ، ويبنى على اعتكافه ، اذا غشى المعتكف احرامه فسد
اعتكافه وعليه أن يستأنفه من أوله ، وعليه الكفارة عتق رقبة ، أو صيام
شهرين متتابعين ، لقوله تعالى : (ولا تبأثروهن) الآية ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر باعتكاف سنة ، فعليه بدل العيدين ، ويلزم المسجد يوم
العيد ، وفي رمضان اختلاف ، واذا قبل امرأته ولمس شيئاً من بدن امرأته
بيده أو بفرجه ، فلا أعلم ذلك يقوم مقام الجماع المفسد للصوم
والاعتكاف ، إلا أن يقصد قضاء الشهوة ، وانزال النطفة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن جامع امرأته في ليل رمضان وهما عاكفان في أول النهار ؟
فعليهما بدل شهر رمضان ، وبدل اعتكافهما ، وكفارة شهر رمضان ،
وكفارة الاعتكاف مع التوبة ، وقول ليس عليهما تدل الصوم اذا غشيها
لبلا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نذر أن يعتكف في منزله أو في منزل غيره أو في بعض المواضع ؟

فقول عليه الاحتضان في البيت ، وبعض يبطل نذره ، وبعض يوجب عليه كفارة يمين ، والمعتكف اذا ذبح لزمه أن يعتكف بقدر ما اشتغل بالذبح من يوم آخر ويصوم ذلك اليوم ، والله أعلم •

* مسألة :

وللمعتكف اذا خرج يتوضأ للفجر أن يتسوك اذا كان يمشى الى الماء ، واما أن يجلس ويتسوك لا غير ذلك فلا يتوضأ ويرجع ، واذا كان لا ينقطع عنه البول الا بعد ساعة فله أن يستبرئ خارجا من المسجد ولا بد له ذلك •

وان تسوك وهو يستبرئ فجائز له ذلك ، وله أن يتزوج أو يزوج وهو في موضع اعتكافه ، واذا مرض مرضا يحتمله فلا يخرج من المسجد ، واذا كان مرضا لا يحتمل رجلاه ولا يقدر أن يخرج وأصابه بطنه فلا بأس واذا كان فقيرا أو عمل بيده في المسجد ما يتقوت به كان أفضل له من التسبيح ، وان كان غنيا يكره له ، ولا يبدأ بالسلام ، ولا يفرح على من سلم عليه ، والله أعلم •

* مسألة :

واذا أذن الرجل لزوجته أو عبده أن ينذر بالاعتكاف ، ولزمها فليس له منعها بعد اذنه لهما ، وليس للمرأة أن تعتكف بغير اذن زوجها تطوعا كان أو نذرا والله أعلم •

* مسألة :

واذا حاضت المرأة بعد ما اعتكفت أياما من الشهر ؟

فلها أن ترجع الى منزلها أيام حيضها فاذا طهرت رجعت الى

اعتكافها حتى تتم اعتكافها الباقي عليها من شهرها أو أيامها التي نذرت بها ، ولا يقطع بينهما ، وهي طاهرة وليس عليها كفارة ، فان طهرت ولم تصل اعتكافها فعليها البدل وكفارة النذر ، فان نذرت أن تعتكف شهرا غير مسمى ولم تصلها بعد طهرها فعليها اعتكاف شهر كامل ، ولا كفارة عليها •

وان نذرت أن تعتكف في أرض وتصوم بها فكره زوجها ذلك ؟

قال : تصوم في منزلها وتطعم عن كل يوم مسكينا ، والله أعلم •

* مسألة :

وان نذرت امرأة أن تعتكف في أربع قرن المسجد ؟

فانها تعتكف في كل قرنة يوما وتصوم تدخل المسجد قبل الفجر ، وتخرج ان غابت الشمس من المسجد •

وان نذرت أن تعتكف في المسجد الجامع شهرا فعناها خوف ولم تقدر أن تظهر الى الناس ؟

فانها تعتكف في مسجد تأمن فيه ، وان لزمها اعتكاف فلم تقضه حتى ماتت أطعم عنها عشرة مساكين ، والله أعلم •

* مسألة :

واذا اعكفت المطلقة برأى زوجها واللازم عليها ؟

فلها أن تنتمه وترجع الى بيت زوجها ، والميئة اذا وجب عليها الاعتكاف فعليها أن تنتمه الى أن حيض فأنها تنتمه اذا طهرت ولا تؤخره ، ويفسد عليها الاعتكاف اليوم الذي حاضت فيه ، لأنه لا يتم الا بصوم •

والمستحاضة هي بمنزلة الطاهر وتخرج للغسل لكل صلاة مرة لأن لها أن تخرج لجميع الطهارة للصلاة ، وتخرج لطهارة ما يفسد به المسجد ولو لم يكن لصلاة حاضرة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وإذا دخلت الزوجة في الاعتكاف فلا يجب لزوجها منعها ، ولا تنوى أن تمنعه من ذلك لأنه مخير في ذلك ، وقول ليس له منعها في اليوم الذي دخلت فيه ، والعبد والامة في هذا مثل الزوجة والمكاتب سبيله سبيل الحر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وإذا جئن الرجل أو سكر أو أغمى عليه ليلا ولم يفق حتى طلع الفجر أعليه بدل أم لا ؟

قال : يجب له أن يبذل اعتكافه إذا أفاق لأن الاعتكاف لا يجوز الا بالصوم ، والصوم لا ينعقد الا بنية من الليل ، ولا نية لهؤلاء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وكفارة المعتكف اذا حنث أو فرط فيها ؟

فمختلف فيها : كفارته مثل كفارة الواطىء في شهر رمضان لاتفاقهما في الوجوب ، وقيل ليس فيها تخيير ، وانما هي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا مع بدل أيام الاعتكاف بصيامها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

اختلف في المعتكف اذا سكر : فمن قال ان المعاصي تفسد الاعتكاف
أفسد عليه بذلك ، ومن قال لا يفسد الا الجماع لم ير عليه فسادا ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

والمعتكف اذا رأى صبيا يريد أن يسقط في بئر خارج المسجد ؟
فله أن يذهب اليه ويمسكه عن التلف ، واذا قضى اعتكافه وقف
بالمسجد بقدر ذلك متصلا باعتكافه الأول ولا يقطعه ويجزيه أن يقعد
بالليل مكان النهار ، وبالنهار مكان الليل ، وان سمع صائحا يصيح
بالمسلمين فله أن يذهب اليه وينقذه من القتل ، ويقضى قدر ذلك متصلا
باعتكافه الأول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وهل يجوز للمعتكف أن يكتب صكوكا للناس في موضع اعتكافه
ويصح شيئا من كتب الأثر وغيرها هو وغيره من الناس ، ويكون عنده
في موضع أو يعلم أحدا القرآن عند أحد من الناس في المسجد ؟

قال : فهذا عندنا من الطاعة المأمور بها اذا كان في موضع
اعتكافه أن يذكر الله ويقرأ ويعلم ويتعلم ، ولذلك جميع الطاعات مأمور
بها اذا كان في موضع اعتكافه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : ومن جعل على نفسه اعتكاف عشرة أيام ونوى النهار
دون الليل ؟

فله نيته على أكثر القول ، وأما الجماع في الليل فلا ، وقول من جعل على نفسه اعتكاف شهر والشهر لا يكون أياما الا بالليالي ، ولو نوى النهار دون الليل كان عليه اعتكاف كان عليه الليل والنهار ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصباحي : ومن اعتكف في شيء من المساجد ، وجاء الى ذلك المسجد أحد من الناس خاطرا أيجوز لهذا الرجل أن يرد السلام ويحييهم ويسألهم عن أهل بلدهم وأولادهم ويثور عليهم بغداء أو عشاء ؟

قال : له أن يرد السلام ويفعل ما شاء من خصال الخير وممنوع من فضول الكلام وما لا يعينه والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وسألته عن المعتكف اذا تكلم بمعصية أو عملها هل يفسد ذلك اعتكافه ؟

قال : قد قيل فيما عندي انه يفسد اعتكافه ، وقال من قال : لا يفسد اعتكافه الا الوطء ، ولعلمهم شهوة بالصوم اذا عصى الصائم فيه ، ويعجبني أن لا يفسد اعتكافه الا الوطء ويقعد في المسجد بعد اعتكافه بقدر ذلك يذكر الله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : عندي أن للمعتكف أن يشتري الطعام ، ويخبز في غير المسجد ، ويوكل في المسجد ، فان أكل في غير المسجد فقليل يفسد اعتكافه ، وقيل لا يفسد ويخرج معناه لا يدخل تحت

السقف خاصة في المنفعة لغير معنى الآخرة لأنه قيل له أن يعود من تلزمه عيادته من المرضى ، ويدخل الخلاء ، وذلك تحت سقف ، والله أعلم •

الفقيه مهنا بن خلفان : وفي المعتكف هل يجوز له البيوت المسقفة لحاجته التي لا بد له منها كان واجداً غيرها أم لا ؟

قال : ان دخلها اضطرارا فلا بأس عليه ، وان كان دخوله اختيارا فلا بد له من البديل بقدر ذلك موصولا باعتكافه على ما أرجو أنه قيل في هذا وشبهه •

قلت له : فان وجب عليه البديل ولم يبدله متحلا باعتكافه ماذا يجب عليه ؟

قال : فان فصل بين البديل واعتكافه من غير عذر فاخشى عليه انه دامه لحال الانفصال القاطع بينهما ، وان كان من عذر فعسى أن لا يكون عليه بأس فيه ، ويتم له اعتكافه على هذا ان شاء الله •

قلت له : فان أتااه في معتكفه من شغله بكلام الدنيا أيسعه أن يحييه على كلامه بما يؤنسه ويطيب به نفسه ، وكذلك ان كان سألها عما يخصه في دينه أو على سبيل المذاكرة والتعليم لغير اللازم عليه ، أ يكون هذا القول في هذا كله سواء أم لا •

قال : ان الحديث الذي ينوي المباح منه لا أعلمه مما يفسد الاعتكاف ، وان كان قد أمر المعتكف باجتنابه متعرضا به اختيارا فعسى أن يكون ذلك استحبابا لا إيجابا ، ويخرج عندي في المعتكف وغيره ، لأن ما لا ترجى فائدته ، ولا تحمد عاقبته ، فتركه أولى وربما في بعض الاحيان استعمال مثله أحب من تركه ، خاصة اذا كان في تركه ظهور الجفاء منه لمحدثه مع اعراضه عنه ، وترك جوابه ، فلا ينبغي له أن يقابل أخاه المسلم بالجفاء المنهى عنه ، اذ ليس في الاسلام جفاء ، فحسبه •

وأما في أمر دينه بعد سؤاله إياه مع علمه بما سألته عنه فأخشى أن يجب عليه مهما حل فيما يسعه جهله ، وفي مريض ما قد وسعه فأرجو أن يكون ذلك من الفضائل المندوب إليها مع سائر مذاكرته في فنون العلم ، بل تلك الفضائل مقدمة على ما عداها من سائر النوافل ، وقد صرح بذلك الأثر عن ذوى العلم والبصر ، وما كان هذا حاله فلا يصح عندي للسائل فيه سؤاله ، هل مفسد فأعترف بفضله وأقنع بما أشرت إليك في فضله ، فإن قنعت به واكتفيت بإشارته فهو المراد منك ، والا فقد قيل من لم ينفعه قليل الحكمة ضره كثيرها ، والله أعلم .

✽ مسألة :

عن الشيخ أبى نبهان جاعد بن خميس : وفيمن نوى أن يعتكف يوما أو ما زاد عليه من شهر أو أقل أو أكثر ، ثم رجع عما نواه فتركه ما يلزمه ؟

قال : لا شيء عليه لأنه في قول أهل العلم من نوافل الطاعة لا من لوازمها في الأصل .

قلت له : فإن نوى فقال انه يعتكف كذا وكذا من الأيام ، ولما دخل فيه بداله أن يرجع عن التمام ، فهل له أن يتركه على هذا أم لا ؟

قال : فهذا موضع ما فيه يختلف في جواز تركه ولزوم اتمامه الا ما يكون من يومه الذى أصبحه معتكفا فانه عليه ولا بد له من أن يتمه ، ولا أعلم في ذلك اختلافا .

قلت له : فإن أوجبه على نفسه في نذر ما القول فيه ؟

قال : فهو عليه ، ولا بد له مع القدرة من الوفاء به ، وما دخل فيه فعسى في غير المعنى من أيامه أن يلحقه معنى ما قبله في أحكامه مهما أراد يرجع عنه قبل تمامه ، ليؤديه بعد ذلك .

قلت له : فان كان في نذره أنه يعتكف لا غيره من عدد الأيام بذكرها في قول ، ولا نية ماذا يلزمه ؟

قال : فعسى في اليوم الواحد أن يجزيه ، فان تطوع بما زاد عليه فهو خير والا فلا يلزمه الا ذلك •

قلت له : فان نذر أن يعتكف يوما أو يومين متى يدخل في موضع اعتكافه لأداء ما عليه ، وحتى متى يلزمه أن يكون في يومه فيه ؟

قال : قد قيل في اليوم أنه من الفجر الى الليل لا ما دونه ، وعلى هذا فلا بد له فيه من أن يستغرقه طرفيه ، فانه لا يصح أن يكون أقل من ذلك •

قلت له : فيدخل فيه من قبل أن يطلع الفجر فيبقى في الموضع الى الليل والا فلا يجزيه ؟

قال : نعم لئلا يفوته من اليوم شيء في غيره ، فان عليه من أوله الى آخره أن يكون فيه الا ما لزمه أو جاز له أن يخرج اليه ، والا فهو كذلك •

قلت له : فيكون في اليومين ليلة هي بينهما ولا بد منها ؟

قال : هكذا معي في قول المسلمين في هذا ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فان كان ثلاثا فصاعدا فعلى هذا يكون في دخوله وخروجه أم لا ؟

قال : نعم في بعض القول ، وقيل انه يدخل فيه قبل الليل ، ويخرج عند غروب الشمس آخر أيامه على حال •

قلت له : فان قال شهرا أو نصفه ، أو ثلثي شهر ، أو ثلثه أو خمسة أشهر أو عشرة أو ثلاثة عشر شهرا أو ما يكون من نحو هذا فيه من قول في نذره به ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل ان عليه أن يدخل فيه من قبل الليل وهو كذلك ، لأن الشهر لا يصح أن يكون الا من أول ليلة منه لا ما دونه ولا أعلم أنه يختلف في هذا الأوان .

وفي قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما يدل على ذلك .

قلت له : فان قال : في نذره به أياما فلم يذكر بعدد ولا نواه فكيف يلزمه ؟

قال : قد مضى من القول فيما يكون من نحو هذا نذرا في صوم ما يدل على أقل ما يقع عليه هذا الجمع وأكثره كم هو من يوم وكفى عن اعادته في هذا الموضع مرة أخرى لأنه معنى في ذلك .

قلت له : فهل يجوز فيصح أن يكون بغير صوم أم لا ؟

قال : لا أعلمه من قول أهل العدل ، لأنه من شروطه في قولهم ، فكيف يجوز أن يصح بما دونه اني لا أعرفه الا من قول من لا يعتقد برأيه لما به من مخالفة في دينه .

قلت له : ففي أي موضع يؤمر أن يقيم فيه حال اعتكافه ، أو حيثما أراد جاز له ؟

قال : قد قيل فيه انه لا يصح الا بالمسجد الحرام أو مسجد الرسول عليه السلام ، وفي قول آخر في كل مسجد يصلى فيه جماعة ، قيل بجوازه في أي مسجد شاء لأن له أن يقوم فيه بصلاة الجماعة فلا يمنع منها ، وربما دخل عليه الرأي في ذلك .

قلت له : فان قال : في مسجد كذا ؟

قال : يعجبني أن يكون له وعليه ما سماه في نذره لا غيره مع القدرة على ذلك .

قلت له : فان كان في بلد فيه صلاة الجمعة الا أنها في غير موضع قيامه لا اعتكافه .

قال : قد قيل : انه له أن يخرج الى موضعها لأداء ما يلزمه من صلاتها ولا يضره ذلك .

قلت له : نفأى شيء له أو عليه أن يعمله ، وما الذي يترك ما دام في حاله ذلك ؟

قال : فلا بد له من أن يقوم بما عليه من أداء اللوازم وترك ما ليس له من المحارم الا وأن ما عدا هذا من طاعة في نفل فلا يمنع منه لما به من فضل ، وينبغي أن يكثر من كل ما يقربه الى الله في قول أو فعل ، ويدع ما يكون من أعمال الدنيا أجمع لا سيما ما قد نهى عن مثله في المسجد الا لضرورة موجبة لجواز فعله ، والا فهو كذلك ، وان كان لا مما يبلغ به الى فساد في ذلك .

قلت له : فهل له أن يخرج لما بداله من بول أو غائط أو طهارة ، وجميع ما لا بد له من طعامه وشرابه ؟

وقال : نعم قد قيل في هذا كله بالاجازة ولا نعلم أن أحدا يمنع من جوازه الا أنه لا يقف من بعد أن يقضى ما جاز له أن يخرج اليه ، فانه مما ليس له ذلك .

قلت له : فهل في طعامه أن يأكله وأقفأ في غير موضع اعتكافه أو ما يشاء في رجوعه ؟

قال : قد قيل بالمنع له من أن يأكله في غير الموضع الذي قام فيه لأداء ما عليه ، فاما أن يكون في مشيه حال رجوعه اليه أو خروجه لما قد جاز له ، فلا أجد ما يضره فيه الا أنه قد نهى من جهة الأدب عن الأكل في طريق القرى الا لضرورة فأما أن يبلغ به الى فساد في هذا فلا أعرفه من قول أهل العدل •

قلت له : فان رجع به فأكله في المسجد الذي قام فيه لأداء ماله من هذا وعليه ؟

قال : فلا شيء عليه في أكله حال جوازه لمثله ، لأنه موضع حله وربك أعلم بعدله •

قلت له : فهل له أن يخرج في عيادة المرضى وتشيع الجنائز أم لا ؟

قال : قد قيل انه يعود المريض من غير ما تعود ، ويشيع جنازة من يلي الصلاة عليه ثم يعود ، وفي قول آخر : ما يدل على جوازه مطلقا الا أنه من بعد أن يدفن الميت لا يقوم للتعزية •

قلت له : فان خرج لما له أو عليه فوقف من بعده في شيء أو فيها ليس له الا أنه لا من المعاصي في أصله ماذا عليه ؟

قال : فعسى في هذا أن يلزمه أن يعدله فيقعد في المسجد مقداره من بعد أن يتمه ، وليس عليه الا ذلك •

قلت له : فان كان خروجه لا لما جاز له فيه أن يخرج اليه •

قال : فهل موضع ما لا بد وأن يختلف في فساد به عليه ، وتمامه على هذا من ركوبه لما ليس له فيه •

قلت له : فان خرج لمجور شيء من الأمور ؟

قال : فهذا أقرب الى أن يفسد به لأنه قد تعمد لان يخرج الى ما هو من معصية ربه الا أنه لا يتعري من الاختلاف على حال الرأى من لا يبطله بما دون الجماع أو ما أشبهه من شئ في الاجماع لا غيره من أنواع نفاقة في ذلك •

قلت له : فان تكلم أو فعل متعمدا ما ليس له أن يقوله أو يعمل له لحرامه •

قال : فهو من المعاصى في أحكامه ، ولا بد له من أن يلحقه معنى ما بها من الرأى في فسادته وتمامه •

قلت له : فان جامع فيه أو استمنى في حاله بالعمد حتى أمنى ماذا يلزمه ؟

قال : فهذا ما لا يجوز فيه الا أن يفسد عليه لركوبه ما قد نهاه الله عنه من المباشرة وما أشبهه ، فهو مثله ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : وماذا يلزمه ان فعله لا عتكافه متعمدا لانتهاكه ؟

قال : قد قيل ان عليه مع الكفارة ان يستأنفه مرة أخرى ، ولعله أن يجوز الآن يختلف في لزوم بدله ، وأما واجبه فلا بد له على حال من أن بيد له الا لمعنى يسقطه والا فهو كذلك •

قلت له : وما هذه الكفارة أخبرنى بها ؟

قال : فهي قول الفقهاء عتق رقبة ، أو صيام شهرين ، أو اطعام ستين مسكينا من الفقراء ، وعلى قول آخر : فيجوز لأن يجزيه صوم شهر واحد كما في رمضان الا وأن ما فيه من رأى في مثل هذا جاز لأن يخرج في هذا فيلحقه معنى ما به في ذلك •

قلت له : فان نذر أن يعتكف يوم الفطر أو في يوم النحر عالما أو جاهلا ؟

قال : فلا نذر له به فيهما على حال الحرام صومهما ، ولن يجوز أن يصح في يوم إلا أن يكون عن صوم ، والا فلا جواز له ، وعلى ما به المنع فعسى أن يختلف في كفارة نذره أنها تلزمه ، وأما التوبة فلا بد له منها لركوبه ما ليس له في ذلك •

قلت له : فان قطعاً عليه أو أحدهما ما قد دخل فيه ، فهل له أن يخرج من موضعه فيجامع امرأته يوم عيده أم لا ؟

قال : قد أجيز له ولا شيء عليه إذا رجع إليه بعد أن انقضى ، فيبني على ما مضى في ذلك •

قلت له : فان قطع على من به مرض أو حيض أو نفاس أو ما يكون من نحو هذا ؟

قال : فهو من عذره ، وعليه من بعد الطهارة والقدرة أن يرجع لتمامه ، فيبني على ما مضى من أيامه لا سيما في موضع نذرة ، فانه مع قدرته لا بد له من الوفاء به •

قلت له : فان عجز عن الصوم أله يخرج من المسجد حتى يقدر أم لا ؟
قال : نعم قد قيل فيه بجوازه لأن وقوفه بالمسجد على هذا من عجزه عن الصوم لا يصح له أن يعتد به في ذلك •

قلت له : وما انقطع عليه لشيء من هذا ونحوه من عذر في يوم قيل أن يتم في نافلة أو نذره أعليه أن يبدله من بعده متصلاً به أم لا ؟

قال : نعم قد قيل هذا ، ولا علم فيه غيره إلا ما يكون من نفيه ، فعسى أن يختلف في لزومه من بعد أن دخل فيه لما أراده من فضله •

قلت له : فان أخرجه من مكانه من لا يقدر على الامتناع من سلطانه ،
أو من يخافه لشره فينتقيه مخافة ضره ؟

قال : فهذا قد قيل ان له يتمه في غيره من المساجد مخافة ضره ،
الا أن يكون قد عينه في نذره ، فانه لا يلزمه والله أولى بعذره ، وان
شاء أن يتمه في آخر جاز له •

قلت له : فان كان المسجد الذي نواه لا عتكافه به فسماه في غير بلده ،
فلم يقدر أن يخرج اليه ماذا له وعليه ؟

قال : قد مضى من القول في هذا ما دل على ما به من اجازة له
في مسجد بلده ، مع ما به من رأى في النفقة والكراء والكفارة ، لا الواحد
من الفقهاء وكفى عن اعادته في هذا الموضع مرة أخرى •

قلت له : فان قدر على الخروج الا أنه شق عليه أو أراد أن يؤديه
لاختياره في بلاده ؟

قال : قد قيل انه لا يجزيه في قدرته الا الفاء به ، كما أوجبه
على نفسه لا غيره ، قد قيل فيه بالرخصة لن شق عليه ، وقيل لجوازه
على حال مع ما به من كفارة أو ما زاد عليها من صدقة في ذلك •

قلت له : فان عجز عن أدائه لا عن توان لقضائه ؟

قال : فهذا أقرب ما فيه أن لا يكون له نذرا فيما لا يقدر
عليه ، وان كان لا مخرج من أن يلحقه معنى ما به من حكم الاختلاف في
الكفارة فاني أراها على من عجزه لا تلزمه •

قلت له : فهل له في يومين أو عشرة أو ما زاد عليها من شهره أن
يكون نهارا في مسجده وليلا في منزله أم لا ؟

قال : قد قيل ان عليه أن يكون فيه ليلة ونهاره ، فلا يخرج منه الا لما لزمه أو جاز له الا أن يكون عن نية يقدمها على نفله ، أو ما يكون من نذره فعسى أن يجوز فيما دون شهر الا أن في الأثر ما دل على جوازه ، وأما الشهر فلا يصح فيه الا أن يكون بلياليه •

قلت له : فان نواه بغير صوم ؟

قال : لا يصح أن يكون الا بصوم في شهر أو ما دونه من يوم •

قلت له : فان نوى أن يصومه للتطوع ؟

قال : قد قيل انه لا يجزيه حتى ينويه لاعتكافه •

قلت له : فان كان في رمضان أيجزيه عنه وأن ثوابه الفرض ؟

قال : هكذا قيل في هذا أنه مجز له ،

قلت له : فالمنع له ما دام معتكفا وأن يدخل بيتا مسقفا أهو عمومته ؟ وان كان لما أراده من عيادة مريض أو حاجة تعرض له في يوم أم لا ؟

قال : قد قيل بالمنع له من هذا الا في مسجده الذي قام فيه لاداء ما له أو عليه ، والا فليس له أن يدخل تحته لعيادة مريض ولا غيره من نحوه •

وفي قول آخر انه لا بأس به مطلقا في رأى من قاله ، وقيل : في هذا الزجر أنه خاص فيما يكون لغير معنى الآخرة ، وعلى هذا من تأويله حمل ما به من نهى عن دخوله لا على العموم ، فان ما عداه على ما به من اباحة في قول من رآه ، ولئن جاز في المريض أن يعود فليس له أن يجلس معه •

وقيل : ان وجدته في موضع ليس مغمى عليه جاز له أن يتعد عنده ان شاء ، ولعل اللمع أن يكون في غير موضع وجوبه فانه ربما لزمه القيام به ، فلم يجز حال وجوبه أن يمنع من جوازه في يومه لما بينهما منافاة في معاندة قطعاً فأنى يصح أن يكون معا .

ويجوز أن يلزمه ما قد منع منه بعدل أو بمنع ما قد لزمه ، أو جاز له في قول أو فعل انى لا أرى ذلك .

قلت له : فان كان لا من أرحامه هل له أن يعود في أيامه أم لا ؟

قال : نعم قد قيل فيه بالاجازة وان لم يكن عليه فهو كذلك في الاباحة لمن شاء ذلك .

قلت له : ويجوز له أن يصل أرحامه أم لا ؟

قال : ففى الأثر عن الشيخ أبى سعيد رحمه الله في هذا ، أنه أفضل من عيادة المريض ، فأجازه وأنه لن أهل البصر ، ولا شك في ذلك .

قلت له : فهل له في الخلاء أن يدخل فيه لقضاء ماله من حاجة تحت ما به من غمام أم لا ؟

قال : ففى قوله رحمه الله أنه له ، ولا أدري أن فيه ما يمنع من جوازه فاعرفه ، فان في عدله ما يدل على جواز مثله .

قلت له : فان كان في ايجابه قد وقته فحده أياما معلومة ثم عرض له فيها ما قد منعه من تأديته بها حين فاته ؟

قال : لا بد له من أن يلحقه لفواتها على هذا من أمره معنى ما

به من الاختلاف في لزوم البذل والكفارة لرأى من قال بهما ، وقول من لا يلزمه الا كفارة نذره ، ورأى من يقول بالبذل لا غيره من الكفارة لعذره ، وعلى قول آخر : فيجوز أن يكون لا بدل عليه ولا كفارة في ذلك •

قلت له : فان كان فوتها عن تفريط في تأديته بها ؟

قال : فأحرى ما به أن يلزمه البذل والكفارة ، ويجوز على قول آخر لأن تجزيه الكفارة عن البذل ، وعلى قول آخر : فيجوز لئلا يكون عليه شيء في ذلك •

قلت له : وما فاتته أو أفسده أو تمادى في قضائه حتى وفاته قبل الوفاء به ، أيلزمه أن يوصى به أم لا ؟

قال : فعسى في الأداء وما لزمه من بدله على معنى القضاء أن يختلف في أن عليه أن يوصى به لأنه لا من عمل الأبدان في الأصل فيجوز وأن يلحقه معنى ما في الصلاة والصوم والحج لأهل العدل من رأى في جوازها بالغير إلا أنه يعجبني له أن يوصى به في غير دينونة ، لعسى من بعده أن يقضى عنه ما قد لزمه من هذا في زمان مثل ما في رمضان ، وما خرج من العمل الى ما فيه من كفارة ، فلا بد له من أن يوصى بها الا على رأى من يقول في التوبة مجزية له عنها ، والا فهي لذلك •

وما جاز عليه الرأى فلزمه على كل قول ما فيه ، فالذى يلزمه أن يعمل به في حياته هو الذى يوصى به بعد وفاته الا ما يكون من زيادة يجوز له أن يحتاط بها في ذلك •

قلت له : وما لم يؤقته بمعلوم من الأشهر أو الأيام ؟

قال : فهو الذى لا يفوته ، ومتى ما عمله أجزاه ، ولا شيء عليه

من ورائه ، فان أدركه الموت من قبل أن يوفى فلا شيء فيه الا أن يتوان في قدرته عن أدائه مقدار أيامه ، فعسى أن يجوز لأن يختلف في لزوم الوصية عمل الرأي من لم يجزه بالغير ، ورأى من جازه بعد فنائه •

الا أن القول في هذا الموضع بالكفارة على هذا من عادية يشبهه الا أن يبعد على رأى من أن يلحقه من جهة تقصيره ، ويجوز على رأى آخر أن لا يلزمه لما له من نية لأدائه من سعة في تأخيريه ، وما أوصى به من عمل فلا أبدله من أن يكون على ما به من الرأى في ثبوته لما في بيانه الغير من قوله مختلف في مثله ، فان صح في هذا ما أراه بأنه كذلك لعدله ، والا فالرجوع فيه الى ما قاله الشيخ أبى سعيد رحمه الله عن أصحابه في عدم توفيه أن يوصى به فيعتكف من بعده عنه لا غيره على معنى ما في أثره أو لمن من قول من لا رأى له لهون في نظره فاعرفه •

قلت له : فان حضره الموت من بعد وجوده الا أنه من قبل يأتي عليه من الأيام مقدار ما يمكنه أن يؤدي ما قدر لزمه فيه ؟

قال : فهذا موضع ما لا يلزمه أن يوصى به ، لأنه قد أتاه من ربه ما لا يقدر معه على الوفاء بما قد ألزمه نفسه لا عن تفريط في الأداء فهو كذلك في أحكامه ، بل لو حضره الموت على هذا من بعد أن دخل فيه لم يلزمه أن يوصى بتمامه ان صح ما أراه في ذلك •

قلت له : فان هو أوصى به على هذا وأمر أن يقضى عنه من ماله بعد موته ؟

قال : فهو على ما مضى من الاختلاف في ثبوته لأنه من أعمال البدنية فلا مخرج له من الرأى في جوازه بالغير ، الا أنه يعجبني رأى من يقول بالاجازة في ذلك •

قلت له : فان مات من قبل أن يقع ما قد علقه به فيلزمه ثم كان من بعد موته القول فيه ؟

قال : فهذا أظهر أمرا أنه لا يلزمه ما قد أوجبه على نفسه من نحو هذا نذرا لا موجبه لم يكن في حياته ، وانما كان بعد مماته فكيف يصح في كونه أن يقع عليه فيلزمه بعد فنائه أن يقوم بأدائه ، وقد زال عنه حكم التعبد أجمع وبقي ما له أو عليه ما أسلفه في أيامه الخالية لا غير ذلك .

قلت له : وما لزمه أن يؤديه ثم صح عند وارثه بعد موته أنه باق عليه أيلزمه أن يخرج من ماله وان لم يوص به ، أم لا ؟

قال : فعسى أن يختلف في لزوم اخراجه من مال لمن يقوم به عنه من بعده بما يكون له من عوض في حاله على رأى من يجيزه بالغير ، فيبيح الأجرة في أمثاله الا على رأى من يمنع من جواز ذلك .

قلت له : فالأجرة في جوازها لا يدخل عليها الرأى بالاباحة والتحریم في مثل هذا أم لا ؟

قال : نعم هي على هذا في الواسع والحكم لا مخرج لها عند أهل العلم عما ألزمها من قول بحلها ، وقول بتحريمها ، لأنها على طاعة الا أنها غير لازمة على الأجير فالاباحة أصبح ما في ذلك .

قلت له : فهل لوراثته أن يقوم به من بعده فجيزيه الأداء ما على هالك أم لا ؟

قال : نعم على قول من يجيزه لمثله ، لأنه كغيره لا فرق بينهما في أدائه على ما جاز من فعله ، والله أعلم فينظر في هذا كله ، بل في جميع ما قلته في هذا الفصل ، على اثره أخذته من المسائل عن

أولئك المشايخ ، ثم لا يؤخذ منه الا ما كان من العدل ، فان غير الحق لا يجوز على حاله •

* مسألة :

على أثر ما عن الشيخ محمد بن عمر : هل يجوز أن يكتب صكوك الناس في موضع اعتكافه ، وهل يجوز له أن يصح شيئا من كتب الآثار وغيرها في موضع اعتكافه من القرآن ، ويجوز له هو وغيره من الناس ويكون عنده في موضعه ، وكذلك يجوز له أن يتعلم القرآن عند أحد من الناس في المسجد •

الجواب :

والله الموفق : على هذه الصفة فهذا من الطاعة المأمور بها اذا كان في موضع اعتكافه لا يذكر الله ويقرأ ويتعلم ويعلم ، وكذلك جميع الطاعات مأمور بها اذا كان في موضع اعتكافه ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : حسن معنى ما أراده من جواز هذا له ، وإن كان في موضع اعتكافه وما أدخله عليه من أداء الشرط فلا أعرفه لأى شيء أتى به فيه وحذفه أولى لان الطاعة مأمور بها في اطلاق لا على ما قيدها به من كونها في الموضع شرطا في لزومها ، وما دونه من جوازها ، الا ما خص من شيء لابد وأن تكون به في حال ، والا فهي كذلك في نفس الامر بها ، بل لو قال : ان هذا من الطاعة المأمور بها ، فلا يمنع من فعله في موضع اعتكافه ، أو ما يكون من نحوه في أوصافه يصح فأتى بعمومه على ما به من لازم أو جائز في كل زمان يكون فيه بمكان الا العلة توجب المنع من جوازه في يوم ، والا فهو على ما به من إباحة أو لزوم ، والله أعلم فينظر في ذلك •

* مسألة :

عن الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله : في رجل نذر أن يعتكف في مسجد صحار ، وهو في الخوف فلم يقدر أن يخرج ؟

قال : يعتكف في مسجد بلده ، ويتصدق بكرائه ذاهبا وليس عليه في الاقبال شيء ، فان لم يجد ما يتصدق فينظر الى سعر البلد . وينظر الى قدر الكراء ، ثم يصوم لكل مكوك بر يوما أو ثلاثة أرباع ذرة يوما واللله أعلم ♦

بَاب

في الإيمان ومعانيها وأحكامها في الكفارات وإنفاذها
وأقسامها وما أشبه ذلك والله أعلم بالصواب والله المرجع والمآب

ومن قال ماله صدقة للشرأة ؟

فإن كان أهل عمان فهو لشرأة أهل عمان ، وإن لم يكن بعمان
فهو لشرأة أقرب المواضع إليها ، فإن لم يجد شرأة فهي دين عليه الى
أن يجد شرأة يستحقونها من عمان أو غيرها *

قلت : فإن قال للفقراء ، من أولى بها ؟

قال : فقراء قريته أولى بها فإن لم يكن فيها أحد فالى فقراء
قرية أقرب إليها ، فإن لم يجد من فقراء مذهبه ففى فقراء أهل القبلة ،
فإن لم يجد أحدا منهم ففى فقراء أهل الذمة ، وإن كان قليلا وأعطاهما واحدا
جاز ، والله أعلم *

ومن حلف بطلاق امرأته أن الحجاج في النار ؟

حنث الا أن يقول انه من أهل النار ، وقول يحنث الا أن يقول ان
كان مات على ما كان عليه فهو من أهل النار ، والله أعلم *

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : من حلف أنه يخرج الى بلد غير قريته ، أو نذر ؟

فقيل : إذا خرج متوجها إليها فقد بر *

وقول : حتى يخرج من عمران بلده •

وقول حتى يصل وكله حسن ، ويعجبني في النذر حتى يصل البلد
الذي نذر فيه ، وفي اليمين اذا خرج متوجها أن يبر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف أنه يضرب امرأته مائة ضربة فضربها بمائة شمروخ من
النخل ضربة واحدة •

بر لقوله تعالى : (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنت) فقيل انه
ضربها بمائة حبة من الأسل ضربة واحدة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : انه اذا حلف على محدود أنه لا يلبس ثوبه ولا يبدل
به ويلبسه أو يبيعه ، ويشترى بثمنه ويلبسه اذا كان من اللبوسات ،
وكذلك المأكولات •

من حلف لا يأكل هذا الدينار ، أو لا يلبس هذا الدينار ، أو شيء
مما لا يؤكل ولا يلبس علمنا أنه أراد أن لا يأكل ثمنه ، ولا يلبس ثمنه ،
فان اشترى به شيئا فأكله وقد حلف لا يأكله حنث ، وكذلك في اللباس
فافهم الفرق ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف لا يفعل كذا وكذا ؟

فانه كلما يفعل حنث ، وقول : لا يكون عليه الا حنث واحد ،
وانه أعلم •

ومن حلف لا يكلم فلانا فكتب اليه كتابا ؟

ففيه اختلاف عليه وفي موضع آخر ففيه ثلاثة أقاويل : منهم من قال
يحنث حتى يصل الكتاب اليه ويقرأه أو يقرأ عليه ، ومنهم من قال
يحنث حين كتب ، ومنهم من قال لا يحنث ولو كتب الآن الكتاب معه ليس
بكلام وهو قول أبى المؤثر رجع •

ومن قال : لا يحنث يحتج لو أنه كتب كتابا باقرار منه على نفسه
مألف درهم ولم يلفظ بلسانه ، وشهدت البيه أنهم رأوه كتبه لم يحكم
عليه به حتى يلفظ بلسانه ، وأن الكتابة صنعة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف أنه لا يعلم أنه فعل كذا أو حلف أنى ما علمت أنى فعلت
كذا ، ثم علم بعد ذلك أنه فعل ؟

فلا حنث عليه في قوله أنه ما يعلم ويحنث في قوله أنى ما علمت •

قال المؤلف : أما قوله أنه ما يعلم فقد أنبأ عن علمه في ذلك ،
ولا حنث عليه ، ويحنث في قوله إنى ما علمت لأنه يمكن أن يكون علم ثم
نسى والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف وهو مشرك ، وحنث وهو مشرك ؟

فلا شيء عليه ، وإن حنث بعد اسلامه فيختلف فيه كالصبي ، ويجب
في هذا أن يكون عليه الحنث ، لأنه كان مخاطبا بذلك ، ولم يدين والصبي
لم يخاطب بذلك ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن حلف لا يفعل شيئاً مما يمكن أن يفعله مرة بعد مرة ، وقد كان فعله أو كان مما لا يفعل الا مرة ، وقد كان فعله ؟

فلا حنث عليه فيما يمكن فعله مرة بعد مرة حتى يفعله بعد اليمين ، ويحنث فيما لا يمكن فعله الا مرة واحدة اذا كان قد فعله ، ومثل ذلك من حلف أن لم يذبح هذه الشاة أو أن لم يصل هذه الصلاة ، وقد كان فعل ذلك من قبل ، ولا يمكن إعادة فعله ، ومثل النوع الآخر إن قال لم يدخل هذا البيت أو الدار أو القرية ، فاذا دخله بعد اليمين حنث ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومن حلف لا يشارك فلاناً أو لا يعتق عبده ، ولا يفارق غريمه ، فمات أبوه وأصبح المال مشتركاً بينه وبين من حلف عنه ، وورث من لا يحل له نكاحه بالنسب فعتق لأجل ملكه إياه ، أو فارقه غريمه بلا رأيه ؟

فلا يحنث في جميع ذلك لأنه ليس من فعله وأخاف أن يحنث اذا رضى بمشاركة فلان بعد أن علم بها ، الا أن يزيل الذي له حين علمه ، وأمكنته المقاسمة ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومن حلف على شيء أنه لا يفعل ، وكانت يمينه على غضب ، ولم كيف حلف ونسى ذلك ، فأخبره ثقة أنه وقت يمينه قد انقضى ؟

فأرجو أن يستلحه قبول قوله ولا يحنث اذا فعل بعد الوقت الذي أخبره به ، وقد أجاز الفقهاء قبول قول الواحد الثقة في رفع آية ، وفي

هلالرمضان ، وفي حفظ الصلاة على المصلى على ، وفي قضاء الحق ،
الا أن ينكر القبض من هوله ، وقد جرت بين الناس في أرسالهم الواحد
في حوائجهم ، وقضاء ديونهم ، وبيعهم وشرائهم ، وقبول قوله ما
لم تقع في ذلك منكرة ولا مخاصمة ، فيقول اشتريت هذا من فلان وبهذا
من فلان وبهذه الدابة من فلان ، ولو طلبوا صحة هذا في الحكم لم
يجز الا بالصحة ، ولولا جواز ذلك لضاق عليهم كثير من أمر دينهم
ودنياهم ، ولم يجز لأحد أن يرسل غيره في ذلك حتى يكون حاضرا بنفسه ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف لا يذكر فلانا الا بخير ، فذكره بسوء ، وقد كان في
ذكره بالخير فساد على المسلمين ، وبالسوء صلاح لهم ؟

فانه يرجى ما فيه الصلاح للمسلمين ، ولا يكون كاذبا ولا حائثا ،
وهو مثاب في قوله اذا أراد به صلاحا للمسلمين على قول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن وجد جبارا أخذ ثاة أو غيرها لرجل ظلما فأراد خلاصها منه
لربها ، فحلف للجبار أنها له لأجل خلاصها ؟

فلا يكون بذلك كاذبا ولا حائثا على قول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : كل شيء حلف عليه وهو يسعه أن لا يفعله فجبر
على ذلك ، ففيه اختلاف ، وأما ما كان لا يسعه تركه فجبر عليه بعد أن
حلف لا يفعله فهذا حائث لا نعلم في ذلك اختلافا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف مع حاكم أو وال أو وحده أنه كان كذا فدراه ودراهمه
المعروفة على فلان فهي صدقة على الشراة أو المسلمين ، ثم أقرأ أو صح
عليه أنه كاذب في يمينه ؟

فان الحاكم لا يجبره على دفع ذلك لمن جعله له ، وانما يتولى دفع
ذلك بنفسه ، وان لم يدفع بقيت تبعته عليه ، فان طالبه الذى تصدق
عليه فلا يحكم عليه به وهو أعلم بيمينه ، ولا يجبر الناس على اخراج
الكفارات فى الأيمان ، ولا فى النذور ، ولا فصدقة أموالهم ، ولا يحكم
عليهم الا فى الطلاق والعقاق والظهار اذا طلبت الزوجة والعبد ذلك ، والله
أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف أنه لا يعرف مال فلان وهو يعرف بعضه أو حلف أنه ليس
له مملوك وله حصّة فى مملوك ؟

فلا يحنث حتى يعرف المال كله ويكون له مملوك خالص ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف أنه لا يشتري عبدا أو غيره فاشتري جزءا منه ؟

فأما فى العبد فلا يحنث حتى يشري عبدا تاما ، وأما غيره مثل الثوب
فان كان فى الجزء الذى اشتراه لباسا حنث ، وان لم يكن لم يحنث إلا أن
يحلف على ثوب بعينه أنه لا يشتري ، فاذا اشتري منه جزءا لم يحنث
حتى يشتريه كله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وإذا اتهم السلطان رجلا أن عنده مالا لأحد ، أو يعلم له مال فحلفه السلطان أنه ما عنده له مال ، وأنه لا يعلم بماله ، وكان الرجل له عنده مالا ويعلم له بمال ؟

فان كان يخاف منه الظلم والغصب لذلك المال فلا حنث عليه ، وان حلف برأى نفسه من غير أن يحلفه فهو حانث في يمينه الا أن ينوى أنه ما يعلم أين تلك الساعة ، وكان لا يعلم تلك الساعة أين هو فلا حنث عليه والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن خيره الجبار بالقتل على وطء امرأه ؟

فعليه عقرها ولاحد عليه ، وعليه ما جنأه بيده ، ولا تسقط حقوق العباد ، وإن أدخل الجبار ذكر الرجل في فرج المرأة وهو كاره ، فيكون العقر على الجبار ، وان تحرك هو بعد ايلاجه فيهما عمدا وكان يقدر على انتزاعه منها ، فعليه أيضا صداق ثان ، والله أعلم •

✽ مسألة :

لا يهلك العبد بترك شيء من الكفارات الا كفارة القتل والصيد المرسل ، وقول : لا يهلك اذا دان بهما ومات على ذلك ، وقول اذا مات على توبة واخلاص عزيمة على أداء ما يلزمه من حقوق الله وحقوق عباده فلا يهلك •

والذنب الذي لا يغفره الله الا بتركه هو الشرك بالله ، والذي يغفره بالتقربة هو ما بين العبد وبين خالقه ، والذي لا يغفره الا بأدائه والدينونة به فهو حقوق العباد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : في رجل حلف لامرأته وقال : والله لا تدخلين بيتي فلان ودخلت ما يلزمها ؟

قال : تلزمه في ذلك كفارة يمين مرسلة ، وعليها هي التوبة من مخالفتها لزوجها ، والله أعلم •

ومنه : ومن قال التمر له أوجب هذا حرام ان أكلت منه شيئا ما يلزمه ؟

قال : ان أكل منه شيئا فعليه كفارة يمين مرسلة ، وقول ما لم يذكر الله في قوله هذا فلا كفارة عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي امرأة حلفت بألف عهد على أبنتها وصيام شهرين لتأكل من عندها ، فأبت أن تأكل من عندها ؟

فعليها عن ألف عهد صيام شهرين متتابعين وقيل صيام ثلاثة أيام اذا أبت أبنتها أن تأكل من عندها طعاما ، ويلزمها أيضا صيام شهرين كما جعلت على نفسها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه وفي رجل حلف أنه يرى من ربه ، وربه يرى منه ما خلاصه ؟

قال : اذا حلف هذا الرجل بذلك وحنت فعليه كفارة التغليظ ، وأما ان قال ما وصفته من غير يمين فعليه التوبة ، ولا كفارة عليه ، والله أعلم •

وفي امرأة حلفت بحجة أنها تبيع أمتها أو دابتها ، ثم باعتها واستقالتها ما يلزمها ؟

قال : اذا باعتها ولم تشترط الاقالة برئت من الحنث ولا بأس عليها إن أقالها المشتري ، لأن الاقالة بيع ثان ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وفي امرأة قالت لزوجها : على صوم شهر ان طاوعتك في الجماع حتى تعطيني كذا فابى أن يعطيها أو أعطاها وجامعها ما يلزمها ؟

قال : لا يجوز لهذه المرأة ما ذكرته ، وان أعطاها زوجها شيئاً لأجل الجماع فعليها رده له ، وان طاوعته من غير أن يعطيها ففعلها سيام شهرين ، وقول لا يلزمها شيء والله أعلم •

❖ مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : وعن رجل حلف لا يأتي لامرأته شيئاً قبل العيد ، ثم أتاها كسوة بحكم الحاكم أو بغير حكم هل يحنث ؟ قال : ان أتى لها بغير حكم حنث ، وان أتى لها بحكم ففيه اختلاف ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه : والحالف اذا قال : والله بضم الهاء أو فتحها أو سكنها ونفيت القسم بلا شك • وحنث أم لا ؟

قال : ان القسم لا يكون الا بكسر من الهاء من اسم الله تعالى ،

وأما بغير الكسر فليس هو يقسم عندنا ، وفيما ينسب عن الصبحي
قال : ان كان نيته قسما فعليه كفارة الحنث ، والله أعلم انتهى •

وقال ابن عبيدان : بتسكين الهاء هي يمين وخاصة اذا أراد بها
اليمين ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحي : واختلف في عطاء الوارث من الكفارات اذا كان فقيرا :
فقول يجوز لأن نفقة الموصى قد ارتفعت عنهم ، وهم فقراء قد استحقوا
اسم الفقر ، وللموصى أن يدفع الكفارة الى جميع الفقراء ، ولم أر هذا
سبيل ورثة الأقربين •

وقوله : انه لا يجوز أن يعطى الورثة من كفارات هالكهم بظاهر
الرواية أنه لا وصية لوارث ، وكذلك المأمور بالتفرقة اذا كان فقيرا ، فقول
لا يجوز له أن يأخذ لنفسه لأنه مخالف لأمر الأمر في فعله •

وقرل : يجوز له أن يأخذ لنفسه كما يأخذ غيره لأنه فقير مستحق •

وان قال : هذه الدراهم للفقراء جاز له أن يأخذ منها اذا كان
فقيرا ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد : فيمن يقول ماله سبيل أو
للسبيل أو في السبيل أكله سواء أم لا ؟

قال : أما قوله ماله سبيل فقيل هو بمنزلة الصافي ، ويكون للفقراء ،
وأما قوله للسبيل أو في السبيل فقول : انه الطريق وقول أنه الجهاد
وأبطال اللفظين أولى ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفيمن قال : ان دخلت دار فلان فعلى ألف ركعة أصليها في مقام واحد يوضوء واحد ، فعجز عن ذلك أو عن بعضه ؟

فعليه يمين مرسلة في عجزه عن القيام بألف ركعة في مقام واحد ، وعليه يمين مرسلة في عجزه عن الوضوء الواحد ، والله أعلم •

*** مسألة :**

عن الامام أفلح رضى الله عنه : ومن حلف بماله للمساكين فحنث فأبى أن يعثر ماله ، ما الذى يسع عياله في ماله ؟

قال : ان هذا لا يضيق على المرأة ، لأن الذى وجب عليه في ماله بيعه يلزمه فيما بينه وبين الله ، وليس هو مالا قائما بعينه مقرورا به ، فيضيق عليها والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن حلف أن كل رأس له فهو حرّ لوجه الله ، وكان قد شارك آخر في رقيق بميراث أو مضاربة ؟

فقول : إنه يحنث في كل سهم له في رأس كان قليلا أو كثيرا ، أو قول لا يحنث الا فيما يكون له كاملا ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وفي رجلين حلفا أن يتوافيا مع القاضى في حق يدعيه أحدهما على صاحبه ، ثم أبرأ الطالب المطلوب ، هل عليهما الموافاة بالأبدان بغير حق ؟

(م ٩ — لباب الانار ج ٤ : ٢)

قال : لابد لهما من الموافقة بالأبدان والا لزمهما الحنث الا أن
يشترطا ما دام الطلب بينهما ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ ورد بن أحمد : في امرأة حلفت أن تأتي مأتما فمات رجل
له بيتان أحدهما مات فيه والآخر لم يميت فيه ، غير أن البكاء فيهما
جميعا ، فدخلت البيت الذي لم يميت فيه أتحت أم لا ؟

قال : ان المأتم لا يكون الا في البيت الذي مات فيه ، ولا يكون في
بيتين ، ولا تحنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفيمر مرض ولده ، فقال حالف بالطلاق والعتاق : ان لم يصح ولده
فانه يقتل فلانا أهذا إيلاء أم لا ؟

قال : أما يمينه بالعتاق فغير موجب عليه إيلاء ، وأما يمينه بالطلاق
ففيما عندي وقوع الإيلاء عليه لتالية بالطلاق ، وان معنى لفظه ان
لم يصح ولده يقتل فلانا ، فامراته طالق ، وإن كان اللفظ ان لم يصح
ولدى معنى لأقتل فلانا فحفظت عن أبي سعيد معنى لأقتل ان لم أقتل •

وأما ان كان هذا اللفظ أنا حالف أن يصح ولدى فأقتل فلانا ولم
يكن منه غير هذا ، فقول عليه اليمين لاقراره به ، ولو لم يكن عقده
وقول لا يمين عليه ، وهذا كاذب أن لم يكن قد حلف ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ محمد بن عمر : وفيمر قال : الله قد رفق على اذا أو عرض
عليه شيء فقال يرفق الله ان أخذه ثم أخذه ما يجب عليه ؟

قال : عليه الحنث — نسخة — الكفارة ، وان كان غنيا عليه اطعام عشرة مساكين ، وان كان فقيرا فصيام ثلاثة أيام •

قال الناسخ : لعله عليه كفارة الحنث ان كان غنيا فعليه اطعام عشرة مساكين ، وان كان فقيرا فصيام ثلاثة أيام رجع •

* مسألة :

الشيخ أحمد بن مداد : وعن امرأة قالت حالفة بصيام شهرين وحجة حافية عن تذوق در بقره ابنها ما يلزمها اذا ذاقته ؟

قال : لا حنث عليها اذا ذاقته وشريت الا أن تكون حلفت بأن عليها صيام شهرين وحجة حافية ، فحينئذ يلزمها ما جعلت على نفسها من الصيام والحج ، وان كانت نيتها أنها فعلت ذلك فعليها صيام شهرين ، وحجة حافية واللفظ تقدم ففيه اختلاف على النية ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن حلف لا يزوج ابنته ، ومن يلى تزويجه بأقل من ألف درهم ، هل له أن يزوجه بدون ذلك اختيارا ويحنث في يمينه ؟

قال : معنى أن ليس له على ذلك اختيار اذا كانت يمينه بالله الا أن تسأله هي ذلك ، أو تأخذه حجة حق في الحكم ، فان كان كذلك فله الخيار ان شاء زوج وحنث في يمينه ، وان شاء أمر أو وكل من يزوج والوكالة أثبت •

قلت له : فان قال ان زجتك بدون ألف درهم فهو على هدى على المسلمين ، هل له أن يزوجه اختيارا اذا رأى ذلك اذا كانت صبية أو بالغاً ؟

قال : هكذا عندى وهو أقرب من الأولى فى بعض القول •

قلت له : فان حنث فى يمينه ما يجب عليه من التغليظ أو التخفيف ؟

قال : أما الأولى فعليه اليمين على ما يراه المسلمون من التغليظ والتخفيف ، وأما فى الأخرى فعليه مثل ما وقع عليه التزويج من ماله ان كان دون ثلث ماله ، وان كان أكثر فعليه عشر ماله ، وقول عشر ما وقع به الحنث يشترى به بدنا وينحرها بمكة أو منى ، أو حيث برأه المسلمون عدلا فى دينهم ، ولعل بعضا رأى عليه هديا واحدا أكثره بدنة ، وأقله شاة ، ولعل بعضا رأى عليه كفارة اليمين •

قلت له : فان قال عليه هدى ان زوجها هكذا ؟

قال : عليه بدنة أكثر الهدى ، وقيل شاة وهو أقله •

قلت له : فاذا لم يقدر على بدنة ما يجب عليه ؟

قال : تقوم بدنة أو شاة قيمة وسطاً ، وتنتظر الى سعر البر وتصوم عن كل نصف صاع يوما •

قلت له : فان كان بها حلفت به قليلا لا يقوم بثمن الهدى ما يصنع به ؟

قال : قول يجعل مع غيره من الهدى ، وقيل : يجعل فى طيب الكعبة ، ولا يبعد أن يجعل فى طعام ويفرق على الفقراء بمكة ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : ان حلف جماعة ما منا أحد يفعل كذا ففعل أحدهم ، أيحنت وحده أم الجميع ؟

قال : فعليهم الحنث جميعا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصباحي : ومن حلف لا يدخل بيتا أبدا ، فكلما دخل حنث ، وقيل
لا يحنث إلا مرة واحدة ، والله أعلم •

قال ابن عبيدان : أما الفقيرة زوجة الفقير فيجوز أن تعطى من
الكفارات ، وكذلك الحرة الفقيرة زوجة العبد الفقير تعطى ، وأما الأمة
فلا يجوز أن تعطى ولو كان سيدها فقيرا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصباحي : ومن قال ان فعلت الشيء الفلاني فعلى الله فرضا
ثلاثون حجة أمشيها حافيا ، ثم حنث ما يلزمه ؟

قل : عليه ما ألزم نفسه ثلاثون حجة ماشيا لأدائها في كل سنة
حجة ، فان عجز عن المشي حج راكبا ستين حجة ان أراد بنفسه أو
يؤجر لها فله ذلك في بعض القول ، وقول : ليس له ذلك •

وإن أجز غير فقول : يجوز ذلك في سنة واحدة وقول في كل سنة
حجة ، فان لم يمكنه فقول عليه حجتان حجة عن المشي ، وحجة عن
اليمين ، وإن لم يقدر على شيء من هذا كله ، فقول : عليه الحج
بنفسه ، وقول ستون كفارة ، وقول ثلاثون كفارة ، وقول كفارة
واحدة مغلظة وقول مرسلة ولعله قيل لا شيء عليه ، ويتوب الى الله •

ويعجبني ان قدر على ثلاثين حجة ماشيا ، أو ستين حجة راكبا ،
كما حلف وألزم نفسه فهذا أحوط ، ومن أخذ بالرخصة فلا يضيق
عليه ذلك •

وان كان فقيرا لا يمكنه الحج ولا الوصية به ؟

فقول : عليه ستون كفارة مغلظة ، وقول : كفارة واحدة مغلظة ،
وان قدر على الحج حج ، ولعله لا حج عليه بعد ذلك ، ولعل بعضا رأى
عليه كفارة يمين مرسله عند العجز والأخذ بالثقة في الدين أولى وأحزم ،
والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : ومن وجد في وصية أن عليه في ماله حجة الى بيت الله الحرام
حافيا ؟

فمعى أن عليه في مال ما أقربيه ، وحجة بدل قوله حافيا ان ثبت
عليه اليمين ، وحنث فيه والا فلا أرى عليه كفارة ما لم يوص بها
في ماله ، أو أتى في وصيته ما يوجب عليه حكم الكفارة •

ومن يقول ان عليه كفارة ولم ينسها لما عليه من قبل نفسه ان
ذلك في رأس المال ، وكذلك القول في كفارة الحنث والزكاة ، والله أعلم •

* مسألة :

الزاملى : في امرأة قالت : ان تزوجت فلانا فعلى حجة أمشيها
حافية ، فزوجت وهي فقيرة ما يلزمها ؟

قال : ففى بعض الأقوال ألزموها صيام أربعة أشهر ، وقول
لا يلزمها صوم الا أنها ان قدرت على الحج حجت ، وان لم تقدر فلا
شئ عليها •

وقول : تلزمها كفارة يمين مرسله ان كانت فقيرة تصوم ثلاثة
أيام ، والغنى ويطعم عشرة مساكين الا أن مثل هذا يسير على الجهال •

وان كانت يمينها بالمشى على الحج ولم تقدر وقدرت على الحج راكبة
فان شاعت حجت في عامين عن المشى وعن اليمين ، وان شاعت حجة وأحجت
معها رجلا وامرأة تحمله الى أن تصل الى مكة الشريفة ، ليس عليها
حملة راجعا ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : ومن حلف لا يشرب لبن شاة حدها ثلاثة أيام فأتى به مخلوطا
بلبن غيرها أو غير مخلوط ، ولا يعلم هو ذلك فشربه ظنا منه أنه غيرها
أيحنت على هذا أم لا ؟

قال : ان كانت يمينه نوى فيها أن لا يشرب لبن هذه الشاة ثلاثة
أيام فشرب من لبنها مخلوطا بغيره لحقه عندى الحنث ، وان كان أرسل
يمينه أن لا يشرب لبن هذه الشاة ثلاثة أيام فهذا عندى من الحدود ،
فلا يحنت عندى حين يشربه كله كان مخلوطا أو وحده ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن حلف على حب محدود لا يأكله فزرعه وأثمر زرعه ،
وأكل من ثمره أيحنت أم لا ؟

قال : لا يحنت لان الحب الذى حلف عليه قد أكلته الأرض ، والزرع
غير الحب الذى حلف عليه ، وبالله التوفيق •

وان حلف أن لا يأكل من لبن الشاة فأكل من سمنها ؟

فأكثر القول أنه يحنت لأن السمن خرج من لبنها ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : أن الغنى لا تجوز له الزكوات ولا الكفارات اذا كان عنده
من الدراهم أو غلة أصله ما يكفيه وعياله سنة لنفقتهم وكسوتهم ، وما

لا بد لهم منه ، وما سوى ذلك فقير يجوز له من الكفارات الا أن يصل الى هذا الحد •

قال الشيخ جاعد بن خميس : وبأى وجه كان غناه فى عامه من غلة مال أو ما يكون من دراهم ونحوها أو فضلة متاع أو صناعة أو تجارة أو عطاء أو ما بدل نذر عليه من وجه قد عرفه ، فهو الغنى فى أحكامه على حال ، والله أعلم رجع •

* مسألة :

ومنه : وفيمن حلف بالطلاق أو بغيره بأنك لا تفعل ذا وذا ، ففعل المحلوف عليه أيلحقه اثم أم لا ؟

قال : ففيما عندي أنه لا اثم على الفاعل اذا كان حلف عليه فيما يكون له مباحا فعله ، الا أن يفعل ذلك فيقع الحنث على الحالف ، فعندي أنه لا ينجو من الاثم على هذه الصفة النية ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن يقول يكون حماراً أو أسود وجهه أو مخنث ان لم يفعل كذا ثم حنث ، أيلزمه شيء فى هذه أم لا ؟

قال : هذا عندي ليس بيمين الا قوله مخنثا فان كان يعنى به الجنس الذين يعملون القبائح من اللواط فأخاف أن يلزمه فى هذا يمين لأن أهل هذه الملة من أهل النار ان لم يتوبوا أو لم يرجعوا ، والله أعلم •

* مسألة :

وفى الوصى اذا فرق حب بر ضعيفا عن كفارات الصلوات ، أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : يجوز حتى حب الشعر الا أن يكون صار من قبل الفساد
أدنى من حب الشعر فيعجبني أن لا يجوز في كفارات الصلوات ، والله
أعلم •

✽ مسألة :

الصباحي : في امرأة حلفت أن لا تقيم بالواجب لزوجها أتحنث اذا
أبت عليها له حالة تجب عليها طاعة زوجها فيها ولم تطعه ؟

قال من قال : تحنث وهكذا في جميع اللوازم ، وأنها تحنث من
حينها •

وقال من قال : لا حنث عليها اذا لم تقم له بواجب حقه وهي
أثمة ظالة بتضييع ما يجب عليها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن قال : والله العظيم بتسكين الهاء وضما وفتحها
لا أفعل كذا ، وان فعلت كذا ونيتة قسما فحنث أعليه تكفير في يمينه هذه
أم لا ؟

قال : اذا كان نيتة قسما فعليه كفارة الحنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ خميس بن سعيد : في امرأة حلفت على زوجها لا تتحول
الى بيت أمه حتى يقسمه بجدار فقسمه بجدار رفعه قدر ذراع وتحولت
اليه أتحنث أم لا ؟

قال : يعجبني في هذا أن تمثل نيتها في يمينها وما عقدت عليه

ضميرها عند عقد اليمين في تجديد الجدار ، فكلما يقع عليه اسم جدار فهو جدار يعصم من الحنث ، ويعجبني أن يكون الجدار ما يستتر القائم عن النظر من الجانب الآخر •

قال الشيخ صالح بن سعيد ، ومحمد بن راشد رحمهما الله : ان الجدار اذا كان رفعه ذراعا فواقع عليه اسم جدار ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفي امرأة زوجها تنازعا في شيء وقع بينهما ، وكان لزوجها بقرة فقالت لزوجها : يلزمني ألف يمين إن سويت لك أياها ، وأرادت بذلك ان حلبتها ومخضت لبنها ، وسوت ما حلفت عنه ماذا يجب عليها ؟

قال : في ذلك اختلاف : قول يلزمها ما سمت من الأيمان ، واذا حنثت كفرت عن كل يمين كفارة ، وقول كفارة واحدة تجزيها في ذلك وهو أكثر القول •

واختلفوا أيضا في قولها يلزمني ألف يمين ، ولم تقل بالله : فقول أن هذا ليس بيمين حتى تقصد به اليمين وثبوتها ، وقول : إنه يمين حتى تنوى به غير اليمين ، ويعجبنا في هذا أن على الاحتياط يميناً مرسلة ، والله أعلم •

* مسألة :

الغافري اذا حلف فقير بالله العظيم ، وكعبة رسول الله ، والمسجد الفلاني وبالحج حافيا ، وبطلاق الثلاث أنه لا يدخل بيت فلان ولا يأكل طعامه ، وكان لا يقدر على الحج ؟

فانه ينبغي له أن يخالف زوجته قبل الحنث ، ثم يحنث فاذا دخل بيت

فلان وأكل طعامه فيلزمه عن اليمين بالله العظيم كفارة يمين مرسلة ،
ولا يلزمه في الحلف بكعبة رسول الله ، والمسجد الفلاني شيء ، ويلزمه
عن الحج صيام شهرين ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف عن فعل شيء ففعله غيره بلا أمر منه ، وأتمه هو بكلام
أو رضى بقلبه بلا كلام ، وكان ان لو لم يتمه أيحنت بذلك أم لا ؟

قال : أكثر القول لا يحنت وهو المعمول به ، وفيه قول آخر •

قلت له : وان كان مثلاً بيعا حلف لا يقبل فيه فان قال فيه غيره بلا
أمره ولا رضاه وسكت غير راض وأخذنا ما باعه ورد قيمته وفي قلبه
ليس له برأض ما القول فيه ؟

قال : اذا لم يقل فلا حنت عليه ، ولو لم يتم الاقالة ان كان كذا
معنى مسألتك ، والله أعلم •

* مسألة :

فيمين قال : ان فعلت كذا فمالي صدقة لفلان ، أو على فلان أتحب
عليه الصدقة على هذه الصفة أم لا ؟

قال : لم نحفظ فرقاً بين اللام وعلى إلا أنه اذا حلف بصدقة ماله
على رجل بعينه ، فان كان غنياً فقد قيل لا تقع الصدقة •

وقال من قال : تكون للفقراء اذا حنت وأما ان كان فقيراً فقد قيل
إنه لا يكون صدقة لرجل بعينه لا يتحول من حال الفقر الى الغنى •

وقال من قال : يجوز ذلك وهو له ، وقال من قال : يكون له وللفقراء •

قلت : واذا قال ان فعلت كذا فمالى لفلان هكذا قطعاً ، وفعل أوجب عليه ذلك وتخرج مخرج الاقرار أم مخرج الصدقة ؟

قال : فالذى عندي أن هذا يخرج مخرج الاقرار لكنه اقرار غير ثابت ، لأننا وجدنا عن الشيخ أبى سعيد فى رجل قال ان صح فلان من مرضه أو من علة فمالى من موضع كذا هو له ، فهذا اقرار يبطله الاستثناء فيمّا عرفنا من قول أهل العلم •

وأما الذى قال : أن لم أرجع من سفرى هذا الى أربع سنين فمالى لفلان فهذا لا يجوز الاقرار به وهذا مثنوية قبل الاقرار ، وهو ناقص الاقرار فهذا ما وجدنا مؤثراً بعينه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفى اخراج الكفارات من التمر قد يقود أهل موضعنا ذلك اتباعاً لرخص فى السعر ، وصار أوفر الأوصياء كلهم إلا ما شاء الله لا يخرجون إلا عن أمر العنى الموسر بالوزن لا بقيمة الحب ، أهذا فعل جائز مجزى أم لا ؟

قال : هذا لا يضيق على من فعله للأجل ما جاء به من الاختلاف ، وان أخذ به أحد وسعه ذلك ان شاء الله ، وعندى أن البر أفضل وأولى ورأى المسلمين فيه مشترك والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ ناصر بن خميس : فيمن لزمته كفارة عن صيام أو صلاة أو غير ذلك ، هل يجوز له أن يطعم ثلاثين مسكيناً ويصوم شهراً واحداً أم لا ؟

قال : جائز ذلك فى كفارة الصلاة والصيام ، وأما فى الظهار والقتل واليمين المرسلة فلا أعلم جواز ذلك فى القرآن العظيم نصاً ، والله أعلم •

✽ مسألة :

المصباحي : واخراج التمر عن الكفارة على قول من أجازاه ، هل فرق بين المكتوز وغير المكتوز في الوزن ؟

قال : في السلف وحكمه أن عشرة الأصواع من المكتوز ترجع الى سبعة ، وعن ابن عبيدان أنهما سواء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن أخذ من تفريق كفارات الصلوات وهو لا يجوز له ذلك ، وأراد التوبة أيجزيه إذا أعطى الفقراء بقدر ما أخذه أم لا ؟

قال : ان كان المعطى أعطى غنيا على علم منه بغناه ، فالخلاص يكون الى المعطى ، وان كان المعطى لم يعلم بغناء المعطى القابض أن يسلمه الى الفقراء ، وقيل يسلمه الى المعطى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن أوصى بكفارة عما يكون فيها التخيير بين العتق والصوم من الاطعام ، فأعتق الوصى من مال الهالك عن كفارته ؟

قال : معنى أنه لا يثبت ، ومعنى أنه في الحكم انما ينفذ عنه من أقل ما يجزى عندي وهو الاطعام عندي ، ولو كان اذا اتجر له من يصوم عنه كان أقل من الاطعام لم يجز عندي أن تنفذ عنه كفارته بالصيام ، ولو كان أقل الا أن يوصى بذلك فتتخذ عنه وصيته ما لم تكن باطلا ، والمرسلة وغير المرسلة في ذلك سواء ، فان أوصى بشيء أنفذ عنه ، واذا لم يسم عنه بشيء لم ينفذ من ماله الا أقل ما يكون مما تخرج منه وصيته الا برأى الورثة •

قلت : فما يثبت فيه التخيير أن لو فعله في حياته فما منع الوصى في ذلك ؟

قال : معنى أنه يمنع الوصى من ذلك لأنه ليس تخيير في مال غيره وانما له ما يقع به الحكم على رب المال بأقل ما يصح له معنى ما يجب عليه ، وأما التخيير في الصوم فيما يكون مخيرا فيه في الصوم ، فان الصوم عندى عمل من أعمال الأبدان للهالك فبموته استحالة ثبوته في ماله لأنه انما كان مخيرا فيه ليعمل ببدنه ، ولو ثبت له التخيير لم يكن بين أن يستأجر من يصوم له أو يطعم مساكين ، أو يعتق وانما يكون التخيير بين أن يصوم أو يطعم أو يعتق فيما كان فيه التخيير في هذه الوجوه من الكفارات ، فان أعتق الوصى عنه وأتم ذلك الورثة اذا كان مما تجزى فيه الكفارات بالعتق جاز ذلك عندى وأجزى عن الميت اذا قصد بالكفارة عنه مما يجزىه في الكفارة ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : ومن حلف على أن الحلال عليه حرام ان دخل فيه ، هل له أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ويلتزم بالامامة والبيعة ان كان لها أهلا ؟

قال : معنى أن عليه جميع ذلك ويحنث بفعله ، لأن الحنث يقع بالطاعة كما يقع بالمعصية ، والله أعلم .

✽ مسألة :

عن الشيخ صالح بن وضاح : ولا صدقة في الغضب ، وكيفية الغضب أن يترك شيئا على غضب منه لا يريد به وجه الله الا بما يلحقه من غضبه على من غضب عليه ، ولا يبين لى عليه شيء الا أن يتم بعد ما مضى من غضبه ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومن أوصى بطعام ستين مسكينا عن صلاة عليه فبعض أجاز للوصى أن يفرق عنه حبا وفيه اختلاف ، والله أعلم •

❖ مسألة :

والذى عنده سلاح أو ماعون مستغن عنه اذا باعه يكفيه لسنته فلا يأخذ من الكفارات ولا من الزكاة ، وعندى أن الغنى الذى يقدر على العتق من فضل غلة ماله عن العيال بعد السنة ، أو دراهم أو صيغة أو ذخيرة مستغن عنها عن عازته مثل سلاح أو ماعون أو ما أشبه ذلك •

وأما الأصل اذا كان اذا باع منه بقى ما تكفيه غلته هو وعياله ، فهذا عندى غنى ، والله أعلم •

❖ مسألة :

عن الشيخ خميس بن سعيد : وأما الذى لا يجلوز أن يعطى من الكفارات من الصبيان فجائز أن يعطى له من يكفله ما لم تكن فيه خيانة ، والله أعلم •

❖ مسألة :

المبجى : فى رجل صائم كفارة العشور ، ثم شق عليه وترك الصيام ؟

فقد انهدم ما صامه والاطعام يجزيه ، والصوم أفضل فيما عندى ، وحكم التخيير بين العتق والصوم والاطعام ، وأما كفارة الصلاة والصوم فصاحبهما مخيران شاء صام ، وان شاء أطعم ، وان

شاء أعتق على أكثر القول ، وقيل : ان العتق أولى وليس له أن يطعم عن بعض الأيام ، ويصوم عن البعض ، وقد قيل له ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وجدت فيمن أفطر في شهر رمضان عامدا •

فقال بعض : مخير في الكفارة والصيام والاعتق والاطعام •

وقال بعض : يبدأ بالعتق ثم الصيام ثم الاطعام وليس بمخير ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وكل كفارة فيها تخيير بين الاطعام والصوم ففيها التخيير في الحياة والمات ان شاء أوصى باطعام ، وان شاء أوصى بصيام ، وكفارة شهر رمضان فيها اختلاف قول فيها التخيير بين الصيام والاطعام ، وقول : لا يكون الا الاطعام الا لمن يقدر على الصيام ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحى : واذا دعا رجل رجلين عدلين معه ، وليبين له أن يقوّمَا سلعة أو ماله في يمين حلفها ، أو كان نذر أن يطعم اليتيم من ماله ، فدعا وليين له أن يقوّمَا ذلك عليه أو عرفا بأن فريضة مثل هذا فسمعهما وأخذ ، فقولهما كان جائزاً له ولو كانا غير وليين لبعضهما بعض اذا كانا عدلين وليين لمن يقوّمان له •

وأما ما كان من طريق الحكم منهما أو بأمرهما يأخذ شيئاً من عند أحد ، أو عطية لأحد لا يعطيه إلا بقولها مثل دين بعطية من يوكلاه ، أو لمن يقبضاه من مال يتيم معه أو عليه فلا يجزى الدخول في شيء من هذا بما يقوم به حاكم العدل ، وقاما بهما مع عدم ذلك إلا حتى يكونا وليين لبعضهما بعض ، وليين لمن يحكمان له أو عليه أن يأمره أو يوكلاه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن كفر عن يمين ، ونوى أن كفارته عن يمين ، فإن لم يكن عليه فيه تطوع ، ولا نعلم في ذلك الوقت شيئاً ، ثم نظر فذكر يميناً قد كانت عليه قبل الكفارة فقد كفران شاء الله إذا كانت الكفارة موافقة لكفارة تلك اليمين ، وهذا في المغلظة ، وغير المغلظة ، وبأى الكفارات ما كان ، والله أعلم

✽ مسألة :

ومنه : ومن حلف على شيء أنه ليس عنده ، والحالف لا يعلم ، ولا يشك أنه ليس عنده فوجد في بيته ، هل يلزمه حنث أم لا ؟

قال : يحنث في يمينه هذه ، وعليه كفارة يمين مرسله فيها ، ولا اثم عليه ، وإنما الاثم عليه إذا حلف متعمداً للكذب ، فهذا آثم وحنث ، واختلف فيما يلزمه من الكفارات :

قال بعضهم ، كل من حلف على يمين يعلم أنه كاذب فيها فعليه كفارة التغليظ إذا حنث فيها •

وقال قوم : إنما عليه كفارة يمين مرسله ، واحتجوا بقول الله

تعالى في عقب ببيان كفارة اليمين المرسلة (ذلك كفارة أيماكم إذا حلفتم)
وقال قد عم بقوله هذا جميع الأيمان ، فكل يمين هذه كفارتها الا ما
خصه الله في موضعه من التتزيل مثل كفارة الظهار وغيرها •

واحتج أصحاب القول الأول بأن هذه الآية نزلت في تحريم النبي صلى
الله عليه وسلم جاريته مارية على نفسه ، وأنها مخصوصة فيمن حرم
جاريته أو زوجته على نفسه ، فعليه كفارة يمين مرسلة دون غيرها من
الأيمان ، وفي بعض القول أن من حلف على شيء ، وعنده أنه صادق
ثم تبين له من بعد أنه كاذب فلا كفارة عليه ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس : ان خلط كفارات الصلوات وأيمان مرسلة
أو مغلظة جميعا واسع كن اثنين أو أكثر لا غاية لذلك ، وكذلك كفارات
الأيمان من مرسلات أو مغلظات جميعا واسع أن يعطى الفقير الواحد من
تلك الكفارات كلها ما لم يصر بذلك غنيا ، وتجزية النية عند الانفاذ
هذا من كفارة صلوات ، وهذا من أيمان عما أوصى به الموصى باللقب
دون اللسان على قول ، وليس عليه أن يعرف الفقير ذلك ، والناس كلهم
حكمهم الفقر والغنى حادث فيهم ، ومن أشبه أمره ودخل في الريب أنه
غنى أو فقير فسئل أنه فقير أم لا ؟

فقال : انه فقير ، فواسع أن يعطى من ذلك ما لم يصح غناه ،
وان شك فيه أنه يكتفم غناه فالمشكوك موقوف عنه ويعطى اليتيم من يكفله
من والده أو غيرها اذا كان مأمونا على ذلك ، وواسع أن يرسل مع
الأمين للفقير ، ولو كان غير عدل اذا أمن على ذلك ، ولا يعطى العبد ولو
كان سيده فقيرا •

ويعطى الرجل لزوجته ولزوجة زوجها اذا كانا مأمونين على ذلك ،

وكفارة الصلاة اطعام ستين مسكينا وهو ثلاثة أجرة حب بر بجرى نزوى ، والصحيح لكل مسكين نصف صاع ، ومن حب الذرة ثلاثة أرباع الصاع اذا لم يكن من ذرة الباطنة ، وان كانت من ذرة الباطنة فصاع ، ومن الشعير ثلاثة أرباع الصاع •

وقال بعض : انه صاع كذلك في الذرة الطيبة على قول •

ومن حب الدخن والسهوى صاع ، ومن التمر صاع ، وان كان بالوزن من تمر الغرض ثلاثة أمان ، ومن تمر السائر ثلاثة أمان الا ثلث من من "نزوى الصحيح •

وقول اذا لم يكن من حب البر فانه بقيمته ما شاء مما ذكرت من تلك الحبوب التي ذكرتها ، والتمر ولا يجزى غير ذلك •

وقال بعض : ان كان ذلك في بلد أكلهم شيء مما ذكرت من هذه الحبوب أو التمر أجزى انفاذ ذلك في تلك الأمكنة ، وان لم يكن أكلهم فلا يجزى غير البر وحب العسل الصافي يخرج منه كالبر ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، والله أعلم •

* مسألة :

الصباحي : فأما الكفارات المغلطات كلها ما خلا كفارة الظهر والقتل ، فهو مخير بن الاطعام والصيام والعنق ، أى ذلك فهل أجزى عنه ، ولو أطلق الصيام وكفر بالاطعام ، وأطلق الطعام وكفر بالصيام ، وله أن يطعم من الايام ما شاء ويصوم ما شاء متفرقا ومتفقاً ، غير أنه لا يفطر من صيامه الا حتى يطعم غير ذلك اليوم الذى يريد أن يفطر فيه الاتصال اليوم وتتابعه اذا كان يكفر بالصيام ، ثم أراد أن يضطر ويطعم مسكينا مكان يوم فلا ينفجر عليه الصبح الا وقد أطمع عن ذلك اليوم ، وسواء ذلك فرق الاطعام في حال أيام الصيام أو فرق الصيام في حال

الاطعام أو جمع الاطعام ، وجميع الصيام أو فرق الاطعام وجميع الصيام ، ولا يكون الصيام الا متتابعاً موصولاً بعضه ببعض •

قلت : الشبيخة بنت راشد ، وقول اذا نوى الاطعام وأصبح مفطراً قبل أن يطعم ؟

أنه لا بأس عليه ، ولا ينهدم ما صامه ، وأن النية اطعام تقوم مقام الصيام ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف بحجة يمشى بها حافياً وهو فقير ، وحنت ثم استغنى ما يلزمه في حنثه أيلزمه الصيام أم الحج ، وان كان قد وجب عليه فرض الحج قبل عن فرضه أو عن حنثه ؟

قال : اذا حنت وهو فقير فعليه صيام أربعة أشهر عن الحج شهرين ، وعن المشى شهرين ولو استغنى بعد ذلك ، وأما الذى عليه حجة الفريضة وحجة الحنث فانه يبدأ بحجة الفريضة ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن قال : ان فعل كذا فعليه الحج فانه يجوز له أن يستأجر غيره يحج عنه والفرق بين ذلك ، لأنه في الأولى جعل ديناً على نفسه بقبضه هو أو يقبضه غيره عنه ، وفي الفصل الثانى ألزمه نفسه باضافته ذلك اليها والزامه لها في الحال ، والله أعلم •

* مسألة :

ابن عبيدان : عن رجل لا يصلى رلاً يصوم ولا يزكى ماله ، وكان يحلف بالإيمان الغلاظ الكثيرة مثل الحج والسبيل والطلاق والعتاق ، ثم

تاب وأخلص النية وعقد أنه لا يرجع ، وفي ضعف جسمه عن بدل الصوم والصلاة ، وتكفير الكفارات والطلاقات ، أيجزیه التوبة أم لا ؟

قال : أما الصلاة والصوم فقول عليه بدلهما وعليه كفارة الصلاة ، وقول لكل صلاة كفارة وقول تجزیه كفارة واحدة عن جميع الصلوات ، وكذلك الصيام ، وقول تجزیه كفارة واحدة عن جميع حقوق الله ، والأيمان كفارات الصلوات والصيام •

وأما الذى عنده دراهم كثيرة اذا حلف بالأيمان الغلاظ مثل الحج والسبيل والطلاق ؟

قول عليه لكل يمين حجة ، وقول : تجزیه حجة واحدة ، عن الجميع ، وقول : عليه صيام شهرين اذا قل ماله ، وبعض رخص قال : اذا ضعف جسمه تجزیه التوبة •

وأما الفقير اذا حلف بالأيمان الغلاظ مثل الحج والسبيل وأمثالها ؟

فقال من قال : عليه لكل حجة صيام شهرين •

وقال من قال : تجزیه صيام شهرين عن جميع الأيمان •

وقال من قال : عليه صيام ثلاثة أيام •

وقال من قال : اذا ضعف جسمه تجزیه التوبة •

وأما اذا حلف بطلاق زوجته ؟

فيلزمه الطلاق •

وأما اذا حلف بسبيل ؟

فقال من قال : عليه عشر قيمة ماله •

وقال من قال : يكون العشر في ذمته •

وأما الذى يحلف بالايمان الغلاظ ؟

فقال من قال : عليه لكل يمين بصيام شهرين •

وقال من قال : عليه اطعام ستين مسكينا أو صيام شهرين عن الجميع •

وقال من قال : تجزيه التوبة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

فى امرأة حلفت بحجة أن تسير الى الحج حافية أنها ما ترابع زوجها الى البلاد الفلانية ثم رابعته وهى امرأة فقيرة لم تقدر على الوصول للحج ، ما الذى يجب عليها ؟

قال فى ذلك اختلاف : قول عليها صيام أربعة أشهر ، وقول : عليها صيام شهرين ، وقول : عليها صيام ثلاثة أيام ، وقول لا شىء عليها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

واذا تزوج الرجل امرأة فأراد أن يدخل بها فامتنعت ، فقالت : تلزمنى حجة اذا دخلت أو حولتنى قبل ان تبيع العبدة فلانة ، أو العبد فلانا ، وليس لى فهيما ملك ، بل لها هى نصيب فى العبد أو العبدة ، فاذا حولها ودخل بها ما يلزمها ؟

قال : اذا كانت غنية تلزمها حجة ، واذا كانت فقيرة فعليها صيام شهرين ، وقول صيام ثلاثة أيام ، وقول لا شيء عليها ، وانما عليها التوبة ، ويعجبني أن تبذل الرخصة للتائب وتستتر عن الجاهل ، والله أعلم ♦

*** مسألة :**

ومن قال : ملعون ان فعل كذا وفعله ما يلزمه ؟

قال : ان نوى اللعنة من الله فعليه كفارة يمين مغلفة ، والله أعلم ♦

*** مسألة :**

ابن عبيدان : في امرأة قالت لزوجها : على العظيم أنى ما أمر عليك يكون هذا يمينًا ويحنث ان أمرت عليه أم لا ؟

قال : ان نوت بقولها هذا اليمين فهو يمين ، وكفارتها كفارة يمين مرسلة ، والله أعلم ♦

*** مسألة :**

ومنه : وفيمن قال الله الشاهد أو الشاهد الله على أن الشيء الفلاني ما فعلته وهو قد فعله ما يلزمه ؟

قال : في ذلك اختلاف : قول : لا شيء عليه ، وقول : عليه كفارة يمين مرسلة ، وهذا القول الأخير يعجبني ♦

قلت له : فان ادعى رجل على رجل آخر حقا فأنكر وقال : الشاهد على الله أو الشاهد أنى ما على لك يا فلان شيئًا ، وهو عليه له ما يلزمه ؟

قال : تلزمه كفارة ♦

قلت له : كفارة يمين مرسلة أو مغلفة ؟

قال : في ذلك اختلاف ، والله أعلم ♦

✽ مسألة :

ومنه : وسألته عن حلف لا يكلم فلانا فأرسل اليه رجلا يقول له
كذا ، ثم قال له : لا تقل عنى شيئاً ثم ان الرسول قال له ؟

قال : يلزمه الحنث ، والله أعلم ♦

✽ مسألة :

ومن أوصى بكفارة يمين مرسلة كفارتها اطعام ستين مسكيناً أتنفذ
هذه الكفارة كما أوصى الموصى بها أم لا ؟

قال : ان هذه الكفارة تنفذ كما أوصى الموصى ، وفيه قول أنها
تنفذ كفارة يمين مرسلة ، اطعام عشرة مساكين ، والله أعلم ♦

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن فرق كفارة يمين عن هالك أوصى اليه نسياناً منه يظن
الهالك أوصى اليه بكفارة صلاتين ، والوصية مكتوبة فيها كفارة صلاة
وكفارة يمين مغلفة ، هل يجزيه اذا نوى بتفريقه الكفارة للصلاة ولليمين بعد
أن فرق الحب أم لا ؟

قال : يجزى ذلك ، والله أعلم ♦

*** مسألة :**

ومنه : وإذا أعطى الوصى أحدا من الأغنياء أو العبيد من الكفارات
التي أوصى بها الهالك ما يلزمه ؟

قال : ان كان هذا الوصى أعطى هذا الغنى أو العبد وهو عالم
أن المعطى غنى أو عبد فالضمان عليه في ماله ويسلم لأحد من الفقراء مثل
ما أعطى الغنى أو العبد ، وان كان الوصى لا يعلم ما يملك الرجل ولا بغناه
وأعطاه من الكفارات ، فان الضمان في ثلث مال الموصى ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : عن الشيخ ناصر بن خميس الذى حفظته من آثار المسلمين
فيمن فرق حبا عن كفارة صلاة لزمته على الفقراء فاشتراه منهم أو وهبوه
له بعد ما قبضوه منه ، وصار ملكا لهم بوجه جائز مع المسلمين ، وأراد
انفاذه مرة ثانية في كفارة غيرها أن ليس له ذلك ، ولا أعلم العلة
المانعة من ذلك •

قوله : أن ليس له ذلك فرفع أبو نبهان رحمه الله عن غيره كذلك
بل زاد عليه فقال : ولا أعلم أن أحدا يقول بغير هذا فيه ، ثم قال :
الا أنه على قول من يرخص فيمن عند من صار له عطاء فيجيزه له في
حياته شراء ، وبعد وفاته ميراثا لا معنى لأن يمنع من جواز بذله في ماله
أو عليه من بعد أن يرجع اليه ، وأطال في ذلك ، ثم قال : ان أجزى ما
به على هذا من رأيه أن يجوز له أن يكفر به ما قد لزمه كما جاز
له أن يأكله من عند من أعطاه الا لعله لمنع وجوازه ، والا فهو كذلك
لعدم ما يدل على غير ذلك انتهى آخر قوله ذلك •

الا هكذا وجدته في آثار المسلمين المتقدمين والمتأخرين ، وقول في ذلك قول المسلمين •

وأما الفقير اذا قبض شيئاً من الحب لفقره من كفارة لزمته الغنى ، وكان الفقير بالغاً فللفقير صرفه لما أراد ان شاء أكله وان شاء باعه أو أعطاه من أراحه واستعمله ، فيما يجوز له استعماله من سيوج غزل أو غير ذلك يفعل كمثله ما يجوز له أن يفعله في ماله •

وأما أكل من أعطاه منه عن كفارة فأرجو أن في ذلك اختلافاً ، ولا أعلم مانعاً من أكله ، وكذلك الزكاة وما أشبه ذلك اذا قبضها الفقير من الغنى ، فأطعم الفقير الغنى الذي أعطاه منها ، فواسع له ذلك على قول ، وقد سألت الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله بن جمعه من أعطى فقيراً حباً أو دراهم عما لزمه من حق الفقراء ، ثم رده له الفقير ، هل يحل أخذه له من الفقير وانفاذه ثانية وثالثة في حق مثله عليه ؟

فكان الجواب منه لى بخطه عندي أنه يحل له انفاذه ثانية ، وثالثة في حق مثله عليه وعندي لا يضيق ذلك ، ولا أعلم حجة تمنعه من ذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

الصبحى : في حب الدخن وحب الشعير وغير ذلك من الحبوب المقتاتة تقوم مقام حب الذرة لانفاذ الكفارات للصلوات والأيمان ؟

قال : في ذلك اختلاف : بعض رأى ذلك بالقيمة وبعض رأى لكل مسكين من الشعير نصف صاع كالبر ، وقول : ثلاثة أرباع الصاع من الشعير ، ومن الدخن صاع ، وقال بعض خمسة أسداس الصاع ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفي اليتيم الفقير المحتاج اذا كفله رجل أو امرأة غير ثقة
أيجوز أن يعطى لليتيم من الكفارات أو فطرة الأبدان ؟

قال : اذا كان مأمونا جاز التسليم اليه في بعض القول ، وقيل : حتى
يكون ثقة ، وان استحق شيئا أو أجر من يعوله بشيء من الأيام ، أو أخذ
له ثوبا جاز ان شاء الله ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن حلف على لبن ثاة بعينها ، وفيها لبن ؟

فقول : هو من المحدود ، وقول ليس من المحدود •

وان لم يكن فيها لبن ؟

فقيل : انه من المحدد ، وقيل : ليس من المحدود ، وكذلك ثمرة النخل
والأرض على هذا ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الزاملى : من قال : مر فوق على برفقة الله تعالى ان فعلت كذا ؟

فيعجبني أن تلزمه كفارة يمين مرسله والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن كفر يمينه بالصيام ؟

فقول : لا يفرق صيامه ، وقول هو مخير ان شاء تابع وان شاء
فرق ، والمتابعة أفضل ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ أحمد بن مداد : ويجوز اخراج الكفارات من الدخن على قول ،
• ويكون لكل مسكين صاع تام ، وقيل : بقيمة نصف صاع البر ، والله أعلم •

*** مسألة :**

أبو سعيد : من حلف لا يستخدم فلانا ، فقال له : افعل كذا ؟
• فقد استخدمه ، ويحنت وان لم يفعل المأمور ذلك ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن حلف لا يصاحب فلانا ؟

نصفه الصحبة أن يتعاقدا على الصحبة في حضر أو سفر ، وان اتفقا
ومشيا في طريق بلا عقد صحبة فلا يحنت ، وان واقفه أو قاعده أو أكله ،
• ورد جواب كلامه فنحب أن لا يحنت ولا نحب أن يبدأ بكلام والله أعلم •

*** مسألة :**

فان قال قائل : أيجوز أن يحلف بالله قطعا أن هذا الدين الذي
يدين به لله تعالى ، هو الدين الذي تعبد الله به عباده ، وهو الحق دون
غيره من المذاهب ؟

قيل له : جائز أن يحلف أن هذا الدين تعبد الله عباده وهو الحق
على ما عند الله ، وأن الله ما كلفنا الا على ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل من أهل دعوة المسلمين حلف على دينه أنه حق عند الله ، هل يحنث ؟

قال : لا ومن العلماء من قال قد حنث الا أن يكون قد علمه بشواهد ، ودلائله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

سئل عن موافق حلف على دين المخالفين أنه حق ؟

قال : قد حنث ، قيل له : فمخالف على دينه أنه حق ؟

قال : لا يحنث ، وان حلف مخالف على دين مخالف أنه حق حنث أيضا والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ محمد بن روح : فيمن حلف بالله كاذبا وهو يعلم أنه كاذب ؟

انها يمين مغضلة لقوله تعالى : (ويحلفون على الكذب وهم يعلمون) وقيل اذا لم يحلفه ولا اقتطع بها مالا ، فعليه يمين مرسله ، الله أعلم •

✽ مسألة :

من قال : يعلم الله ، لقد كان كذا وهو يعلم أنه لم يكن ؟

فكفارته التغليظ ، وقول إن قوله يعلم الله أنه فعل أو لم يفعل ، ففيه اختلاف قول مغضلة وقول مرسله •

وأما قوله : علم الله أنه كان كذاً فعليه التخليط ، وليس فيه اختلاف على قول من يقول بالتخليط في الإيمان ، وقول من قال كفارة مرسله في جميع الإيمان أثبت ، والله أعلم •

* مسألة :

وسألته عن الإيمان الصريحة التي لا تتغير بالنية ، ويلزم فيها الحنث ؟

قال : هي على ضربين :

الأول : قول الرجل : والله وبالله وتالله •

والثاني : أن يحلف بصفة من صفات الله ، يقول : وقدرة الله ، وعظمة الله ، وكلام الله ، وعلم الله •

قلت : وما صفة الكنايات التي تتغير بالنية ؟

قال : هي قول الرجل : أيم الله ، وحق الله ، ولعمر الله ، وأقسم

قال : هي قول الرجل : أيم الله ، وحق الله ، ولعمر الله ، وأقسم بالله ، ونحو هذا ، فاذا أراد بها اليمين كان يميناً وإن قال : لم أراد بها اليمين قبل قوله •

قلت : وأما الإيمان المنهى عنها ، ولا تلزم فيها كفارة ؟

قال هي قول القائل : والكعبة ، والصلاة ، واللوح والقلم ، حق محمد ، وأبى وحياتي ، ورأس فلان ، ونحو هذا ليس بيمين ، ولا تلزم فيه كفارة ولا حنث ، وهو قريب من المعصية ، وقد نهى عنه عليه السلام ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف بالقرآن أو بسورة منه ؟

فقول : تلزمه يمين لأن البسملة مثبتة في كل سورة ، وقول ليس بيمين ، وقول عليه أيمان بعد دآى القرآن ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف على طاعة فقال : والله لأصلين أو لأصومن ، أو لأحجن أو لأصدقن ونحو هذا كان ذلك فرضا أو تطوعا عاما يلزمه ؟

قال : ان كان فرضا فالواجب عليه أن لا يحنث ، فان حنث فعليه الكفارة ، لأنه كان فرضا عليه مراده تأكيدا باليمين ، وان كان تطوعا فقول عليه الكفارة بالحنث ، وقول عليه الكفارة بالحنث ، وقول عليه الوفاء بما قال ، ولا يجزيه غير ذلك والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف بالآفاظ متفقة ولو كثرت في معنى واحد ، في مجلس واحد ؟
ففى كل لفظة كفارة ، وقيل : انها كفارة واحدة اذا كان مجلسا واحدا ، وان كان في مجالس أو مقامات ، فلكل مجلس أو مقام كفارة •
وقيل : ولو اختلف الالفاظ ؟

فاذا اتفقت الكفارة فانما عليه كفارة واحدة ، وقيل في كل لفظة من ذلك كفارة ، لو كان في معنى واحد ، لا أن يكون في مجلس واحد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف بالصدقة ، وليس له مال ؟
فلا شيء عليه ، وكذلك من جعل ماله في السبيل أو في سبيل الله فعليه أن يخرج العشر من ماله للفقراء اذا حنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن أبي الحسن : عن رجل كان عليه لرجل دين يطله اياه ، فأراد صاحب الدين أن يغمه بما عليه فقال : له ذلك الدين صدقة من مالى على فقراء مكة ، أو لفقراء مكة اقرار منى ، أو قال : وصية منى فى حياتى وبعد وفاتى ؟

فان كان ذلك منه على غضب فله حقه ولا شئ للفقراء ، وعلى الذى عليه الحق أن يؤديه اليه ، وليس عليه لفقراء مكة شئ ، وان كان قول الخالف فى حد الرضا فعلى الرجل أن يعطى الخالف ، وعلى الخالف أن يتخلص حيث جعل ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ جابر بن زيد رحمه الله : ومن حلف بصدقة ماله أو عتق عبده على فعل نفسه ، هل له أن يزيل ذلك من ملكه ثم يحنث ثم يرجع ذلك فى ملكه ؟

قال : نعم ، ولا حنث عليه بعد ذلك ، ولو فعل ما حلف عليه ثانية بعد عادوا فى ملكه فلا يحنث الا مرة واحدة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قتل رجلا لصا بعد أن نقب بيته ، وأدخل رأسه فيه ، ثم حلف أنه ما قتله وحرك لسانه ظلما ؟

فجائز له قتله ، ويجزيه ذلك عن الحنث ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن حلف وأراد به الاستثناء عند فراغه فنسى ؟

قال : ابن عباس : له أن يستثنى متى ذكر ولو بعد سنة لقوله تعالى :
(واذكر ربك اذا نسيت) والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن حلف لا يبيع عبده هذا فباعه على رجل ، ولم يقبل الرجل
البيع ؟

فقول : عليه الحنث قبل الرجل البيع أو لم يقبله ، وقول : لا يحنث
لأن البيع لا يثبت الا بقبول من المشتري •

قلت : فان باعه بالخيار ؟

قال : لا يحنث ان كان نوى أن يبيعه بالقطع ، وان لم ينو ذلك وقع
عليه الحنث ، لأن بيع الخيار ويقع عليه اسم بيع ، والله أعلم •

❖ مسألة :

أبو سعيد : ومن حلف لا باع ولا وهب شيئه هذا وأقربه لأحد
يحنث أم لا ؟

قال : ان الاقرار هبة ، ويحنث الا أن يكون ذلك الشيء لمن أقر
له به في الأصل ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف لا يشتري سمنا ، فاشتري زبداً ؟
فانه يحنث على المعنى ، ولا يحنث على التسمية •
قلت له : فان حلف لا يشتري لبنا فاشتري مخضاً ؟
قال : هذا يحنث في المعنى والتسمية •

قلت : فان حلف لا بيع غلامه ولا يزوج جاريته — نسخة — أمته
فباع الغلام بيعاً فاسداً ، وزوج الأمة تزويجاً فاسداً ؟
فانه يحنث في البيع ، ولا يحنث في النكاح ، لأن البيع اذا فسد من
قبل الجهالة والعين ورضى به المشتري جاز ، ويسمى بيعاً وأما النكاح
اذا فسد لم يجزئه الإتمام ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن أعطى رجلاً شيئاً فأراد أن يرده اليه ، فحلف أنه لا يأخذه
فباعه الآخر ، هل له أن يقبل ثمنه أم لا ؟
قال : لا حنث عليه من قبل ثمن ما حلف عن أخذه ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف لا يأكل من تجارة امرأته فأعطاه من عنده ، فتجرت له
وأكل منه ؟
فلا يحنث اذا أراد تجارتها من مالها ، وأما ان أخذت شيئاً من
الربح ، وأكل فمالها فيه حصة حنث •

قلت : فان حلف لا يشاركها فشاركها في تجارة أو زراعة أو مال أو غيره مما يشارك فيه ؟

قال : يحنث الا أن يكون له نيته في شيء بعينه ، فان وقع لهما ميراث ممن يرثانه ، أو تصدق عليهما بصدقة أو أعطى شيئاً من غيرهما أيلحقه حنث أم لا ؟

قال : لا حنث عليه في هذا الميراث ، لأنه لا يقدر على رده ودفعه عن نفسه ، وقد جاء من قبل الله ، وما العطية فاذا قبلها شركة فقد حنث ، وكذلك الصدقة لأن له قبولها وردّها ، وكل شيء كان من غير فعله فلا يحنث فيه ، وقول يحنث بالمشاركة على حال ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف أن يعطى أحداً شيئاً فأمر من يعطيه ذلك ، هل برّ في يمينه ؟

قال : تختلف فيه قولان الأمر في ذلك يقوم مقام العطية ، الا ينوى العطية بيده ، وقول لا يقوم مقامها والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف لا يشتري عبيداً فاشتري عبداً واحداً أو اثنين ؟ ذ
لم يحنث حتى يشتري ثلاثة فصاعداً •

والن قال : لا أشتري ولا آكل من الطعام ، ولا أتزوج النساء ، ولا أشتري العبيد ؟

فانه يحنث في أقل القليل من ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : الحلال عليه حرام أو الحرام عليه حلال ما يلزمه ، وهل تدخل زوجته في ذلك ؟

قال : ان عليه لهما كفارة واحدة ، ولا تدخل الزوجة في تحريم الحلال حتى ينوى بها •

قلت : فان نواها في يمينه ما يلزمه ؟

قال : عليه الكفارة في ذلك ، وان لم يطأها الأجل اليمين حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه بالايلاء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال أبو علي : في امرأة قالت لزوجها : أنت على حرام ، وأنا عليك حرام ؟

ان عليها يميناً في تحريم زوجها عليها ، ولعل تلزمها أيضاً كفارة في تحريم نفسها على زوجها ان قصدت الى تحريم الحلال ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف على زوجته ان لم يطأها على وتد ؟

فانه يطأها على جبل ولا حنث عليه ، لقوله تعالى : (والجبال أوتاداً) الا أن تكون له نية ، فعلى ما نوى •

فان حلف لا يطأها على بساط ؟

فانه يحنث لأن البسط معروفة مع العامة ، ويمكن الوطء عليها ، والأوتاد لا يمكن الوطء عليها فاختلف المعنى بينهما ، ألا أن ينرى شيئاً فله نيته ، وحد الوطء الذي يجب به الحنث وغيره هو غيبوبة الحشفة كلها في الفرج ، وهو التقاء الختانين في حكم الشريعة ، ويجب به الحد واستكمال الصداق ، وتحليل الزوجة لمطلقها ثلاثاً ، ويجب به الحنث في الإيلاء ، ويجب به الغسل من الجنابة ، ونقض الصوم والاعتكاف والحج ، ويحرم به التزويج إذا كان على معنى التحريم ، تحرم به الزوجة إذا كانت حائضاً وتعتمد لذلك •

وأما في التسمية والتعارف مع الناس ان الوطء هو الجماع في الفرج حتى يقذف الرجل فيه الماء ، ويعجبني أن يكون للحالف ما نوى في ذلك ، لأن الأيمان على المعاني ، وعلى التسمية ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف لا يبيت في منزل زيد فبات فيه ولم ينم ؟

فعليه الحنث ولو لم ينعس لقوله تعالى : (والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً) •

قلت : فان حلف أنه لا يقبل في منزل زيد يدخل فيه قبل الزوال ولم ينعس ؟

قال : لا يحنث لقوله عليه السلام : « قيلوا فان الشياطين لا تقيل » والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف بحجج كثيرة لا يقدر عليها ؟

قول : عليه الحج ولا يجزيه غير ذلك ، وقول : يصوم لكل حجة شهرين وقول : يجزيه صوم شهرين لجميع ذلك ، وقول : ثلاثة أيام •
وقول : تجزيه التوبة ، لأن الله لا يكلف العباد ما لا يطيقون ويستتر ذلك عن الجهال ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف لا يصلى اليوم فصلى وهو على غير وضوء ، ثم ذكر بعد أن صلى ؟

فانه يحنث الا أن يكون نوى صلاة صحيحة ، وصلى من غير وضوء ،
وهو يعلم ذلك فانه لا يحنث والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف لا يأكل مما مسته النار فأكل شيئاً قد طبخ على النار ؟

فانه يحنث ، لأن المطبوخ مما مسته النار ولو لم تمسه بذاتها
إذا مسته بحرارتها ، وكذلك الشمس إذا مست شيئاً بحرارتها فقد
مسته ولو لم يمسه قمرها ، والله أعلم •

* مسألة :

أبو المؤثر : من حلف لا يكلم فلانا دهرًا أو حيناً أو زماناً ؟

قول : ان الدهر بغير ألف ولام سنة وقول : على ما نواه الحالف ،
وبألف ولام هو الأبد ، والحين من ستة أشهر الى تسعة ، وقول سنة
لقوله تعالى : (تؤتى أكلها كل حين) بمعنى كل سنة ، قول ثلاثة أيام
لقوله تعالى : (وفي ثمود اذ قيل لهم تمتعوا حتى حين) وقول : ان

الحين ساعة لأنه مجهول لا يعلمه الا الله لقوله تعالى : (ولتعلموا نبأه بعد حين) •

وقول : هو أربعون سنة لقوله تعالى : (هل أتى على الانسان حين من الدهر) ، وقول هو تسع سنين لقوله تعالى : (ليستجنته حتى حين) •
والأزمان : قول يوم وليلة ، وقول : سنة ، ، وقول : أربع سنين ،
وبعض لا يرى للأزمان والدهر وقتا ، والله أعلم •

* مسألة :

وفي امرأة حلفت لا تغزل لزوجها أو غيره ولا تكسوه ،
فاشتري المحلوف عليه ثوبا أو غزلا من غزلها أو من عند غيرها أو بادل به ؟
فلا حنث عليها حتى تغزل له أو تكسوه ، فانه ليس من غزلها
وغزل غيرها مخلوطا فلا يحنث •

فان حلف لا يأكل خبز طحينها ، ولا يلبس غزلها فأكل خبزا من
طحينها وطحين غيرها ، وثوبا فيه من غزلها وغزل غيرها ؟

فلا يحنث الا أن يقول لا يأكل من طحينها ، ولا يلبس من غزلها فانه
يحنث ان لبس ثوبا فيه من غزلها وأكل خبزا من طحينها ولو قل ،
والله أعلم •

* مسألة :

أبو سعيد اذا حلف رجل بالطلاق ان كلم فلانا فمر على جماعة وهو
فيهم ، فسلم عليهم ؟

فقد قيل مجملاً أنه يحنث ، وقيل مجملاً أنه لا يحنث ، وقيل :
يحنث الا أن ينوى بالتسليم على غيره ، وبغزله في نيته ، وقيل مجملاً
لا يحنث حتى يريد بالتسليم الجماعة ، ويدخل فيهم ، وهذا أحب الى ،
وان أراد السلام على الجماعة كلهم ، فإنه يحنث وان أرسل القول
فيعجبني أن لا يحنث ، وان لقيه فسلم عليه فإنه يحنث بلا اختلاف •

قلت : وان رأى رجلاً فقال : من هذا ؟

فقال : أنا فلان ، وهو الذي حلف عن كلامه أيحنث ؟

قال : ان سأل عنه غيره لم يحنث ، وان يسأله عن نفسه فقد كلمه ،
وكذلك ان قال المحلوف عنه للحالف : من هذا فقال : أنا فقد كلمه •

قلت : فان شبهه بأحد غيره فناداه يا فلان باسم الرجل الذي
يشبهه به ، فإذا هو الرجل الذي حلف عن كلامه ؟

قال : لا حنث عليه الا أن يقول : يا رجل وهو بظن غيره ، فإذا هو
من حلف عن كلامه ، فأخاف أن يحنث ان كلمه وهو يظن غيره ، وإذا قال :
من أنت حنث ، فان قام الحالف في جماعة خطيباً وفيهم من حلف عن
كلامه وقال اعلّموا وقولوا كذا أو صلى بهم وسلم عليهم ، وهو خلفه
فلا حنث عليه حتى يقصد اليه ، الله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف على شيء ان لم يفعله متى يحنث ؟

قال : لا وقت عليه ما دام ذلك الشيء لم يعدم الا أن يكون الى وقت
فينقضى قبل أن يفعله ، فإنه يحنث الا ما كان من الطلاق والظهار
وما يقع فيه الايلاء ، فإنه لا يطاق حتى يفعل ذلك ، فان وطىء فسدت
عليه امرأته أو سريته التي حلف عليها •

وان مضت أربعة أشهر ولم يفعل بانته امرأته بالايلاء ،
وان لم يقدر على فعل ما حلف عليه حنث ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن حلف على شيء ناسيا أنه لم يفعله من قبل اليمين ، أو حلف أنه
لا يفعل كذا أو فعله ناسيا ؟

ف قيل : يحنث ولا اثم عليه وعليه كفارة يمين مرسلة ، وقيل : لا يحنث
لأن هذا من اللغو الذي لا يؤخذ الله به العبد في الإيمان ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن حالف بطلاق زوجته ان فعل هو كذا وان فعلت هي كذا ففعلا
فعلا ناسيين ، هل يقع الحنث بفعله وفعلها ؟

قال : ان فعل هو ما حلف عليه ناسيا فيختلف في طلاقها منه ،
وان فعلت هي ذلك ناسية وقع بها الطلاق ، لأنه يملك من نفسه مالا
يملك من غيره ، والله أعلم •

*** مسألة :**

جاء الأثر فيمن حلف عن شيء فأمر به ؟

فقول : لا يحنث اذا أمر من يفعل ذلك الذي حلف عن فعله كائنا
ما كان حتى يفعله بنفسه ، الا أن ينوى ما يفعل ولا يأمر ، وقول
كلما حلف عليه أن لا يفعله فأمر من يفعله حنث من قول أو عمل ، وقول
يحنث في الأفعال ، ولا يحنث في المقاتل ، وقول يحنث اذا حلف شيء
فأمر من يفعله له مما يجر اليه فيه نفعا أو يدفع عنه ضررا ، ولا يحنث اذا
أمر بما لا ينفعه ولا يضره •

*** مسألة :**

وعن رجل عليه حق لرجل فحلف الطالب له لا يأخذه منه ، وحلف المطلوب أنه لا يعطيه ، ثم أراد الخلاص مما الحلية في ذلك ؟

قال : ان كان نويًا شيئًا فما نوياه وإلا فيجىء المطلوب اليه بالحق الذي عليه ويضعه ولا يعطيه إياه ، فان قبضه ولم يأخذ منه فقد يرا جميعا على الارسال ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن حلف أنه يدفع على رجل ؟

فان كان له نية فله نيته ، وان لم تكن له نية فليس يبرأ الا أن يرفع اليه من يترافع الناس اليه في بلده ، وان كان سلطانا جائرا أو قاضيه أو رجلا ترافع اليه الناس فقد بر ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن حلف أنه لا يرى تلك الدراهم ؟

فلا يحنث حتى يراها كلها ، وأما الكعبة وما لا يتجزأ فاذا رأى شيئًا منها حنث ، والله أعلم •

*** مسألة :**

أبو عبد الله : في رجل حلفه السلطان بالطلاق على ما فعله ، وقد كان فعله ، هل تطلق امرأته ؟

قال : يقع الطلاق الا أن يكون خاف على نفسه ، خوفا تسعه فيه

التقية من قتل أو ضرب ، وقد رأى من لم يحلف فأصابه ذلك ،
أو القول قوله ان حاكمته في ذلك وأنكر .

وقال جابر : لا يحنث وليس الطلاق والعتاق أشد من الكفر لقوله
تعالى : (الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان) فان كان السلطان ليس من
عادته العقوبة بالأخذ والضرب والقتل ، ولا يدري هذا ما يصيبه منه ،
ثم حلف وحنث ، فعليه كفارة يمين ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومن طلب اليه الجبار أن يبايعه فحلف بالطلاق أنه لا يبايعه ثم
خيره حتى يبايعه هل يحنث ؟

قال : ان كان قال له : بايعني على طاعة الله فأخاف أن يحنث ، لأنه
لم يكن عليه اثم ولا كان ينبغي له أن يبايع الجبار بيعة على حال ، وان قال
له : بايعني على معصية الله ، أو على أن لا يخرج على ، ولاتعين على
محاربتى فلا حنث عليه في مثل هذا ، والله أعلم .

✽ مسألة :

وهل للحالف وعليه ما نوى أم يثبت له وعليه ما وقع عليه كلامه ؟

قال : لا تقبل دعوى الحالف فيما أسره من النية فيما يكرن
الحكم فيه بينه وبين غيره في الحقوق والعتاق والطلاق وغير ذلك ،
ويحكم عليه بما ظهر من نطقه ، ويختلف فيه في نيته في غير هذا المعنى
نقول له وعليه ما نوى في يمينه ، وقول لا له ولا عليه ما نوى ، وانما
يثبت له وعليه ما وقع عليه الكلام ، والله أعلم .

*** مسألة :**

والمرأة اذا كان لها أصل مال لا يقوم بكسوتها ومؤنتها غير أن لها زوجا قائما لها بذلك أعليها أن تبيع من أصل مالها وتكفر يمينها ؟

قال : نعم عليها أن تبيع من مالها في كفارة اليمين اذا كان لما لها غلة تبقى في يدها ، وهى مستغنية بنفقة زوجها ، ولا يجزيها الصيام ، والله أعلم •

*** مسألة :**

والفقير اذا لزمته كفارة يمين مرسله وابتدأ الكفارة بالصوم ، ثم حدث عليه غنى وهو صائم ؟

فعليه أن يكفر يمينه بالعتق أو الاطعام أو الكسوة ، ولا يجزى عنه الصيام الا أن يكون أتمه من قبل أن يحدث عليه الغنى فيجزيه ولا بدل عليه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

عن أبى المؤثر : وهل يجوز أن يعطى من كفارة الأيمان والنذر والصلوات والصوم والظهار اليتامى الصغار من أولاد الفقراء اذا طلبوا ذلك ؟

قال : قول يعطى من العظيم فصاعدا وقول على المولود فصاعدا ، وقول على من أخذ حوزته من طعام ، والله أعلم •

*** مسألة :**

واذا أعطى الوصى من الكفارات غنيا أو عبدا وهو لا يعلم ذلك ، ثم علم بعد ذلك ؟

فلا غرم عليه ، ويكون ذلك في ثلث مال الموصى الا أن يكون أعطاهما وهو يعلم أنه عبد ، والآخر عتق وجهلا جواز المعطى لهما فذلك في ماله فان أعطى مشركا وهو يعلم أنه مشرك بالله أو جاهل به ، فاذا هو المشرك فقير أجزى عنه ولا غرم عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ خميس بن سعيد : وهل للرجل أن يعطى ورثته من كفارة صلاة نفسه ؟

قال : نعم اذا كانوا فقراء ما لم يحكم عليه بمؤنتهم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الذهلى : ومن فرق ست صلوات كفارات أو أيمان أو بعضهن كفارات صلوات ، وبعضهن أيمان وخط حبهن جميعا ، وأعطى كل مسكين ثلاثة أصوع من البر ، وزنة واحدة ، ونوى به أنه من جميعهن أيجزیه ذلك ؟

قال : نعم يجزيه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

واذا قال : الرجل أو المرأة له أولاد أيجوز للمفرق أن يعطيه لهم من الكفارة بقوله أم حتى يصح معه ذلك ؟

قال : ان اطمأن قلبه وصدق قوله جاز له ن يعطيه لهم على حكم الاطمئنان ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والفقير اذا لزمته كفارة الظهار ، وخاف أن تفوته زوجته لمعجزه عن الصوم وضيق مالى فى يده هل له أن يسأل الناس الاعانة لاطعامه ؟

قال : جائز له ذلك ، لأنه غير مخير ولا انتظار له فى ذلك ، وليفوت زوجته ، وكذلك إن عجز عن الكسب لقوته أو لزمه غرم فى غير فساد ولا تبذير ، أو اخذ ماله الذى منه قوته بظلم ، وان لم يخلده ذهب كله ، أو ضيق عليه فى دين أو شبه ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن أبى سعيد : والفقير اذا دفع اليه آخر زكاة كفارة ليفرقها ، هل له أن يأخذ من ذلك لنفسه من غير أمر من أمره بذلك ؟

قال : جائز له على قول ما لم يحجر عليه ذلك أو يجد له أن يفرقها على أحد بعينه وبعض يجيز له ذلك اذا كان رب المال غائبا ، وان كان حاضرا لم يكن له الا بأمره ، والله أعلم •

✽ مسألة :

أبو الحوارى : ومن لزمته كفارة يمين ففسى أنه كفرها أم لا ؟

قال : فانه يكفرها حتى يستيقن أنه كفرها ، فان كان عليه كفارة يمينين كفر احدهما وأوصى بالأخرى ثم شك ولم يدر أيهما الذى كفر ، فقول : يوقع بنيته على احدهما ، وأيها نساء ان كانتا سواء ، وان اختلفتا فلا احتياط أن يقصد الأحوط منهما ، وأيها تدخل فيها الأخرى ان كانت تدخل ، والله أعلم •

*** مسألة :**

عن أبي سعيد : وأيمان الحكام أهل العدل وأهل الجور كلها واحدة في الكفارات ، أم بينهما فرق ؟

قال : ان كانت اليمين على وجه الحق ولم تكن على وجه الباطل لم يكن له في ذلك عذر أن يحلف كاذبا ، ويحنت في يمينه ، ولا يحنت اذا كان غضبا ، فمن حلفها فلا يمين لمغضب ولا حنت على مغضوب •

وقول : ليس لحكام أهل الجور الجبر في الأحكام لأحد من الرعية ولا من رضى بحكمهم كائن ما كان من الحكم •

وقول : ليس لهم جبر فيما يختلف فيه ، ولهم أن يجبروا في الحكم فيما لا يختلف فيه من أحكام الكتاب والسنة والاجماع ، والمخالف فيه مخالف للحق ، والله أعلم •

*** مسألة :**

عن الشيخ عبد الله بن عمر بن زياد البهلولي : فيمن عقد على رجلين كل واحد منهما شهرا في شهر واحد عن كفارة صلاة يجوز ذلك أم لا ؟

قال : لا يجوز ذلك حتى يكونا شهرين متتابعين لقول الله تعالى : (صيام شهرين متتابعين) وأما من أوصى بصيام أشهر عن بدل رمضان ؟

فجائز ذلك أن يصوم كل انسان شهرا في شهر واحد ، والله أعلم •

*** مسألة :**

من كتاب التبصرة : والذي حلف لا يطلع هذه النخلة أو الشجرة

فطلع نخلة تحتها أو شجرة حتى حاذى رأس النخلة ترقى الى رأس تلك النخلة أو الشجرة ، ونزل من حيث طلع ؟

فمعى ان لم يكن له نية فقد طلع ، لأن الطلوع هو العلق على الشيء ، ولعله فى معنى التسمية لأن يكون طالعا ، ولا يبعد عندى أن يكون يختلف فيه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحى : ومن حلف بالحج أو نذر به وحج عن فرضه أحسب أن فيها اختلافا ؟

فقول : يجزئ حج حج الفرض عنهما ، وقول عليه أداؤهما على حدة ، ولا يجزئ قيامه بالغرض عنهما ، ولكل واحد منهما حكمه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف يمينا بالله ما أضحى فى سلوت ما حد هذا الأضحى صلاته أم ذبيحته ولم تكن له فى ذلك نية ؟

قال : فالأضحى من طلوع الفجر الى الليل ، وأما بمكة فذلك اليوم ، وثلاثة أيام بعد ذلك اليوم مادام يجوز فى ذلك ذبح الضحايا ، وأما فى غير مكة فلا يجوز الذبح الا يوم الأضحى ، ثم قد اختلف فى ذلك اليوم ، فاذا كان فى موضع ما يكون فيه صلاة الجماعة والخطبة فلا يجوز الضحايا الا بعد انقضاء الخطبة •

واذا كان فى موضع ليس فيه صلاة الجماعة ، ولا خطبة فاذا صلوا صلاة الفجر ذبحوا ، وقال من قال : اذا أشرقت الشمس ذبحوا

الا أن يكون الذى حلف لا يضحى بسلوت أو بغيرها فى غير مكة ، فاذا أصبح فى ذلك الموضع فقد حنث كذلك اذا حلف لا يفطر فى موضع كذا فاذا أصبح فيه فقد حنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن حلفه السلطان ان مال غيره له اذا خاف أن يظلمه السلطان فقد عرفت أنه ماثب فى ذلك ولا إثم عليه ، وبعض لم يوجب عليه حنثا واختيارى أن يكفر وهو مأجور فى يمينه التى يذهب مال المسلم بها من الظلم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف لغريمه أن يواجهه بحقه فى موضع كذا ، ورسوله يوم كذا ففسار رسوله ولم يجده ، وانتظره ثلاثة أيام ، ورجع ؟

فأخاف عليه الحنث لأنه حلف أن يواجهه ، والمواجهة التقاء الرجوه ، فاذا لم يلق صاحبه خفت عليه الحنث ، ووجه الشئ هو الشئ بعينه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : ومن قال : ان فعلت كذا فعلى مال فلان حرام ؟

ان فعل لزمته الكفارة ان كان نوى أن مال فلان عليه حرام بعد طيبة نفس فلان ، وان كان معناه حرمة مال فلان قبل رضاه هذا لا يلزمه شئ فيما عندي ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن : كفارة القشور وبالسین المهملة واشتقاقها من الأمر المنتبس ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله : ومن قال : على سبيل اليمين
ان فعل كذا فماله لفلان أو لمسجد أو لقبر ما يلزمه ؟

قال : أما للفقير ففيه اختلاف ان كان على سبيل اليمين ، ولزيد وللمسجد
فثابت ، وان كانت مرسله ففيه اختلاف ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ابن عبيدان : في رجل قال : ان فعلت كذا فجميع مالي للمسجد
أو نصفه أو أقل أو أكثر ، كان الذي فعله معصية أو غيرها كان يمينه
على غضب أو غيره هل يثبت ؟

قال : ان كانت يمينه على غضب لم يثبت وان لم تكن على غضب
نفى ثبوته اختلاف ، والله أعلم •

*** مسألة :**

محمد بن عبد الله بن مداد : وفيمن يقول له آخر يحلف بالسبيل
أو بالطلاق على أن ذا وذا فيقول : نعم أحلف أعليه حنث أم لا ؟

قال : قوله نعم لا شيء عليه حتى يقول : نعم أحلف فهو يمين ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

الامام أفلح رحمه الله : وفي امرأة قالت : ان تزوجت فلانا فكل شيء أقبله منه فهو هدى اليه ، وكل رأس أقبله منه فهو حر ، ثم تزوجته هل تحنث ؟

قال : لا حنث عليها لأنها أوجبت اليمين فيما لا تملك ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ عبد الله بن محمد القرن رحمه الله : فيمن حلف لا يكلم رجلا عند دراسة القرآن فنسى فرد عليه الحالف ، ولم يكلمه فقرأ عليه الآية أو كان إماما فنسى فرد عليه ؟

قال : لا أقوى أن أوجب عليه الحنث ، ولو قرأ الآية وأراد أن يسمع القارئ ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وفي امرأة قالت : ان دخلت بيت زوجها بعد ثلاثة أيام فوجئها أسود ، ثم دخلت ؟

قال : يختلف في ذلك على ما ذكر في القبحة اذا لم يثقل من الله ؟

فقيل يمين مرسله وقيل : لا شيء عليها ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن قال : تلزمني اليمين الثقيل فحنث ما يلزمه ؟

قال : قول يمين مرسله ، وقال : لا شيء عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ناصر بن خميس : ومن عرف خط أحد على ما اعتاده من معرفة خطوطه فوجد خطأ ، وفيما عنده انه خطه بلا شك يخالجه في معرفته الا أنه لم يحضر حين كتابته لينظره بعينه ، فحلف أن هذا خط فلان أيحنت أم لا ؟

قال : في حنته اختلاف والله أعلم •

✽ مسألة :

سليمان بن محمد بن مداد : وفي امرأة حلفت لا ترضع ولدها هذا اليوم ، ولا يمكن أن يترك الولد بلا رضاع فحلبت من درها ، وسقته إياه أيكون هذا رضاعا أم لا ؟

قال : ان كان لها نية في يمينها لا ترضعه بثديها في فمه فهي عندنا غير حائثة على هذه الصفة لم ترضعه بثديها في فمه ، وإن أرسلت القول ولم تكن لها نية فأخاف أن يكون ذلك رضاعا على ما يوجد في معاني أحكام الرضاع ان حلبت المرأة من ثديها وسقته صبيبا صار رضاعا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزاملى : وفيمن حلف لا يخرج هذه الدابة من هذا الزرع ، وقد رآها تخربه ولم يخرجها غير أنه رأى ناسا بقربه فصاح بهم ، فقال : الدابة في الزرع فأخرجوها لما سمعوه أيحنت بذلك أم لا ؟

قال : ان كان له نية أن لا يخرجها بنفسه فلا يحنت بهذا الذى ذكرته ، وان لم تكن له نية فعندى أنه على التسمية لا يلحقه حنت ،

وأما على المعنى ان كان يريد بقوله لهم ذلك اخراجها فأخاف أن يلحقه منه الحنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : والمريض اذا كان فقيرا أو قبض له أحد من حب الكفارات وهو مريض ومات قبل أن يقبضه اياه وقبل أن يأكل منه شيئا أعنى الفقير أيكون هذا الحب لورثته أم يرفع ذلك الى الوصى ويدفعه الوصى لأحد من الفقراء ؟

قال : اذا قبض للمريض أحد بأمره فيكون ذلك لورثته ، وان لم يكن بأمره فيرجع ذلك للوصى ليفرقه للفقراء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

سالم بن خميس الملبوي : فيمن يقول لشيء من الطعام محرمة أو حرام على ما أذوقه ، أو يقول لأحد طعامك محرمة ما يلزمه أكل من هذا الشيء أو لم يأكل ؟

قال : اذا قال حرام على أو محرمة ما أذوقه فعليه كفارة يمين مرسلة ، وقيل لا كفارة عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ناصر بن خميس : ومن قال : ان فعلت كذا فعلى كفارة مغلظة أو مرسلة ، أو قال الكفارة ولم يبينها ؟

قال : ان صرح فعليه ما صرح ، وان لم يصرح فهي مرسلة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصباحي : في ألفاظ العامة في الإيمان من قال : أنا حالف بالطلاق أو بالعناق أو بالحج أو بالسبيل أو بصيام شهرين أو بثلاث مالى للمساكين على فعل كذا وكذا أو أنا أما أفعل كذا ثم يفعل ما حلف عليه ما يلزمه في كل لفظة منها جمع ذلك أو فرقه أرسل القول أو قيده أيننيته كان ذلك في غضب أو غير غضب ؟

قال : أما قوله أنا حالف عن فعل كذا أو حالف بكذا ، ولم يكن حالفا فأحسب أنه قد قيل في مثل هذا ومثله باختلاف بعض يوجب عليه اليمين ان حنث فعليه ما جعل على نفسه ، وان لم يحنث فلا شيء عليه من الكفارات ، وبعض لا يرى عليه يميناً ويجعله كاذباً في قوله ، وعليه التوبة •

وأما ما جمع فما كفارته واحدة ؟

فقول عليه من الكفارات ما حلف عنه وان حنث في يمينه ، وقول عليه كفارة واحدة عن جميع ما أنفقت كفارته ، وأما ما اختلفت كفارته فعليه بكل حنث كفارة ، ولا أعلم فرقاً بين الغضب والرضا بل رفع لى عن ابن عبيدان الفرق في ذلك •

وأما من يحلف بالحج ولم يبين اللفظ ؟

فمعناه قد حلف بلفظ ثابت ، وهو أن يقول ان فعلت فعلى " حجة أو تلزمنى حجة ، أو على الطلاق أو الصدقة أو العتق ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : واذا حرم أحد شيئاً من ماله على نفسه أو حرم ماله على غيره ، أو حرم مال غيره على نفسه ، ثم طابت نفسه به ليعطيه ذلك ما يلزمه في ذلك ؟

قال : اذا حرم ماله على نفسه فعليه كفارة يمين مرسله ، وان حرم مال غيره على نفسه فانه اذا أكل من ذلك المال فعليه كفارة مرسله ، وأما اذا حرم ماله على غيره فاذا طابت نفسه له فلا يلزمه في ذلك شيء ، والله أعلم •

* مسألة :

الذملى فى رجلين تبايعا مالا أو حيرانا أو غيره ، وقالوا لبعضهما بعض من يغير منا هذا البيع يكون ماله للمسجد أو للكعبة ، هل يثبت ؟

قال : اذا غير أحدهما فعليه الحنث فيما حلف ويلزمه ذلك الأقرب المساجد من بيته من بلده ، فان لم يكن فى بلده مسجد فالأقرب المساجد من بيته من البلد الذى هو أقرب البلدان من بلده ، وأما الإقالة فانها ليست بغير لأنها بيع ثان ، والغير فسخ بيع بجهالة لعملة أو بغيب ، والله أعلم •

* مسألة :

أبو محمد : من قال : ان فعل كذا وكذا فعليه الحج ، ثم حنث ؟ انه لا حج عليه حتى يحلف بالله مع يمينه هذه فحينئذ يجب عليه ، والله أعلم •

* مسألة :

ابن عبيدان : وفى رجل وقع بينه وآخر تنازع فى شيء من الأسباب ، وأنكر المدعى عليه ، وقال جميع ما أملكه لباصور وهو مسجد معروف ان كان الفعل منى يجب عليه شيء اذا صح عليه هذا الفعل ؟

قال : توجد في ذلك رخصة أن لا يلزم هذا الرجل شيء ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وفي امرأة قالت لربييتها : أنا محرمتة نفعتش أيلزمها شيء في
قولها هذا اذا نفعتها أم لا ؟

قال : قول تلزمها كفارة يمين مرسلة ، وقول اذا لم نذكر الله عز
وجل فلا يلزمها شيء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزاملى : في رجل فقير صاحب صنعة مثل أن يكون شمارا أو نساجا أو
خائطا أو ما يشاكل هذه الصناعات ، هل يجوز أن يعطى من الكفارات ؟

قال : ان الحب الذى يفرق من الكفارة جائز أن يعطى الفقير البالغ
الذى يجوز قبضه لما له اذا كان من المسلمين ، وحد الفقير الذى ليس له
من المال ما يغنيه الى سنة من غلة المال من ذهب أو فضة أو صناعة
ثابتة يغنيه ما يحصل منها ، وان كان معه صناعة لا تغنيه ، وليس معه
من المال غيرها ما يغنيه الى سنة مع ما يحصل منها ، فهو فقير ولا عمل
على قيمة الأصول ، وانما العمل على الغلة والدراهم والذهب والفضة
والصناعة الثابتة والآنية والسلاح الذى يفضل عن العمارة ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ هلال بن عبد الله العدوى : في رجل عاهد انسانا عهد الله

وحرمة القرآن أنه لا يسير عنهم ألا يخبرهم بمسيرة ، ثم سار عنهم ولم يخبرهم بنفسه ، إلا أنه بلغهم الخبر بمسيره ماذا يلزمه ؟

قال : فهذا خلف منه ، وإذا كان ذلك السير في أمر صلاحه فلا بأس عليه إلا أنني أخاف عليه الكفارة على ذلك ، والكفارة مغلظة •

قال غيره :

وأما الشيخ أبو سعيد تكون مرسله •

قلت للشيخ جاعد : ما تقول في هذا ؟

قال : ما عندي في لزوم الكفارة على هذا له شيء بعينه ، وعلى ما في نفسي وأراه فيه بغيره من قول المسلمين ، فإذا لم ينو بعهدده لهم اليمين فلا أقول بالكفارة ، وخاصة إذا لم يقل في عهده لهم عليه عهد الله ، وأما هو قد أخلف إذا سار عنهم ، ولم يخبرهم بنفسه ، ولا برسول من عنده مبلغ لهم بمسيره ، ان بلغ أبلغهم الخبر من غيره على غير ما ذكرناه ، فلا يجزيه وعلى هذا فان كان له عذر والا فعليه التوبة ، ولو أنه قال في هذا عليه عهد الله ونوى به اليمين لكان عليه الحنث كفارة مغلظة ، وقيل مرسله ، وحرمة القرآن عظيمة ، ولكني لا أقول ان عليه فيها شيئاً لأنني لا أرها في كل القرآن في هذا المعنى ، فيكون عليه في الحنث كمن حلف به على قول من يجعله يميناً ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الفقيه مهنا بن خلفان رحمه الله : فيمن حاف بالطلاق أن الشيء الفلاني ليس عنده وهو عنده ، لكنه نسحيه أينفعه نسيانه عن الطلاق أم لا ؟

قال : قد قيل في يمينه هذا على المعنى من الإيمان بالاختلاف ،

من الفقهاء من رأى على الحالف فى مثل هذه اليمين الحنث وأوجب عليه الكفارة ، لأن ذلك لم يكن كما حلف ، وإنما كان بخلافه فلم يعذره فى رأيه هذا بنسيانه ، وهذا متهم من لم ير عليه حنثا ، ولا أوجب عليه كفارة ، لأنه حلف على علمه وعند نفسه صادق فلم يعتمد فى يمينه الكذب لحال نسيانه الثابت له العذر به ، اذ ليس من طاقته أن يذكر ما قد نسيه الا أن يوفقه الله لذكره ، والله تعالى أكرم وأرحم من أن يكلف عبده ما لا يطيقه ، بدليل قوله : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) •

ومن السنة التى لا نعلم خلافا فى صحتها ، ما قد روى عنه عليه السلام أنه قال : « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان » الى تمامها وما ثبت رفعه عن صاحبه لم تصح مؤاخذته به ، وكفى ما ذكرناه دليلا وحجة على تأييد هذا رأى وتقريره •

فاذا ثبت هذا فى الإيمان فعندى أن الألية بالطلاق أشبه بها لأنه ضرب منها ، وكأنه فى القياس غير خارج عنها ، وقد قيل ما أشبه الشيء فهو مثله فى معنى حكمه والافلا معنى لتشبهه به ان لم يكن كذلك •

وهذا الاختلاف وجدناه منسوبا الى الصبحى من الفقهاء المتأخرين ، ولا أرجو ذلك معدوما عن الفقهاء الأقدمين ، فانظر فى هذين الرايين وتأمل حجة أيهما أقوى الحجتين ، ثم اعتمد بعد ذلك على ما صح معك منهما عدله ، واتفق فضله ، وما التوفيق الا بالله ، والله أعلم •

* مسألة :

ابن عبيدان : والمسافر هل يأخذ من الكفارات اذا كان فقيرا فى سفره غنيا فى وطنه ؟

قال : فى ذلك اختلاف ، قول يأخذ ، وقول لا يأخذ ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : وإذا كان لرجل دراهم تجب فيها الزكاة أو لا تجب كانت في بيع خيار وتجارة ولم يكفه ما يجيئه من ربحها وغلثها أيجوز أن يعطى من الذى للفقراء ؟

قال : اذا كانت الدراهم تجب فيها الزكاة وكان الربح لا يكفيه لسنة ، فقول جائز أن يعطى من الذى للفقراء ، وقول لا يجوز أن يعطى ، وأما اذا كانت الزكاة لا تجب فيها فجائز أن يعطى من الذى للفقراء ، وقول لا يجوز أن يعطى ، وأما اذا كانت الزكاة لا تجب فيها فجائز أن يعطى من الذى للفقراء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ جمعة بن على : فيمن أراد أن يكفر صلاة أيجوز أن يطعم النصف برا والنصف شعيرا وقمرا اذا أعطى ثلاثين مسكينا كل مسكين نصف صاع بر وأعطى ثلاثين مسكينا كل مسكين صاعا الا ربعا من اللذرة والشعير أو التمر بالوزن على ما جاء به الأثر أيجوز ذلك ؟

قال : أرجو فى ذلك اختلافا قول نه ذلك ، وقول اذا بدا بنوع من ذلك أتمه على ما بدأ به ، ويوجد عن غيره ، وأما أن يعطى مسكينا النصف من الحب والنصف من التمر فلا يجوز ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس : وأما زوجة الغنى وأولاده الصغار الفقراء اذا لم ينصفهم ، من واجب حقهم ، ولم يكونوا على مقدرة من الانصاف منه ففى اجازة الأخذ من مال الفقراء أختلاف ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير : وأما تحريم الحلال لا يحرم ،
وإذا قال حرم الله على كذا وكذا مما يكون أصله من الحلال فهذا أيضا
فيه اختلاف : قول انه تلزمه كفارة يمين مغلظة ، وقول يمين مرسل ،
وقول انها كذبة وعليه من جميع ذلك التوبة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ محمد بن سيف السيابي ومن حلف أن ابنه لا يشتي معه
السنة ، فلم يشت إلى أن ذهب بعض الشتاء فشتي معه باقى الشتاء
أيلحقه حنث أم لا ؟

قال : ان شتي معه قبل دخول القيظ لحقه الحنث على صفتك
هذه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الفقيه الجهمي : وفي رجل حلف لا يفعل الفاحشة ، وكان قصده
ونيته الفاحشة الزنى وفعل فعلا لا يجوز غير الزنى أ يكون عليه حنث
في فعله ذلك أم لا ؟

قال : فالذى عندي على معانى ما يوجد أنه لا يلحقه الحنث من
طريق المعنى والنية اذا كانت نيته هكذا وأرجو أنه لا يتعربى من معانى
الاختلاف من وجوب الحنث عليه ، من طريق التسمية ، اذا كان فعله فى
التسمية من الفاحشة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

فيمين حلف على شيء ناس له أنه لم يفعله من قبل اليمين ، هل يلزمه الحنث ؟

قال : معنى أنه قد قيل يحنث ، وعليه كفارة يمين مرسله ، وقيل لا يحنث .

قلت له : أرأيت ان حلف لا يفعل كذا وكذا فنسى حتى فعله ، هل يحنث ألم تكن مثل الأولى ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه .

قلت له : وان قال لزوجته : أنت طالق ان فعلت كذا ثم نسي وفعل هل يكون مثل الأولى ؟

قال هذا عندي .

قلت له : فان قال لزوجته ، أنت طالق ان فعلت كذا وكذا فنسيت حتى فعلت ما حلف عليها به هل يلحقه الاختلاف مثل الأولى ولا يقع الطلاق ؟

قال : عندي أنه يقع الطلاق ولا يكون فعلها كفله .

قلت له : فما الفرق في ذلك وكله نسيان من الحالف والمحلوف عليه ؟

قال : عندي ان فعله لنفسه غير فعل غيره ، لأنه لا يملك من نفسه ما لا يملك من غيره ، فاذا حلف على غيره فكأنه قد سلم اليه الأمر ، وسواء ان فعل المسلم اليه ناسيا أو متعمدا لأن الحالف لا يملك من فعل المحلوف عليه شيئا .

قلت له : فان حلف عليها أن لا تدخل دار زيد فجبرت حتى دخلت فيها ، هل يقع الحنث ؟

قال : عندى أنه يختلف فيه ، لأن فعل غيره ليس كفعله ، وأكثر القول لا يقيم الحنث •

قلت له : وكذلك لو كانت اليمين على فعل نفسه فجبر على الدخول ، هل يحنث ؟

قال : يختلف فيه وأكثر القول لا يحنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

أبو عبد الله : من أوصى بكفارة يمين مرسلة فانه اطعام عشرة مساكين ، ومن أقر وأوصى أن عليه الكفارة فيها المخير التخير أنه عنه من ماله الا الأقل من ذلك نظر في ذلك :

ان كان أجره الصوم أقل من الاطعام ، أو الاطعام أقل من أجره الصوم نفذ الأقل من ذلك •

وأما أبو الحواري فانه يقول : ينفذ عنه ما فرض على نفسه وان لم يسم بشيء فانه ينفذ عنه اطعاما على معنى قوله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : ومن حلف بصيام شهرين ولم يستطع ؟
فانه يطعم ستين مسكينا ، وقال بعض المسلمين : عليه كفارة يمين مرسلة ولا يلزمه شيء ، الله أعلم •

✽ مسألة :

ومن جواب له رأييت ان كان يلزم أحدهما شيء ان أكل وأراد أن

لا يحنث فأعطته شيئاً من مالها وصار ملكاً له ، هل يجوز له أكله بعد أن ملك ، وكذلك ان أعطت أحداً غيره ثم أطعمته منه ، هل يكون سواء ويسلم من الحنث أم لا ؟

قال : اذا صار ملكاً له أو ملكاً لغيرها فلا حنث في ذلك اذا لم تكن يمينها على شيء محدود من مالها ، وان كان يمينها على شيء محدود من مالها ، ثم انتقل الى زوجها بهبة ، أو بيع أو الى أحد غيرها ففى ذلك اختلاف بين المسلمين ، وقال بعض : يقع الحنث : وقال بعض : لا يقع ، والله أعلم ♦

✽ مسألة :

الزاملى : فى رجل حلف على سكن بلد وانتقل منه وأتاه مسافراً يقصر فيه الصلاة أيحنت اذا قام على نية السفر ؟

قال : ان كان لهذا الحالف نية فى سكن هذا البلد ، وكان معناه فى ذلك انه لا يتخذه وطناً فعلى ما نوى فى نيته ولا يحنت على هذه الصفة اذا مكث فيه أياماً وهو على نية السفر ، وان كان أرسل فى يمينه ، ولم تكن نية ففى بعض القول أن النوم سكن ، والأكل والجماع سكن ، فعلى هذا اذا فعل شيئاً من هذا فى هذا البلد فقد حنث فى يمينه ، وقول لا حنث عليه حتى يسكن السكن المعروف ، فعلى هذا القول ان سكن بيتاً فى هذا البلد ما دام مقيماً فى ضيعته ، ولو سكن فيه يوماً أو يومين فقد حنث فى يمينه ، لأنه يسمى ساكناً فى البلد ، ولو كانت نية السفر ، والله أعلم ♦

✽ مسألة :

للشيخ خميس بن سعيد الرستاقى : وفى الوصى اذا اشترى حياً

من السوق أو غيرها لكفارة الصلوات عن هالك ، وأراد حملة الى بيته ليفرقه على المساكين أ يكون كراء الحب من مال الوصى أم ذلك من مال الوصى اذا لم يمكنه أن يفرقه في السوق أو حيث لشتراه ؟

قال : ان كان يمكن الوصى أن يفرقه حيث اشتراه فلا يكرى عليه من مال الورثة الا باذنهم ان كانوا بالغين حاضرين ، وان كان لا يمكنه أن يفرقه في موضعه الذى اشتراه فيه طلبا لراحة نفسه ، ولأجل الرفق بنفسه الا لأجل عدم الفقراء في ذلك الموضع ، فأرجو أن لا يلزم الورثة ذلك ، وان كان رأى الصلاح والتوفير لمال الورثة وأجره على الحملة والأجرة على حملة أوفر لهم وأصلح أن يشتريه من موضع يمكنه فيه التفريق ، فأرجو أن لا يضيق على الوصى أن يستأجر من مال الهالك على حملة اذا أرى الصلاح والتوفير في ذلك ، وما على الحسنين من سبيل ، والله يوفق كل مجتهد طالب رضاه ، والله أعلم .

* مسألة :

للشيخ سليمان بن محمد بن مداد : والوصى اذا جمع حب الصلوات وكفارة الأيمان وصار يفرق ذلك الحب عن جميع الكفارات ، ولم يخص بتفريقه الحب كفارة بعينها مفردة من تلك الكفارات ، وغير أنه نواه لجميعهن ؟

فقد قالوا : ان ذلك غير مجز حتى يخص بتفريقه الحب ، ويميز بين كفارة الصلوات وكفارة اليمين ، وقد رخص في ذلك من رخص ولم يخطئ من فعل ذلك لثبوت النية الجامعة لهن ، والله أعلم .

* مسألة :

وفيمن يقول ان فعل كذا وكذا فصلاته وصيامه على نقض ، وفعل ما يلزمه ؟

قال : فلا أعلم أن عليه شيئاً من انحنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وان قال سألتك بالله أو بحق الله عليك لا تفعل لعله فعل ؟

فقال من قال من الفقهاء : لا يحنث ، وقول يحنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

امرأة حلفت لا تفعل كذا وكذا حتى يحكم حاكم من حكام المسلمين عليها ؟

قال : ان حكم عليها وال أو خليفة من الوالى لم تحنث ، وان قالت حتى يحكم عليها الحاكم فحتى يحكم عليها الامام أو القاضى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل حلف لا يأكل من مال فلان ، مال له معروف محدود ، أو قطعة معروفة ؟

فان أكل منه ولو كان قد زال الى غيره فهو حانث ، وان بدل بذلك وأكل بدله لم يحنث لأنه أكل من غيره ، وان حلف لا يأكل من فلان مرسلا ليمينه فان كان من مال فلان أو من بدله فهو حانث لأن بدله قد رجع من مال فلان ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزامى : اذا حلف أحد المخلوقين وذكر اسم الله مثلا أن يقول :
ولى الله أو حبيب الله تلزمه كفارة اذا حنث في يمينه •

قلت له : فمن حلف بغير الله مثل نبي أو مسلم غير نبي حيا كان أو ميتا أو مسجدا أو قبرا ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معى ان عليه الاستغفار والتوبة من حلفه بغير الله ، ولا أعلم أن عليه كفارة اذا حنث في هذه اليمين ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : حب الكفارات من أوسط الحبوب أم لا ؟ وكذلك التمر على قول من يجيزه ؟

قال : ان الوسط من ذلك مجزىء والأجود أفضل ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الصبحى : ومن أعطى فقيرا من كفارته أو جزاء الصيد ، أو لقطة بعد تعريفها ، أو ضمان لا يعرف ربه فردده اليه الفقير هل يكرن القول في هذا بمنزلة القول في الزكاة أم في شيء من هذا فرق ؟

قال : أحب أن القول في هذا بمنزلة الزكاة والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه وعن المرأة تقول لزوجها : هل تعلم أنك أحسنت الى حسنة والزوج منصف لها في جميع لازم النساء على أزواجهن ؟

قال الزوج : لا أعلم ذلك ومعناه أن الحسنة في الدنيا لا تكون حسنة حتى يعلم قبولها ، وأن الله قد رضيها منه ؟

قال : هكذا عندى حتى يعلم قبولها والا فهي حسرة عليه اذا لم

نتقبل منه ، وهكذا جميع الأعمال والأقوال ، ولو قال : حالفنا والله ما أعلم أنى أحسنت •

قال غيره : لم نجد لهذه المسألة تماماً وفيما عندي على ما دل عليه معناها أنه لعملة فلا يحنت في يمينه هذه ، ولو كان محسناً عند نفسه إذا لم يعلم احسانه مقبول منه أم مردود عليه عند الله ، فهذا بان لى من تمامها فينظر فيه ، والله أعلم •

* مسألة :

ابن عبيدان : فيمن حلف لا يدخل بيت فلان ثم طلع شجرة نائفة في هواء بيت فلان أو طلع في سطح البيت ، هل يحنت ؟

قال : إذا صعد على الشجرة ولو كانت نائفة على هواء البيت الذى حلف عليه فليس بدخول في البيت على أكثر قول المسلمين وإن كان الغصن يكفيه عمارة المنزل لا يخرج من حد العمارة فصاعداً ، فهو في المنزل وأما إذا صعد على السطح ففيه اختلاف ، والله أعلم •

* مسألة :

وقيل : إن والد الصبي يقبض له ما يعطى من كفارة اليمين ويبرأ صاحب الكفارة بقبض الوالد كان ثقة أو غير ثقة ، ولو صرفه الوالد في منافع نفسه ، وعلم صاحب اليمين بذلك على قول من يجيز ذلك القبض ، وكذلك جميع من يجوز له القبض من والده بقوله أو وصى ، أو من يعوله أو من يقوم بعوله ، فالقبض عندي يجزى عن صاحب اليمين ، ولو أتلفه القابض فيما لا يسعه فهو ضامن لليتيم لا لصاحب الكفارة •

وكذلك يسلم للصبي إذا كان يحرز ماله ولا يثله ، ولو اشترى به

جوزا أو لوزا أو شيئاً من الفاكهة يسر هو من أهلها لموضع فقره ، وأكل
الذى اشتراه فمعى أنه يجزئ ذلك صاحب اليمين اذا علم ذلك على قول
من يجيز تسليم ذلك ، والذى يبين لى هذا فى بعض القول والله أعلم •

✽ مسألة :

اختلف فى رجل حلف لا يدخل المسجد فدخله جبيرا ؟

قال من قال : يحنث ، وقال من قال : لا يحنث ، وكذلك ما كان
من أمثال هذا وذلك ان أكره بغير حق ، وان أكره بحق حنث ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : الحرام له حلال ، والحلال عليه حرام ؟

فكل ذلك معنى واحد وعليه كفارة التغليظ ، وقال من قال : عليه
كفارة مرسله فى جميع ذلك ، وقال من قال : فى قوله الحلال عليه حرام
يمين مرسله وفى قوله الحرام له حلال كفارة المغلظة وهذا أكثر القول ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

وسألت عن امرأة حلفت لا تفعل كذا حتى يحكم عليها حاكم من
المسلمين ؟

قال : ان حكم عليها وال أو خليفة من الوالى لم تخنث •

وان قالت : حتى يحكم عليها الحاكم فحتى يحكم عليها الامام أو
القاضى والله أعلم •

✽ مسألة :

عن قومنا واختلفوا فيمن قال على اللجاج والغضب ان دخلت الدار
فمالى صدقة أو على حجة أو صيام سنة وفعل المحلوف عليه ؟

فقال بعضهم : عليه الوفاء ، وقال بعضهم : لا وفاء عليه •
وعليه الكفارة •

قال الصبحي : كلا الوجهين حسن خارج معناهما على الحق ، وقول
ثالث : لا شيء عليه اذا ثبتت يمينه في الغضب ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزاملى : في الغنى بمال غيره أيجوز أن يعطى من الكفارات والزكوات
أم لا ؟

قال : لا يكون الانسان غنيا اذا كان في يده مال الناس ولو كان
معه قنطار ، وجائز له أن يأخذ مما يجوز للفقراء •

✽ مسألة :

الشيخ جاعد بن خميس الخروصي : فيمن في يده مال لغيره أخذ
تعديا ولم ينازعه في ذلك المال منازع أ يكون به غنيا وهو متصرف فيه
أم يكون فقيرا ويجوز أن يعطى مما هو للفقراء ، فكان من معنى جوابه
أنه لا يجب أن يعطى من هذا المال الموصى به للفقراء لأنه غير مستحق
لذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : في كفارة الصلاة اذا كان الوصى للصلاة ثلاثين صاعا

وصار يعطى كل مسكين نصف صاع الى أن كمل الحب ، ولا يدرى كم بلغ من المساكين أيجزيه ذلك أم لا ؟ وان بقى من الحب أقل من نصف صاع كيف يفعل به ؟

قال : اذا لم يعلم انه نقص ستين مسكينا فلا شئ عليه ، وكان يعجبني أن يعلم عدد المساكين ، وأما اذا فضل الحب أقل من نصف صاع فهو لورثة الموصى ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ سعيد بن أحمد بن مبارك الى الكندى فيمن حلف أنه لا يأكل من أموال الناس ظلما ، فأكل أموال المساجد أو بيت أموال المسلمين أychنث أم لا ؟

قال : فيما عندي على ما حفظته من معاني ما جاء في الإيمان ان كان له نية فله ما نوى ، وان لم تكن نية فعندي أن أموال المساجد لا تسمى أموال الناس ، لأنها تضاف الى المساجد ، والله أعلم •

* مسألة :

الحر أشدى : فيمن حلف لا يذوق العيش فشرب ماء أو ذاق الماء أychنث ؟

قال : انه يychنث عندنا على هذه الصفة لأن ذلك مما يعاش به ، ولعل فيه قولاً غير هذا على التسمية ، والله أعلم •

* مسألة :

ابن عبيدان : وهل يأخذ المسافر من الكفارة اذا كان فقيرا في سفره غنيا في وطنه ؟

قال : في ذلك اختلاف قال من قال : يأخذ ، وقال من قال : لا يأخذ ،
والله أعلم •

* مسألة :

سئل عنها بعض المتعلمين فيمن غناه فغاب بعد ذلك بقدر ما
يمكن حدوث الفقر ، ثم ادعى الفقر ، هل يقبل قوله ويعطى من الكفارات
وما أشبهها مما كان مرجعه للفقراء ثقة كان أو غير ثقة ويكون مأمونا
على دينه فيما أذعاه من ذلك أم يكون مدعيا ولا يقبل ذلك منه حتى
يصح ما يدعيه ؟

قال : ان كان ثقة فقلوله مقبول لا تصديقا له ، لأن الثقة لا تهمه
عليه ، وان لم يكن ثقة فلا يقبل قوله حتى يصبح فقره بغيره •

قلت له : ففي هذا الموضع مدع أم لا ؟ وان كان مدعيا فما الفرق
بين الثقة وغيره ؟

قال : قد تقدم القول في تصديقه وقبول قوله ، وهذا خلاف
الدعوى في الحقوق فيما يبين لى لأن الدعوى في الحقوق لا يقبل فيها
قول المدعى كان ثقة أو غير ثقة ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن جواب الشيخ سعيد بن بشير الصبحي في رجل حلف بالله
الذى لا اله الا هو انى لم أفعل الشيء الفلانى وان حنث في يمينى وفعلت
ذلك فعلى لله فرض ثلاثون حجة أمشيها حافيا ثم فعل ذلك الشيء الحالف
عنه ، وكان هذا الحالف غنيا ما يلزمه في يمينه هذه أرأيت ان كان
هذا الحالف عليل البذن لا يقدر على الحج أعليه أن يوصى بذلك أم لا ؟

الجواب :

وبالله التوفيق : على الحالف إذا ما لزمه نفسه ثلاثون حجة ماشيا لأدائها في كل سنة حجة ، فان عجز عن المشي حج راكبا ستين حجة ان أراد بنفسه أو أراد أن يتجر غيره فله ذلك في بعض القول ، وقول ليس له أن يؤجر غيره ، وقول يجوز ذلك في سنة ، وقول في كل سنة ، فان لم يمكنه الحج فقال من قال : عليه ستون حجة راكبا أو ثلاثون ماشيا •

وقال من قال : عليه حجتان على المشي حجة وعلى اليمين حجة ، اذا لم يقدر على جميع ما حلف به •

وان لم يقدر على شيء من هذا كله ؟

فقال من قال : عليه ستون كفارة مغلظة ، وقال من قال : عليه ثلاثون كفارة مغلظة ، وقال من قال : كفارة مغلظة ، وقال من قال : كفارة مرسله ، ولعله قد قيل لها شيء عليه ، ويتوب الى الله ، ويعجبني اذا قدر على ثلاثين حجة ماشيا أو ستين حجة راكبا أدى ذلك كما حلف وألزم نفسه ، وهذا أحوط ، واذا أخذ بالرخصة فلا يضيق عليه ذلك •

وان كان فقيرا ، لا يمكنه الحج ولا الوصية به ؟

فقال من قال : عليه ستون كفارة مغلظات ، وقال من قال : كفارة مغلظة وان قدر على الحج حج ، وقول لا حج عليه بعد ذلك ، ولعل بعضا يرى عليه كفارة يمين مرسله عند العجز والأخذ بالثقة في جميع الدين أولى وأحرم والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ جاعد بن خميس : فيمن حلف أنه لا يزوج ابنته أو من

يلى تزويجه بأقل من ألف درهم ، هل له أن يزوجهما بأقل اختيارا
أيجنث في يمينه ؟

قال : معى أن ليس له ذلك اختيارا اذا كانت يمينه بالله الا أن
تسأله هى ذلك ، أو تأخذه حجة في حكم المسلمين ، فان كان كذلك فان
شاء زوج وحنث في يمينه ، وان شاء أمر أو وكل من يزوج ويسلم من
الحنث .

وقال من قال : عليه الحنث لو أمر أو وكل للأمر والوكالة سراء
في بعض القول .

وقد قيل : ان الوكالة أثبت .

قلت له : فان قال : ان زوجتك بدون ألف درهم على هدى على
سبيل اليمين ، هل له أن يزوجهما اختيارا اذا أراد ذلك كانت صبية
أو بالغة ؟

قال : هكذا عندى وهو أقرب من الأولى في بعض القول .

قلت له : فان حنث في يمينه ما يجب عليه ؟

قال : أما في الأولى فعليه اليمين على ما يراه المسلمون من
التغليظ والتخفيف ، وأما في الأخرى فعليه ما وقع عليه التزويج من
ماله ان كان دون ثلث ماله ، وان كان أكثر من ذلك فعليه عشر ماله .

وقال من قال : عليه عشر ما وقع به الحنث ليشتري به بدنا
وينحرها بمكة أو بمنى حيث يراه المسلمون عدلا في دينهم ، وأحسب
أن بعضهم رأى عليه هديا واحدا أكثره بغير وأقله شاة ، ولعل بعضا
رأى عليه كفارة اليمين .

قلت له : فان قال : على هدى ان زوجها هكذا ؟

قال : ان عليه بدنة أكثر الهدى ، وقيل شاة وهو أقله •

قلت له : اذا لم يقدر على بدنة ما يجب عليه ؟

قال : معى أنه يقوم بدنة أو شاة قيمة وسطه وينظر الى سعر البر ، ويصوم عن كل نصف صاع يرما •

قلت له : فان كان ما حلف به قليلا لا يقيم بأقل من ثمن الهدى ما يصنع به ؟

قال : أنه يجعل مع غيره ، ويشترى به هديا ، وقيل : يجعل في طيب الكعبة ، ولا يبعد أن يجعل في طعام ويفرق على الفقراء بمكة ، وينظر في هذا •

* مسألة :

عن الشيخ ناصر بن خميس النزوى : فيمن حلف وقال : بالله العظيم عنها صيام شهرين أو أكثر أو قال كفارتها صيام شهرين أو أكثر وحنث في يمينه ، أيجزيه كفارة يمين مرسلة أم عليه صيام شهرين أو ما قاله من الصيام أم لا ؟

: الجواب :

وبالله التوفيق : انه يكفر بما جعل على نفسه في أشهر قول فقهاء المسلمين فيما عندنا وان كفر كفارة يمين مرسلة فلا تخلوا اجازة ذلك من قول بعض فقهاء المسلمين •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل عليه في هذا ما جعل

على نفسه ، ويجوز على قول آخر أن لا يكون عليه الا يمين مرسله
والله أعلم فينظر في ذلك • ؟

❖ مسألة :

وفيم قال : سود الله وجه من يفعل كذا وكذا ، وفعل ما يلزمه ولم
يذكر وجهه ولا ذكر الله أيكن مغلظا أم مرسلًا ؟

الجواب :

سواد الوجه واللعن والخزى أكثر القول فيه مغلظة ، وقيل مرسله ،
وقيل الأيمان كلها مرسله لعهد فهي مغلظة ، وقيل كل ما كان عليه
حد في الدنيا ، ووعيد في الآخرة ، واقطاع مال مسلم بغير حق فكل
ذلك مغلظ ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم هو كما قال في سواد الوجه
واللعن والخزى من الاختلاف في كفارة كل منها ، أن لو أوجبه على
نفسه في يمينه على شيء ان فعله أو تركه فحنث من بعده أو بزمان في
حينه لرأى من قال فيه بالمغلظة ، ورأى من يقول بالمرسله •

وأما هذا على ظاهر ما في سؤاله فكأنه لم يوجبه من الله بوجهه
في حاله ، فان كان قد أضمره في باطيه فاعتقد معنى في قلبه جاز لأن يختلف
في لزومه له ، وإن لم يبيده قولاً فهو في حكم النيات على ما أراه في
اضماره مع عدم كون اظهاره ، وإن أتى بلفظه على جميع ما يفعله جملة
فلم يكن له من عموم مخرج ، فانه قد أبهم في الوجه من يسوده فلم
يذكره ، ولا دل عليه من هو ، فان نواه من الله فله حكم النية بما
فيه من الرأي ، والا فلا شيء له ضم من الفعل أو له فكسر ما قبل

آخره أو فتحها مع الحق لفاعله لحنأ فهو كذلك في العدل لعدم ما يدل عليه لفظاً أو معنى في مقدمة أو قرينة أو لاحقة أنه الله أو من أراده به من خلقه ، أو يكون في إرساله لغين مراد فيلحق في حكمه بما يكون من هذيان •

والقول في العهد على هذا يكون أن أطلقه في زمان ، وإن قيده بالله فأظهره جاز لأن يختلف في كفارته أنها مغلظة أو مرسلّة ، وإن لم يذكره فأضمره فالرجوع فيه إلى ما له في النية أو عليه ، وما كان من خلقه بالله على اقتطاع مال امرئ مسلم ظلماً له فهو كذلك ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع •

❖ مسألة :

ومنه وثمانين يحلف أن لم يفعل ذا وذا والا كان ثابت ماله للمسجد عنده الغضب ، ولم يسلم لمسجد معروف عليه الحنث إذا لم يفعل أم لا ؟

الجواب :

لا يثبت عليه إذا هو ضرب من المخاطرة ، ولم يرد به وجه الله ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : أن هذا في ثبوته لو قيل بأنه لا من وجه العطية وحدها ، فيجوز لأن يبطل ما به من غضب في حاله عند دفعه به من ماله ، وإنما يكون في حينه من جهة الحنث في يمينه ، ويجوز عليه لأن يصح في الغضب والرضا لم أبعد من الصواب في الرأي لعدم ما به يرد من اجماع يوجب المنع من جوازه على حال عند أولى

النهي ، وعلى هذا فان أراد به مسجدا معلوما فهو له ، والا فعسى أن يكون لجامع البلد ، وعلى قول آخر لمسجد محلته •

وعلى قول ثالث : لأى مسجد من بلده ، ويجوز فيه على قول رابع أن لا يكون ثابتا على حسب معنى ما ظهر لى فى الحال من ثبوته على هذا أو بطلانه ، فان ثبت فى المال فهو الكفارة فيه لحثه فى يمينه ، والا فلا شىء عليه فى زمانه الا فى موضع ما يكون بالله ، فانه لا بد له من أن يرجع الى ما فيه من كفارة ، والله أعلم فينظر فى ذلك •

✽ مسألة :

عن الشيخ جاعد بن خميس الخرومى رحمه الله : وفيمن قال :
سود الله وجهه ان فعل كذا ثم فعله فحنت ؟

فكفارته مغلظة وقيل مرسله ، وفى قول آخر صيام ثلاثة أيام وان لم يذكر الله صام يوما وقيل لا شىء عليه ، وما جاز فى اللعنة ورأى فعسى فى هذا أن يجوز لأنهما بمعنى واحد •

قلت له : ما فى اللعنة من قول لأهل الرأى فى كفارتها ؟

قال : قد مضى من القول على اعدادها بها من الآراء على أثر ما قاله الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد فى حكمها ، فهى ثمانية ولا أدرى ما زاد وليس فى شىء منها ما يدل على بعده فى السداد ، وكفى به عن اعاتها ها هنا •

قلت له : فان قال : قبح الله وجهه ان فعله ما يلزمه ؟

قال : غفى بعض القول كفارة يمين مغلظة •

وفي قول آخر ان أراد به اليمين لزمه والا فلا شيء عليه الا أن يتوب الى الله من ذلك •

قلت له : فهل مثل اليمين في القول عليه ذكر الله أو لم يذكره فيه ؟

قال : نعم قد قيل بهذا فيهما وعندى أنهما كذلك ، فالقول فيهما سواء ولا فرق بينهما في ذلك •

قلت له : فان قال : ان عليه من ربه ألف لعنة أو قبح الله وجهه مائة قبحه ان فعله ما يلزمه في حنثه ؟

قال : قد قيل ان عليه في كل لعنة أو قبحه كفارة ، وفي قول آخر : انهما تجزيه عن الجميع كفارة واحدة الا أن تكون له نية في ذلك •

قلت له : فان قال في يمينه : ان عليه عهدا من الله أن لا يفعله ؟

قال : فالاختلاف في كفارته أنها مغلظة أو مرسلة •

قلت له : فان قال : ان عليه غضب من الله ان فعله ؟

قال : فهو على هذا من الرأي في كفارته مثل اللعنة في ذلك •

قلت له : فان قال : سود الله وجهه ولعنه فأخزاه وغضب عليه فأدخله النار ان فعله في يمين واحدة ؟

قال : فليس لها الا كفارة واحدة ، وفي قول آخر لكل شيء منها كفارة •

قلت له : كل واحد من هذا في مقام على حدة الا أنها في شيء واحد ان فعله ؟

قال : فهي بمعنى واحد مختلفة الألفاظ والمقاعدة ، فلكل واحدة منها كفارة ، وعلى قول آخر فيجوز له لأن تجزى فيها كفارة واحدة ، لأنها بمعنى واحد في شيء واحد لا في غيره ، وإن اختلفت ألفاظها وما كان من ذلك في مقعد أو في مجالس شتى جاز لاتصاها معنى في الشيء أن يختلف في كفارته أنها واحدة أو على أعدادها •

قلت له : فإن قال : انه يهودى أو نصرانى أو ممن يعبد الأوثان أو الشمس أو القمر أو النجوم أو النيران ، أو أنه دهرى أو صابىء في نحو هذا ان فعله ثم حنث في يمينه ماذا عليه ؟

قال : فهذا موضع التعليل في بعض القول ، وقيل فيه : بأنه يمين مرسله فهو على ما مضى من الاختلاف في كفارته •

قلت له : فإن قال : انه شافعى أو حنفى أو من الشيع أو من أهل الارجاء أو اعتز الى أو أنه مالكى أو حنبلى ان فعله ؟

قال : فعسى أن يلحقه معنى القول بالتعليل على رأى في كفارته ، وقيل بأنها مرسله لأن هذه فرق ضالة كافرة ، فهي في معنى من أوجب على نفسه في يمينه لعنة الله أو غضبه أو ناره في الآخرة ، لأن هؤلاء كلهم من أهل الأهواء ، ولا شك فهم أهل لذلك الا من تاب الى الله فرجع والعياذ بالله من ذلك •

قلت له : فإن قال : انه مشرك بالله أو منافق أو من أهل البراءة أو ممن كفر بالله أو ما يكون من نحو هذا ؟

قال : فهو على ما مضى من الاختلاف في كفارته بما فيه من قول بالمغلظة ، وقيل بالمرسلة باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وقول يصوم ثلاثة أيام أو طعم عشرة مساكين ، وقول باطعام عشرة مساكين أو صيام عشرة أيام ، وقول يصوم

ثلاثة أيام كفارة ليمينه ، لأن هذه أسماء كفر يستحق بها اللعنة ، وعليه في إيجابها على نفسه التوبة الى الله ، ولا بد من ذلك •

قلت له : فان الشافعي في يمينه ان فعل كذا فهو شافعي وكذلك ان قال الحنفي بأنه على ما به من مذهب في دينه أو على العكس من هذا في مذهبيهما ؟

قال : لا أرى عليه حنثا لأنه ان قال بما فيه فهو كذلك ، وان كان من الشافعية فقال ان فعل ذلك فهو حنفي أو كان من الحنفية فقال انه شافعي فليس الا على هذا الحال ، لأنهما وإن اختلفا مذهباً فهما أهل دين واحد ، وأنا فيه ناظر من بعد حين ، ولعله لا يصح الا هذا لعدم كون الانتقال من حق الى الضلال •

قلت له : وعلى هذا يكون كل من قاله بما عليه من مذهبه أم لا ؟

قال : نعم على حسن معنى ما وجدته في هذا ، ولا أعلم أن أحداً يقول فيه بغير ذلك •

قلت له : فان قال : ان عليه الحج الى بيت الله الحرام ان فعله ما يلزمه في حينه قدر عليه أو عجز عنه ؟

قال : قد قيل : ان عليه ما ألزمه نفسه من الحج والا صام شهرين ، وقيل فيه بكفارة يمين مرسلة ، وفي قول آخر مغلظة ، وقيل لا شيء عليه الا أن يقدر فيحج أو يعجز فيعذر والا فالحج لا صوم فيه •

قوله : فالحج لا صوم فيه أي ان لم يقدر عليه فلا صوم فيه فتجزي عنه التوبة •

قلت له : فان لم يقل الى بيت الله الحرام الذي بمكة الشريفة ؟

قال : فهو عليه وان لم يقل كذلك ، لأن الحج لا يكون الا اليه
فلا اشكال في ذلك •

قلت له : فان قال ان عليه عشرين حجة أو أكثر ؟

قال : فهو على ما قاله ، ولا بد له مع القدرة من أن يؤديهما
كما عليه ، فان عجز صام عن كل حجة شهرين ، وقيل يصوم شهرين
عن الجميع ، وعلى قول من يقول بكفارة يمين مرسله فهي في كل واحدة
من العشرين ، وقيل بكفارة واحدة عن كلها ، وقيل بصيام ثلاثة أيام
لا غيره ، وعلى قول من يقول لا صوم في الحج فان قدر على أدائه يوما
والا فلا شيء عليه الا أنه يتوب الى الله من ذلك •

قلت له : فان عجز لفقره لا يقدر معه على الحج أبدا ؟

قال : قد أوجبة على نفسه في يمينه فهو على ما مضى وفي قول
آخر لا حج عليه •

قلت له : فان كان عجزه في نفسه من قبل ماله فهل له أن ينحر
من يحج عنه لما قد نزل به في حاله من مانع لا يرجى معه كون زواله ؟

قال : فعسى أن يختلف في جوازه له في حياته ، لأنه ليس بأشد
من المفرض والا أوجب على حال ، وعلى قول من أجازته فيجوز له أن يتجر
من يؤديها عنه في عام واحد ، وقيل : في كل سنة حجة لا مازاد
على ذلك •

قلت له : فان قال : ان عليه المشى في حجه ؟

قال : فان مشى فيه فقد بر في يمينه لأنه قد أتى ما أوجبه على
نفسه مع القدرة عليه ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فخروجه لأدائه من أين يكون ؟

قال : ففى بعض القول من مضى ، وقيل : من حيث كان اليمين فى حنثه ، وفى قول آخر : من حيث يكون حنثه فى يمينه ، وقيل من الميقات ، لأنه موضع الاحرام بالحج ، وقيل من حيث مشى اليه أجزاءه
• الا أن تكون له نية فى ذلك •

قلت له : فان عجز عن المشى ، ما الذى يعمل فى أداء ما عليه من هذا ؟

قال : قد قيل إن له أن يحج راكباً فى عامين عن كل حجة مرتين لأن ليمينه حجة ، وللمشى أخرى ، وان حمل معه من يحج عن نفسه جاز له •

قلت له : فان لم يقدر على الحج أبدا ؟

قال : هذا موضع الاختلاف فى الكفارة أنها مرسلة أو مغلظة مع ما يكون فى كل حجة من كفارة أو كفارتين ، لما به يؤمر من تأديتها راكبا مرتين ، أو تجزيه واحدة عن الجميع ، أو أنه لا كفارة عليه حسب ما مضى من القول فى هذا لما فيه من رأى •

قلت له : فان أراد أن يصوم ما الذى يلزمه فى كل حجة من كفارة فى هذا الموضع على رأى من قال فيه بالمغلظة ؟

قال : قد قيل ان عليه أن يصوم عن كل حجة أربعة أشهر ، وفى قول آخر شهرين ، وقيل بكفارة واحدة عن جميع ذلك

قلت له : فان هو صام لعجزه عن الجميع كما به يؤمر ، ثم قدر عليه من بعد ما يلزمه ؟

قال : قد زال المانع له ، فلا بد له في بعض القول من أن يحج لقدرته عليه ، وفي قول آخر أنه لا يلزمه من بعد ، لأنه قد أتى بما عليه من الصوم فأداه على ما جاز له وكفى •

قلت له : فان عجز عن الحج ولم يقدر على الصيام ؟

قال : قد قيل بالاطعام على رأى من قال بالكفارة فليطعم عن كل مسكين يوماً ، فان قدر من بعد على الحج حيناً لزمه ولم يجزه ما كان أطعمه ، ويجوز على قول آخر لأن يجزيه في ذلك •

قلت له : فالتعق في هذه الكفارة ، هل له مدخل أم لا ؟

قال : نعم الا أن بعضاً لم يره عليه •

قلت له : فان لم يصم لعجزه عن الحج ولم يعتق ولم يطعم ، ودان به الى مقدرته ، أيجوز له في موضع القدرة له على الكفارة •

قال : قد قيل بجوازه له فان حضره الموت يوماً من قبل أن يؤديه حجا أو صوماً مما أوصى به كما لزمه في الأصل ، على معنى ما قد عرفته من قول أهل العدل •

وعلى قول آخر : فيجوز في الوصية أن لا يكون عليه لرأى من لا يلزمه ذلك •

قلت له : فان كان له من المال ما يوفي بالذى عليه الا أنه لم يوص به على وارثه انفاذ ما صح هذا وأمثاله أم لا ؟

قال : فعسى أن يجوز على هذا الحال لأن يلحقه معنى الاختلاف في ثبوته من بعده في المال ان أشبه الفرض في هذا ، وكأنه لا يبعد فيما عندي من ذلك •

قلت له : فان ترك ما قد لزمه في هذا من الحج قادرا أو لم يوص به من بعده في ماله ذاكرا أيكون هالكا أم سالما ؟

قال : الله أعلم بسلامته وهلاكه أن تركه على هذا من عمده ولم يوص به ، فيكون من بعده في أملاكه فاما في عامة القول فيه فهو عليه ، غير أنني لا جده في الاجماع على حكمه قاعدة على حال من ظلمه .

وفي القياس له بغيره ما يدل على أنه يشبهه معنى ما فيه الرأي ان صح ، وما جاز لأن يختلف في لزومه لم يجز أن يحكم بهلاك من أخذ في يومه بأحد ما فيه ما لم يدن برأى أو يخالف الى ما ليس له أن يعمل به ، الا أن في قول الشيخ أبي عبد الله محمد بن روح رحمه الله أن من حقه لمن قدر أن يوفى به من غير أن يوجبه عليه على معنى ما قاله في هذا فاعرفه .

قلت له : فهل من قول لأحد من المسلمين أن ما زاد في هذا على الحجة من عشر أو عشرين أو أقل أو أكثر جاز لأن يرد الى واحدة أم لا ؟ قال : نعم قد قيل هذا الا أنه في قلة بالاضافة الى ما خالفه في ذلك .

قلت له : فان قال ان عليه المشى الى بيت الله الحرام أيلزمه على هذا أن يحج أم لا ؟

قال : نعم في بعض قول المسلمين ، وقيل فيه انه اذا مشى اليه فقد بر ولا حج عليه ، الا أن تكون له نية في ذلك .

قلت له : فان كانت ارادته لغير الكعبة من بيوته عز وجل ؟

قال : فهو في بعض القول الى ما سماه ، وفي قول آخر الى ما نواه .

قلت له : فان قال : عليه المشى الى بيت الله لا غيره من القول
ما يلزمه ؟

قال : فهو الى الكعبة الا أن يريد به ما عداه من المساجد ،
فيكون الى ما نواه على معنى ما جاء في الأثر •

قلت له : فان قال : ان عليه أن يمشى الى البيت ما الوجه
في هذا ؟

قال : فهو الى ما أراده ، فان كانت الكعبة مراده لزمه والا فالاختلاف
في المشى الى غيره من المساجد ، وان أرسل القول أو نوى به لغير ماله تعالى
من بيت في أرضه فلا شيء عليه الا أن يحلف مع هذا بالله ، فانه لا بد
له في حنثه من أن يلزمه ما فيه من كفارة ليمينه في ذلك •

قلت له : فان قال : ان عليه أن يمشى الى بيت لم يعرفه ؟

قال : فهذا موضع العموم لما به من نكرة تقتضي في حكمه
بيت في اسمه ، فان أراد به ما يكون من مسجد مجملا فأى شيء منها
مشى اليه ، لأدى ما عليه في قول من ألزمه الوفاء به ، جاز على هذا
لا أن يجزيه ، والا فلا شيء عليه في ذلك •

قلت له : فان أراد به في تكثيره مسجدا بعينه ؟

قال : فهو الى ما أراده به في ضميره فنواه حال يمينه لا غير
ذلك •

قلت له : فان قال في حلفه ان عليه صوم الدهر أو ما دونه من
سنة أو شهر ان فعله فحنث في يمينه ما يلزمه في هذا ؟

قال : قد جعله على نفسه في بعض القول ، وقيل : صيام شهرين ،
وفي قول آخر كفارة يمين مرسله ، وقيل : لا شيء عليه •

قلت له : فان لم يقدر على الصيام أيجزيه على رأى من قاله أن
يعتق رقبة أو يطعم عنه ما يجوز في الكفارة من الطعام أم لا ؟

قال : نعم قد قيل ان له ذلك ، وفي قول آخر انه يصومه متى
أمكنه فقدر عليه •

قلت له : فان نزل على حال لا يقدر معه على صومه في حال هل
له أن يستأجر من يؤديه عنه صوما في حياته أم لا ؟

قال : فعسى في جوازه أن لا يتعرض من الاختلاف على ما أراه
في ذلك •

قلت له : فان قال : ان عليه أن يصوم أياما ان فعله •

قال : فهي من الثلاث الى العشر لا مازاد على هذا فان اقتصر
على أقلها جاز له فأجزاه ، والا فالاحتياط في أكثرها الى أن تكون له
نية في ذلك •

قلت له : فان قال : ان عليه صياما ؟

قال : قد قيل في اليوم انه أقل ما يقع عليه حكم الصوم ، فان
هو في هذا الموضع صام يوما أجزاه ألا أن تكون له نية في ذلك ،
والافهو كذلك •

قلت له : فان قال ان عليه أن يصوم أفضل ما يكون من الأيام ؟

قال : فعسى أن يقع على يوم الجمعة ، فيها يقع لى لو صح الا أن
في قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما يدل على ذلك •

قلت له : فان قال من بعد أن أصبح : ان عليه أن يصوم هذا اليوم الذى هو فيه ؟

قال : لا أرى فى هذا من قوله الا أنه ليس بشيء لأن الصوم لا يصح ثبوته الا بنية يقدمها من الليل ، ولا أعلم أنه يختلف فى ذلك .

قلت له : فان قال فى حلفه : ان عليه ان فعله أن يصلى ألف ركعة ؟

قال : فعسى أن يخرج فى هذا معنى ما فى الصوم من رأى أن صح ما أراه فى ذلك .

قلت له : فان قال ان عليه صلاة ؟

قال : فهى له من بعد حنثه لازمة على رأى من يوجبها عليه ، فان حدها كم ركعة أو نواها والا فأربع أو ثلاث فى الاحتياط أو ركعتان أو ركعة أقل ما يجزیه فى ذلك .

قلت له : فان قال : ان عليه أن يصلى الفريضة أو يصوم شهر رمضان ؟

قال : موضع لزومه ونزول بلية العمل به مما عليه وان لم يوجبه فى حين على نفسه بلا يمين فهو كما قال لصدقه فى كل منهما ، أنه عليه ، ولا شك فلا كفارة فيه ، لأنه لا حنث فى مثله ، وان أوجبه على نفسه فى يومه فانه لم يوجب على حال الا ما أوجبه الله عليه حال لزومه ، فانى يصح أن يجازى فى ذلك .

قلت له : فان قال : ان عليه صلوات فى يمينه ان فعله فكم صلاة تلزمه فى حنثه ؟

قال : فهي من الثلاث الى العشر نحو ما جاء في الصوم من أيام في قول أهل الذكر مع ما به من الاحتياط بأكثرها ، والاجتزاء بأقلها الا أن تكون ليمينه في عددها ، أو يكون مراده المكتوبات لا غيرها ، فعسى أن يجوز لأن يختلف في أنه له نية أولاً على هذا والا فهو كذلك ان صح ما فيه أرى •

قلت له : فان قال ان صلاته أو صيامه نقض عليه ان فعله ؟

قال : قد قيل في هذا انه لا كفارة فيه الا أن يريد به نقضا عليه من ربه لمعنى ما يكون من احباطه لهما فيلزمه ذلك •

قلت له : فان قال : ان فعله فهو يصلى الى غير القبلة ماذا يلزمه ان فعله ؟

قال : قد قيل : انه ان كان أراد به الخروج من الملة ، فعليه الكفارة ، وان لم تكن له نية فلا شيء عليه ، وفي الآخر ان عليه الكفارة الا أن يكون مراده به في موضع جوازه له ، والا فهو كذلك الا أن الأول أكثر ما في ذلك •

قلت له : فالكفارة في هذا الموضع ما هي ؟

قال : قد قيل انها مغلظة ، وقيل كفارة يمين مرسلة •

قلت له : فان قال انه يترك الصلاة ان فعل ذلك ؟

قال : فهذا موضع الكفر فلا بد فيه من الكفارة لمن حنث الا أن يكون ممن قد تعرض له ما به يلزمه ، أو يجوز له أن لا يصلى معه وله نية في تركها على ما جاز له ، والا فهو كذلك •

قلت له : فان قال في حين : أن ماله صدقة على الفقراء والمساكين ان فعله على حال ؟

قال : ففى أكثر قول المسلمين أن عليه أن يخرج لهم عشر ما يكون له من مال من بعد أن يحنث فى هذه اليمين ولا بد من ذلك •

وقيل : ان كان كثيرا فعشره وان كان قليلا فخمسه ، وان كان وسطا فسبعه ، وفى قول آخر ان عليه أن يخرج ثلثه الا أنه عن القوم •

وقيل فيه بكفارة يمين والأول أكثر ما فى ذلك •

قلت له : فان قال بربع ماله أو ثلثه أو أقل أو أكثر ماذا عليه ان فعل فحنث على هذا فى يمينه ؟

قال : فهو عليه كما أوجبه فى ماله الا ما زاد على ثلثه فانه يرد الى عشره ، وفى قول آخر إن عليه عشره قد تصدق به لا غير ذلك •

قلت له : فان قال فيه : انه لليهود أو للنصارى أو من يكون من المشركين ؟

قال : فهو لمن سماه من هؤلاء الا أن يأتى بما يجمع من الأسماء فيجوز لأن يكون فى الحكم لمن دخل فى الاسم •

قلت له : فان جعله لأحد بعينه من الفقراء ؟

قال : فهو له دون غيره ولورثته من بعده فى بعض القول ، وقيل فيه : انه للفقراء ، وفى قول آخر ليس عليه الا كفارة يمين ، وقيل لا شىء عليه •

قلت له : فان قال فيه انه للجن أو للشياطين ؟

قال : فهو للفقراء والمساكين على قول ، وقيل : لا شىء عليه فى قوله للشياطين ، وعلى قول آخر فيجوز لأن يكون فيما للجن كذلك ، ولعله لا يبعد من أن يلزمه كفارة يمين على رأى فى ذلك •

قلت له : فان لم يسمه لأحد ؟

قال : قد قيل ان الصدقة معروف أهلها ، فهي لهم ، وقيل فيه بكفارة يمين ، وقيل لا شيء عليه •

قلت له : فان جعله للأغنياء ؟

قال : فعسى أن يجوز فيه لأن يكون للفقراء ، وقيل : لا شيء عليه ، وعلى قول آخر فيجوز لأن يكون فيه كفارة يمين لا غيرها •

قلت له : فان قال في حلفه بشيء من ماله سماه فجعله في يمينه صدقة ان فعل ماذا عليه ؟

قال : فهو الذي يخرج ماله يزد على ثلث ماله ، فيرجع به الى عشر ما يكون له من مال ، وقيل الى عشرة ما للشيء من قيمة ، وما أمكن فيه التجزى فأخرج عشره جاز •

قلت له : فأخراجه لما صار من هذا في ماله على أى وجه يكون في حاله الذى لزمه أن يخرج فيه ؟

قال : قد قيل انه يقوم من العدول اثنان ، وفي قول آخر انه يجزى فيه واحد ، وقيل : ان قومه هو بعدل من القيمة ، كما يكون له من قيمة متوسطة ، وفي قول آخر رخيصة جاز له ، فاذا عرفه أخرجه من القيمة ، وان رفع به من المال نفسه فليس هو عليه أكثر من ذلك •

قلت له : فان كان عليه دين من قبل أن يحنث فهل يرفع له ماله فيخرج ذلك مما بقى فيه ؟

قال : نعم قد قيل انه يرفع له ، وفي قول لا يرفع له دينه عاجله دون آجله ، ان كان مراده أن يقضيه في حينه .

قلت له : في أى يوم يكون تقويمه عليه ؟

قال : يوم حلفه ، وفي قول آخر يوم حنثه في يمينه ، وقيل بالأوفر منهما ، فان لم يدر في الحنث متى كان فوقع به في كونه فيوم اخراج ما فيه على رأى من قال به في ذلك .

قلت له : فأى شيء من ماله يدخل فيه ؟

قال : قد قيل انه يقوم عليه بكماله الا ثيابه التي يلبسها فانها مما قد استثنى له من جملة ماله ، وفي قول آخر الا ثيابه التي عليه .

قلت له : فان كان في المال غلة ؟

قال : فهي في قول أهل العدل تبع الأصلها الا ما كان مدركا يوم الحنث ، فانه لا بد وأن يخرج عن الأصل الى ما فيه من قيمة .

قلت له : وما أتلفه من الغلة بعد حنثه الا أنه قبل القيمة ؟

قال : عسى أن يكون عليه ان صح ما فيه أرى الا أنه لا يتعري من الاختلاف لرأى من يقول في الغلة انها تقوم عليه مع الأصل الا ما اختلف منها قبل القيمة فانه لا شيء فيه ، وقيل انه عليه .

قلت له : وما أتلفه من قيل أن يحنث في يمينه ؟

قال : فعسى في هذا ألا يكون عليه ، وليس كذلك ، وفي الأثر أنه لا شيء فيه الا أن ما به من غلة يوم حلفه لا يتعري من أن يدخل عليه بالرأى من غلة تجيز فيه ما به من الاختلاف لتقويمه عليه ، لرأى من

يقول به يوم يحلف ، ورأى من يقول يوم يحنث في اليمين ، فان في هذا ما يدل على أنه لا شيء فيه وما قبله يدل على أنه عليه •

قلت له : وما أغله بعد حلفه فأتلفه قبل حنثه ؟

قال : فعسى أن يكون في الخارج عن القولين لعدم دخول أحدهما عليه ، فأنى يصح أن يلزمه فيه مع خروجه عنهما انى لا أحفظه أثرا ولا أعرفه نظرا ، ولعلى أن أطلع في هذا أثرا من بعد حين •

قلت له : فان استغل من مالها بعد حنثه ، ولما يخرج ما فيه واشترى بها مالا ؟

قال : فهو تبع لأصله تقوم عليه فيخرج ما فيه ، ولا بد من ذلك •

قلت له : ما استفاده من ماله بعد حنثه لا مما حلف يومئذ أيدخل فيه ؟

قال : لا لقولهم انه لا شيء عليه في ذلك •

قلت له : فان كان يوم حلفه لا مال له فحنثه في هذا ، وله ما تلزمه فيه الصدقة أم لا ؟

قال : نعم فهي على هذا فيه ، وأن كان يوم حلفه له مال ، ويوم حنثه لا مال له ، فلا شيء عليه ، ولعل هذا وذاك مما يجوز لأن يختلف في كل منهما ، فان في الأثر ما يدل على ذلك •

قلت له : فان كان له مال فأتلفه بعد حنثه من قبل أن يخرج ما فيه ؟

قال : فهو دين عليه يؤديه ما قدر في حياته ، فان بقى في عجزه حتى يحضره الموت أوصى به لعسى أن يقضى عنه بعد وفاته •

قلت له : فان تلف ما في يديه من قبل اخراجه لما فيه ؟

قال : قد قيل انه لا شيء عليه •

قلت له : فان أخرج من يده جميع ماله من مال من قبل أن يحنث في يمينه ، ثم رجع اليه من بعد حنثه في حال ما يلزمه فيه ؟

قال : قد قيل انه لا شيء عليه ، لأن هذا من حلفه انما كان في يومه على ما يكون من فعله نفسه ، لا على ما يكون من الغير في لزومه ، الا أنه لا بد وأن يلحقه معنى قول من يذهب في تقويمه عليه يوم يحلف فيلزمه على قيامه ما فيه رجع اليه ، والا فهو كذلك •

قلت له : وما لزمه من هذا في ماله فلم يؤده أيجيز على اخراجه أم لا ؟

قال : فهذا لا مما يجيز عليه ، ولكنه مما يؤمر به لا غير ذلك •

قلت له : ولو كان لأحد من البشر على رأى من أجاز له ؟

قال : هكذا معى من قول أهل البصرة ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فان بقى على حاله حتى مات على ما به أيلزم وارثه أن يخرج من ماله بعد أن صبح معه سائرته ؟

قال : نعم في بعض القول ، وقيل : انه لا يلزمه حتى يوصى به والا فلا شيء في ذلك •

قلت له : فان قال في غير يمين مالى صدقة على الفقراء والمساكين ؟

قال : فهو لهم في بعض القول ، وفي قول آخر انه لا شيء عليه ،
وقيل بعشرة لا غير ذلك •

قلت له : وما جاز على هذا أن يكون لهم في اجماع أو رأى على
قول من يوجبه ، فكيف يكون الوجه في قسمه بين هؤلاء ؟

قال : فهو فيما بينهما نصفان على رأى من يذهب الى أن أحدهما
غير الآخر منهما ، وعلى رأى من يقول انهما اسمان لمعنى واحد هو
المسمى بهما ، فما بلغ الفقراء في زمان فقد بلغ اليهما فجاز لأن يجرى
من عليه لهما ذلك •

قلت له : فان كررها في حلفه مرتين كل مرة منهما في يمين ان فعله
في حين ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل انه لا يلزمه الا صدقة واحدة •

قلت له : فان قال في مرة : انها للفقراء ، وفي الأخرى انها
للمساكين ؟

قال : فعلى قول من يجعلهما واحداً فليس عليه الا صدقة واحدة ،
وعلى قول من يفرق بينهما فعسى أن يلزمه لكل من الفريقين صدقة
على حدة •

قلت له : فان كررها في حلفه بها الأحد هؤلاء في أيمان متفقة
لفظاً ومعنى ؟

قال : فليس هي في كفارتها بعد أن يحنث في يمينه الا صدقة واحدة
في قول من له نهى •

قلت له : فان هو حلف بها مرة بعد أخرى في أشياء شتى ؟

قال : فهذا موضع ما يلزمه أن يخرجها من بعد أن يحنث في كل يمين حنثها في حين ، كما عليه في كل مرة عشر ما يبقى مما تقدمها في حنثه ، وعلى قول آخر : فيجوز أن لا يكون عليه في موضع الحنث في الجميع الا صدقة واحدة لانفقاتها في الكفارة .

قلت له : فان كرر بها اليمين على فعله لذلك الشيء مرة بعد مرة ونوى في نفسه أن عليه في كل مرة صدقة أخرى ما يلزمه في حنثه ؟

قال : فهي في بعض الآثار على عدد ما يكون من التكرار ، وان فنى على هذا الحال ما في يده من المال ، وعلى قول آخر فيجوز لثلاث يلزمه لانفقاتها الا كفارة واحدة .

قلت له : فان كان في يمين واحدة الا أنه قال فيها بصدقة ماله عشر مرار أيلزمه كذلك في قول أحد من الأخيار أم لا ؟

قال : نعم الا أن مما يجوز أن يختلف في جواز الاجتزاء فيه بالكفارة الواحدة ، لأنها متفقة فهي مثل الأولى في ذلك .

قلت له : وما كان من أيمان مختلفة على فعل شيء واحد الا أن كفارتها متفقة أتجزى عنها كفارة واحدة أم لا ؟

قال : فهي على عددها في بعض القول ، وقيل : بالواحدة عن الجميع لاتفاقها في ذلك .

قلت له : وما كان من يمين في حال بالصدقة على الفقراء أو المساكين متفق في موضع الحنث على ثبوتها في المال ، أم يجوز لأن يلحقها الرأي من المسلمين عرفني بها ؟

قال : لا أعلم أن أحدا من أهل العدل يقول الا أنها ثابتة في الأصل ، فاما أن يكون باجماع على ثبوتها ، فيمنع من أن يخالف الى

غيره في حين برأى أو بدين ، فلا أعرفه من قولهم فيه ، ولعله مما يحتمل
النظر فيجوز عليه لأنه موضع رأى فسل •

وما أحسن ما قاله بعض قومنا في هذا من رده الى كفارة يمين
مرسلة فاعرفه •

قلت له : فان حلف بربع ماله أو بثلثه لمسجد سماه ان فعل ذلك
ثمرفعله ؟

قال : فهذا مما يختلف في ثبوته ، ويعجبني أن يكون عليه من بعد
أن يحنث في ذلك •

قلت له : فان قال للمسجد مرسلة في قوله ؟

قال : فهو على رأى من يوجبه لجامع وعلى قول آخر لمسجد محلته ،
وعلى قول لئى مسجد من بلده ، وعلى قول رابع لا شيء عليه •

قلت له : فان قال لمسجد ؟

قال : فهذا موضع العموم لما به من نكرة الا أن ينوبه لمعلوم
والا فأى مسجد وقع عليه جاز لأنه من جملة ما قد دخل فيه ، وعلى قول
آخر فلا شيء عليه في ماله •

قلت له : وان قال : والله ان فعلت كذا فعلى للمسجد الفلانى كذا
فحنث في يمينه ما يلزمه ؟

قال : قد قيل ان عليه ما أوجبه على نفسه من هذا لا غيره ، وفي
قول آخر أنه يلزمه معه أن يكفر ليمينه ، وقيل ليس عليه الا كفارة
في ذلك •

قلت له : فان قال : والله ان على له كذا ان فعلت كذا ، فهذا كأنه

في ظاهره معنى في الاقرار ، وما أعقبه على أثره من الشرط فعسى أن يجوز لأن يختلف في ثبوته وبطلانه معه ان صح القياس له مما جاء في الأثر عن المسلمين في مثله من الرأي على ما هو به من قولهم في عدله ، وأما فيما بينه وبين ربه فله ما نواه به فأراد به ذلك •

قلت له : فان قال : والله انى لا أفعل كذا مخير على فعله ؟

قال : فان كان في أصله مما له تركه فالاختلاف في حنثه والا فهو الحانث على حال في ذلك •

قلت له : فان فعله ناسيا فهل يحنث في يمينه أم لا ؟

قال : قد قيل ان فيه اختلافا والله أعلم ، فينظر في جميع هذا الفصل فان صح فجاز في العدل ، والا فلا يؤخذ به فان فيه ما لا أحفظه أثرا فأقوله نظرا مع ما بي من قصور عن درك الحقائق في كثير من الأمور والله أسأله أن يفتح لى بابا الى ذلك •

* مسألة :

وعمن قال : حرام ان أكلت هذا الطعام ، ولم يذكر الله أيلزمه يمين أم لا ؟

فنعم اذا قال : على فعلى وجوب كما قال جل ذكره : (حقيق أن لا أقول على الله الا الحق) والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل هذا ، وقيل انه لا يلزمه حتى بذكر الله في تحريمه ، والا فلاشئ عليه إلا أن الأول أكثر ما فيه والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفيمن يقول الحلال عليه حرام ما يلزمه ؟

قال : قد قيل انه يحنث في حينه فتلزمه كفارة مرسلة ، وقيل بالمغلظة •

قلت له : فان قال الحرام له حلال ؟

قال : فهذه أشد من الأولى والكفارة فيها مغلظة ، وقيل انهما سواء فيجوز لأن تكون مرسلة على قول في ذلك •

قلت له : فان قال فيهما ان فعلت كذا ؟

قال : لا شيء عليه حتى يفعله فيلزمه ما فيه •

قلت له : فهل عليه شيء في زوجته على هذا من تحريمه الحلال على نفسه في مجمل قوله ؟

قال : قد قيل انه لا شيء عليه فيها ما لم يردّها فتدخل فيه ، فان نواها به دخل عليها والا فهي في الخارج عنه على هذا من قوله في ذلك •

قلت له : فان قال كل حلال فهو عليه حرام ؟

قال : فهذا موضع الاختلاف في دخوله عليها الا أن يكون نواها في خروج أو دخول ، والا فهي على ما به من الرأي في القول •

قلت له : فان قال الحرام عليه حرام ان فعل ذلك ؟

قال : فهذا في صدقه ان نواه لما أراده به من يمين جاز ، لأن

يختلف في لزومه له مع ما به من كفارة ان فعل فحنت في حين وما لم ينوه
يميننا فلا يلزمه شيء على حال •

قلت له : فان حرم على نفسه ما قد أباحه الله له من فعل ذا وذا ؟

قال : قد قيل انه لا شيء عليه حتى يحنت في يمينه ، فيلزمه
ما فيه ، وقيل بالكفارة في الحلال استثنى لفعل شيء أو لا فهي عليه
لتحريمه ما قد أحله الله له •

قلت له : فان حرم امرأته على نفسه ولم يرد به طلاقا ؟

قال : قد قيل ان عليه أن يحرر رقبتة فان لم يجد كس عشرة
مساكين ، فان لم يجد أطعمهم ، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ولعل
هذا أكثر ما في ذلك •

قلت له : فان قال في ذلك شيء من ماله حرام عليه ان أكله ؟

قال : قد مضى من القول ما يدل على أنه لا شيء عليه حتى يأكله •
وفي قول آخر أنه يحنت في حينه فيلزمه ما فيه من كفارة يمينه •

قلت له : فان حرم ماله كله ان فعل كذا ؟

قال : فهذا موضع ما قيل فيه بالكفارة ، وان لم يفعل ذلك لحينه
في المحال • وقيل : انه لا شيء عليه حتى يكون منه ما قد علقه به من
الأفعال •

قلت له : فان حرمه على نفسه في غير يمين ؟

قال : فهذا موضع قيل انه يكفر فيحنت في الحين •

قلت له : فان قال : عرى هذا حرام على ان أكلته فأطعمه دابة وكذلك في حبه أن بذره أو تصدق بهما ؟

قال : فعسى أن لا يلزمه فيهما شيء لأنه لم يأكلهما الا أن يكون على رأى في ذلك ، والا فهو كذلك •

قلت له : فان أكل من الدابة في يومه لحما أو زبدا أو سمنا أو شحما أو لبنا أو شربه ما يلزمه ؟

قال : فهذا غير حرام على نفسه فلا يدخل عليه في أكله شيء من هذا ولا بشربه من شيء أحله ان صح ما أراه فيه من غير ما حفظ له فأعرفه •

قلت له : فان قال في تمره أو حبه حرام عليه ؟

قال : فهذه كالأولى والحنث على هذا من تحريمه لما قد أحله الله له به أولى بذرة أو كله أو تصدق به أو تركه فهو كذلك ، ولا فرق في ذلك •

قلت له : فان قال هذا اللبن أو الماء حرام عليه ان شربه فأهرقه ؟

قال : قد قيل في الماء ان عليه الكفارة ، وقيل لا شيء عليه لأنه لهم يشربه رأيا لمن قاله من الفقهاء ، وعسى في اللبن أن يكون القول فيه كذلك اذ لا أراه يخرج على حال من ذلك •

قلت له : فان أخرج ما فيه من يزيد فأكله ؟

قال : فهو أهل لحنثه فلا مخرج له من جزاء ما قد فعله •

قلت له : فان حرم الزبد أو السمن على نفسه أن يأكله فاستعطه ماذا يلزمه ؟

قال : فلا أراه من الأكل ولا في الشرب في شيء حتى يدخل في حلقه ،
والا فهو كذلك في الاصل إن صح ذلك •

قلت له : فان سقى من ذلك كرما ماذا عليه ؟

قال : فعسى أن يلحقه معنى اختلاف في حنثه به ولزوم كفارته ان
صح ما أراه في ذلك •

قلت له : فالكفارة في اليمين المرسلة في هذا وغيره ما هي
أخبرني بها ؟

قال : ففي قول الله تعالى إنه : (إطعام عشرة مساكين من أوسط ما
تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
ذلك كفارة أيما نكح إذا حلفتكم) فدل في الثلاث على التخيير الا أنه في يمين
التحريم على الخصوص في التحرير ، وقيل على العموم بما يكون من
تحريم أو يمين ، فان لم يقدر على واحدة من تلك الفصال جاز له
الصوم فأجزاه على حاله •

قلت له : فالمغلظة في هذا الموضع وما أشبهه ما هي عرفني بها ؟

قال : فهي في قول المسلمين عتق رقبة أو صيام شهرين في تتابع أو
إطعام ستين مسكينا مخير فيما بينهما ، والله أعلم فينظر في هذا الموضع
مع ما تقدمه من قولي في هذا الفصل على أثر ما قاله هؤلاء المشايخ ،
فأنى في حال أخشى أن أكون فيه واهي العقل لما قد عرض لى من
كمد أحرق ما بى من كبد لوفاة ولد فيه ، أفجعنى شراقه ، فأرجعنى الا أن
الاله قاضى ، وأمره في خلقه ماض ، وعنه راض وإياه أسأله من فضله وجوده
وكرمه أن يجعلنى من أهل الذكر فينزلنى في مقام الشكر وأن يحملنى
الصبر فيدلىنى به أحسن الأجر لعسى أن ألقاه على ما يحبه فيرضاه انه
كريم منان •

* مسألة:

عن الشيخ صالح بن سعيد الزاملی : وسألته : هل اجماع على كفارة التغليظ في شيء سواء القتل والظهار ؟

قال : لا •

قال الشيخ جاعد بن خميس : صحيح وما أدراك ما كفارة القتل في موضع لزومها على ما كان من القتل هي تحرير رقبة من نساء أو رجال ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين في قول من لا يجوز أن يخالف في مقال •

فان عجز عن الصيام فالاختلاف في الاطعام ، وأما كفارة الظهار فتجزئ به تحرير رقبة من قبل أن يتماسا ، في ليل أو نهار ، فان لم يجد فصيام شهرين في اتصال ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا من غير ما تخير فيما بينهما على حال •

وما عدا ذلكما من يمين في تحريم الحلال أو على العكس من تحليل الحرام في دين الاسلام عن جهل أو علم أو بالله كاذبا أو على قطع لحق في ظلم أو ما يكون في لعنة من ربه أو خزي أو سخط أو قبحه أو خروج من دينه أو ما أشبهها في المعنى من مكفرة موجبة للنار ، يأتي بها في يمينه ، فالرأى في كفارته بين المرسلة والمغلظة في أحكامه لا مخرج لشيء من هذا ونحوه عنهما على من يحدث في أيامه ، الا أن التغليظ في كفارات الصلوات على رأى من أوجبها هو الذي يلزم فيها من أضاعها مع بابه من تخيير ، والصوم ما فيه ورأى في كفارته ولا ينبئك مثل خبير •

وما خرج عن هذا وأمثاله في الإيمان على شيء من أقواله أو ما يكون من أنواع أفعاله فلا يجاوز به المرسلة الى ما زاد عليها من تغليظ ، أو ما كان من قبل نذر أو قطع شجر فله ما فيه من كفارة على من فعله ، وقد مضى القول في ذلك •

✽ مسألة :

عن الشيخ الفقيه سعيد بن بشير الصبحي : وهل يجوز عتق الأتلف البالغ في الكفارات وعما يرضى به الموصى بعتق رقبة لم يسماها ؟

الجواب :

انى أحفظ في هذا شيئا ، وأخاف أن لا يجزيه عتقه وأنا طالب فيه الأثر ، وفي الأثر ، أن عتق اليهود والنصارى مختلف فيه عن اللازم ، ولعلمهم لا يعدون من القلفة أو أحدهما ، والله أعلم .

✽ مسألة :

وجدنا في رقعة ، وفيمن فرق الصلوات أو عن يمين وفيه شعير مثل ثلث أو ربع أو أقل فجائز على قول من يقول ان الشعير مثل البر ، وعلى قول من يقول ان الشعير مثل الذرة ، فلا يجوز اذا كان الشعير قدر الثلث فصاعدا ، وان كان قليلا قدر ما لا يمنع منه فلا يضيق ذلك فحكمه على الأغلب .

قال الشيخ جاعد بن خميس : والذي عندي في أنه مادام له حكم في نقص الثمن عن البر وحده فلا بد فيه من أن يلحقه معنى الاختلاف في جواز ما يجزى في مقداره لكل مسكين في تفريقه ، والله أعلم في ذلك .

✽ مسألة :

قيل والمتهم بفعل اللواطه أيجوز أيضا أن يعطى من تفريق الكفارات ؟

قال : نعم اذا كان فقيرا ويستعين به على أمر معيشتة •

قال الشيخ جاعد بن خميس : وان كان من له ورع في دينه ، أو من المستورين في حينه أصلح لمثل هذا فهو من الجائز له ، ولن أعطاه لأن اللوطة على ما بها من فحش ليسها بأعظم من الشرك ولا أشد ، وقد قيل بجوازها لن يكون من فقراء المشركين في غير موضع من آثار المسلمين ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع •

* مسألة :

وفي الصبي : اذا كان خارجا عن والده من يقبض له الذي له يعطى من كفارات الصلوات والده أم الذي يعوله ؟

الجواب :

تعطى له من يعوله اذا كان أمينا اذا لم ينفق عليه والده ، والله أعلم •

* الجواب :

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل في الصبي انه يسلم ما يعطاه من هذا الفقرة الى من يعوله من والديه ، أو وكيل أو وصي أو من يقوم به ان أمن على ما يدفع به اليه ، وفي قول آخر انه لا يسلم الا للصبي نفسه ، فاذا أخذ قبضه من يديه من يقوم به فأنفق عليه لا غيره من مصالحه وقيل فيه انه لا حق له في الكفارات فلا يعطى منها حتى يبلغ ، والله أعلم فينظر في ذلك •

* مسألة :

الزامل : وفي الغنى بمال غيره أيجوز أن يعطى من كفارات الصلوات والزكوات أم لا ؟

*** الجواب :**

لا يسمى الانسان غنيا اذا كان في يده مال الناس ، ولو كان معه قنطار ، وجائز أن يأخذ من ثفريق الكفارات اذا كان فقيرا ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : ما أحسن معنى ما قتاله في هذا لا غنى له في مال الغير الا من بعد أن يصير اليه ، فيكون له مقدار ما به يكتفى في حوله أو يكون له ما به يقضى من شيء ندر عليه بمنّ الله وحوله والا فهو على ما به من اسم الفقير لا يزيله عنه في ماله أو عليه ما ليس له ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع •

*** مسألة :**

وان أنفذوا التمر عند عدم الحب أو وجوده أ يكون ذلك للمسكين صاع منه أو فيه قول انه يكون بقيمة البر ، وما الذي يعجبك كانت قيمة صاع التمر مثل صاع البر أو أقل أو أكثر ؟

*** الجواب :**

قول لا يجوز ، وقول بالقيمة جائز ، وقول صاع من التمر عن نصف صاع من البر ، وقل صاعان من التمر ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الزاملى : وسألته عن الذى له رأس مال مما تجوز فيه الزكاة وعليه دين مثله أيجوز أن يعطى من الكفارة أم لا ؟

فأجاز ذلك وكذلك الزكاة •

قال الشيخ جاعد بن خميس : صحيح فهو حسن من قوله في ذلك •

✽ مسألة :

وسألته هل يجوز أن يوكل وكيلًا ليقبض له ما يعطى له من كفارات الصلوات إذا غاب الموكل عن البلد أم لا ؟

قال : ان وكله أن يقبض له من أحد معروف جاز ذلك ، وان وكله الا لمن أراد أن يعطيه أن يأخذ له من عنده ففيه اختلاف •

قال الشيخ جاعد بن خميس : والذي عندي في هذا أن الوكالة في قبض ما كان من معلوم قبل أن يأخذه ، فيكون له في يوم لا مخرج لها من الاختلاف في جوازها ، لأنه لا مما له في الأصل فيمنع من يده من صرفه الى غيره بالعدل ، وأما أن يكون في أخذ ما سيعطى متى ما كان من عند من أراد أن يدفع اليه ، فعسى أن تكون غير واقعة على شيء ، ولعلها لا تتعزى من أن يجوز عليها الرأي في ذلك •

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن يفرق حبا عن كفارة صلاة وأعطى ستين مسكينا ثم فضل من الحب شيء كيب يصنع به ؟

قال : هو للورثة الا أن يكون نقص من الكيل ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : ان كان من مال الهالك فهو لهم على حال الا أن يكون لنقص في كيل أو مكيال والا فهو كذلك ، والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة :

عن الشيخ أبي زكريا يحيى بن سعيد : فيمن كان عليه أيمان قد حنث فيها ، وهل يمكنه الحب فهذا يجزيه أن يحسب مبلغ الحب ويحسب سعره ويخرج عن ذلك ذهابا أو فضة بالقيمة أم لا يجوز ذلك ؟

* الجواب :

مختلف في جواز ذلك على ما وجدت ، فبعض أجاز ما وصفت من تسليم القيمة ، وبعض لم يجزه الا الحب أو التمر ، وبعض لم يجز الا الطعم كما قال الله دون العطايا ، والله أعلم .

قال الشيخ جاعد بن خميس : وبعض لم يجز التمر في تفرقه الا الطعم ، وكله من قول أهل الذكر والله أعلم فينظر في هذا مع ما قلته في هذا الفصل ، على ما به من المسائل فانه قد جرى على غير فكرة لعجلة صرفتني عن ذلك ما بى من كدرة في العقل ، والله أسأله أن يوفقني في القول والعمل لاصابة العدل ، انه ولى ذلك والقادر عليه .

* مسألة :

ومنه : وسألته عن الذى يعطى لزوجته من كفارات الصلوات ، وقال لها ترانى أعطيت لك كذا وكذا من كفارات الصلوات ، فقالت اجعله في البيت أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : ان كان استقبضته من بعد ذلك مثل أن طحنته أو حبزته فقد استقبضته ، ويجوز ذلك ، والله أعلم .

قال الشيخ جاعد بن خميس : وهذا من أمرها له به فعسى أن يجوز فيه مهما كان أراد به من قبول أن يكون معنى في الأمر بقبضه ، فيجوز لأن يصح لها على قول ، وفي قول آخر حتى تقبضه هي والا فهو على حاله ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع .

* مسألة :

وفيمن يرضع بعد السنتين ، هل يجوز أن يعطى كفارة الصلاة أم لا ؟

*** الجواب :**

الا الاطعام لا يجوز الا من أخذ حوزته أن يعطى فجائز والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : صحيح لأنه لا يجوز من لا يأخذ حوزته أن يطعم ، وأما أن يعطى في هذا الموضع من قبل أن يفطم على هذا من أمره فعسى أن يجوز من بعد أن يأكل على قول من أجازة في الفطيم فصاعدا ، والا فلا جواز لمن لا أكل له قولاً واحداً ، والله أعلم في ذلك •

*** مسألة :**

ومنها : وقوله ان فعلت كذا فمالى لفلان أو للمسجد الفلانى أو للقبر الفلانى أهذا يخرج مخرج الاقرار ، ويثبت عليه أم يخرج مخرج اليمين ويثبت أيضا اذا حنث فعل أم كيف يكون معناه ؟

*** الجواب :**

وبالله التوفيق : ففى ثبوته لفلان أو للمسجد على هذا اللفظ اختلاف ، وأما الفقير فلا نعلم ثبوته فان قصد بذلك اليمين فعليه كفارة يمين ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : ان فى ثبوته للمسجد أو لفلان على هذا من قوله اختلافا ، وعسى فى القبر أن لا يبعد من أن يلحقه معنى ما به من رأى فى ذلك رجع •

*** مسألة :**

الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد : ومن قال : عليه لعنة الله ان فعل كذا وكذا ما يلزمه ؟

قال : يلزم اطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيام ان لم يجد
الاطعام .

قال : الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل هذا ، وقول آخر أنه
مخير فيما بينهما ، وقيل باطعام عشرة أو صيام عشرة أيام مخير فيهما ،
وقيل : بكفارة التغليظ على ما هي به ، وقيل بصيام عشرة أيام .

وفي قول آخر : ثلاثة أيام وقيل بكفارة يمين مرسلة : وقيل
لا كفارة عليه الا أن يريد به اليمين ، فيلزمه أن فعل فحنت والا فلا موضع
لشيء من هذا على حال ، والله أعلم فينظر في ذلك .

✽ مسألة :

عن الشيخ جاعد بن خميس الخروصي رحمه الله : وفيمن أراد
أن يخرج كفارة لزمته أو عمن أوصى بها ما الذي يجوز في الحب
أو التمر ، وما مقدار ما لكل مسكين من كل واحد منهما ؟

قال : قد قيل من البر انه نصف صاع ، ومن الذرة أربعة أسداس
ونصف .

وقيل بثلاثي صاع من الجيدة وثلاثة أرباع صاع من الوسطة ،
ومن الشعير مثل البر ، وقيل صاع وقيل مثل الذرة .

ومن الدخن ما يكون له من قيمة البر ، وقيل خمسة أسداس
صاع ، وقيل بالمانع من جوازه .

ومن ذرة الباطنة صاع ، وقيل ضعف الذرة الجبلية ، ومختلف في
التمر : فقيل بجوازه على حال وقيل لا يجوز الا لمن لا يجد حبا ، وقيل
لا يجوز الا في موضع ما يكون التمر قوتا لهم ، وقيل ان يجوز بالقيمة

من الحب ، وقيل لا يجوز على حال ، وعلى قول من أجاز له فإن فرقه
فالصاع مجز لكل فقير ، وقيل بمكوك ، وقيل بقفيز ، وقيل صاعان •

وعلى قول من يذهب الى القيمة فيكون له على رأيه مقدار ما
يلبغ اليه ان كفاه الأكلتين ، والا فلا بد له منهما ، وإن أطعمهم مرتين
غداء وأخرى عشاء أو على العكس ، وهذا في ترتبيهما فقد أدى ما
عليه ، ولا نعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فالتفرقة هي الأصل في الكفارة أو الطعم أم هما سواء
في قول أهل العدل ؟

قال : ففي قول الله ما دل على الاطعام لا على ما عداه من
التفرقة لما جاز من الطعم ، فانها رخصة لمن رآها فجائز له أن يعمل
بها ، والا فهي من المختلف في جوازه ، وعلى من قدر في مثل هذا أن
ينظر فيعمل فيه على ماله أو عليه ، وإن كاف القول بالاجازة أكثر
ما في ذلك •

قلت له : وما حد من يجوز له أن يطعمه أو يدفع اليه فيجزيه
لأداء ما عليه ؟

قال : قد قيل في طعمه أنه لا يجزيه الا من يأخذ حوزته من الطعام
فصاعدا اما دونه في حكم ، وإن أتى أن يطعم فاختار أن يفرقه
جاز من بعد أن يفطم على رأى من يخير للتفرقة فيعطى له من يكلفه ان
أمنه ، وقيل حتى يأخذ حوزته ، وفي قول آخر حتى يقيض فيدفع ما
صار له الى من يعوله ، وقيل ، لا يجزى حتى يبلغ فيجوز على حال
والا فلا حق له في الكفارة قبل ذلك •

قلت له : فإن دفع للصبي على قول من أجاز له مقدار ما مثله
يجزى فيصح لمن فعله في الأصل ؟

قال : فعسى أن يختلف في جوازه من بعد أن يكون في حد من يؤمن على حفظه من الضياع وعلى انفاذه فيما له من المصالح ، والا فلا جواز له في العدل ، وينظر في ذلك •

قلت له : فالوالد يجوز أن يعطى لوالده ، وكذلك الوالدة لوالدها ؟

قال : ان كانا بحال من يجوز أن يؤمنا على ما يدفع له به على أيديهما ، وقيل ان الوالد يعطى لولده الصبي على حال ، وان لم يكن ثقة جاز لمن فعله ولو صرفه الوالد في منافع نفسه ، فهو البراءة لمن عليه الا على قول من يمنع أن يعطى أحد لغيره •

وقول من يقول : حتى يقبض بيده ، وقول من يقول في الصبي أنه لا حق له في الكفارة حتى يبلغ ، والا فلا يبريه من سلم اليه •

قلت له : وعلى قول من أجاز به بالغير غاليثيم الى من يدفع ما يعطى له ؟

قال : فالى من يقوم بأمره من وألدة أو وصى أو وكيل أو محتسب في موضع جوازه ان كان ثقة والا فالمأمون على قول في ذلك •

قلت له : فالوالد ان قال : إن له أولادا فطلب أن يعطى لهم أيـجوز على هذا أن يقبل قوله وان لم يصح له بغيره أم لا ؟

قال : فعسى في الاطمئنانة لا في الحكم أن يجوز لمن نزل اليها لما قد عرفه بها من الامانة أو كان معه بحال من لا يتهمه بالخيانة ، والا فلا جواز له في ذلك •

قلت له : فالبالغ يدخل عليه القول بالمنع والاجازة في أخذه البالغ أم لا ؟

قال : نعم هو كذلك ، ولا بد فيه من ذلك •

قلت له : فالرجل في أخذه لزوجته على هذا يكون لا على غيره ؟

قال : هكذا عندى لعدم ماله من مخرج عن ذلك •

قلت له : فهل من قول أن تدفع اليه ماله ولزوجته والأولاده الذين في عوله جملة ، أو على الانفراد كل أو يجيزه به فبراً مما عليه ؟

قال : نعم قد قيل لجوازه في الأثر وأنه عن الشيخ أبى المؤثر رحمه الله •

قلت له : فالوكيل في قبض لمن وكله في هذا يجوز أن يكون مقامه ؟

قال : فعسى أن يختلف في جواز ما وكله أن يقبضه له أو أمره به من معلوم ، والا فالوكالة واقعة على غير شيء فأنى يصح منه على هذا في يوم ، وليس هو في الأصل من الحق الذي يمنع من صرفه عنه الى غيره الا على ما جاز من رأى في العدل ، وانما هذا في وجوبه على من يلي به لغير معين من الفقراء المساكين ، ولا نعلم أن أحدا يقول بغيره من فقهاء المسلمين ، اذ ليس في موضع الرأي ولا في الدين على حال فاعرفه •

قلت له : فهل له في طعمه أو تفريقه أن يعطى من كان من فقراء أهل الذمة أو القوم أم لا ؟

قال : قد قيل بجوازها في فقراء أهل القبلة على العموم لمن كان من أهل دعوة الحق أو القوم ، ومختلف في أهل الذمة لرأى من يقول بالمنع ، ورأى من يقول بالاجازة ، ويعجبني في فقراء المسلمين من أهل دعوة الحق أن يكونوا بها أحق ما وجدوه ، وبعدهم من كان من فقراء قومنا •

وان جازوا على الابتداء ، ثم من كان من أهل الذمة من المشركين آخر ما يدفع اليه على قول من أجاز له عليه ، فان قضى في هؤلاء ما قد لزمه من هذا ، أو على يديه مختار لم أقل فيه بغرم ولا بلزوم اعادته في حكم ، فاقطع به عليه لأنه قد بلغ الى الفقراء فجاز لأن يبرأ بهم على قول بعض الفقهاء الا لما منع حق من جوازه على حال والا فهو كذلك ♦

ومن أخذ بقول جاز له أن يعمل به في حينه لم يجز أن يخطيء في دينه ، وهذا كأنه في ظاهر أمره قد تعلق في اخراجها لهؤلاء بما لا مخرج له من الصواب في الرأي علمه أو جهله فوافقه فهو ذلك ♦

قلت له : فهل له أن يعطى الواحد من كفارتين أو من كفارة واحدة مرتين أم لا ؟

قال : قد قيل ان يعطيه من كل واحدة مقدار ماله لا ما زاد على ذلك ♦

قلت له : فان فرقهما معا فأعطى كل واحد منهما مقدار ماله حتى على هذا من قصده لهما ؟

قال : قد أتى على ما قد لزمه فقضى ما عليه فرق ما بينهما في تفريقه أو جمع على هذا فلا بأس لعدم فرق ما بين ذلك ♦

قلت له : ويجوز له في الواحدة أن يفرق بعضها ويطعم ما بقي منها ؟

قال : قد قيل في هذا بالمنع والاجازة فهما قولان لمن قالهما في ذلك ♦

قلت له : في الطعم أن يفرقه في مرار عدة حتى يتمه فيجوز له في
الواسع والحكم أم لا ؟

قال : قد قيل فيه بالاجازة ، وقيل بالكراهية ، وقيل بالمنع من جوازه
الا لعجزه فيضطر الى ذلك •

قلت له : فالشيخ الكبير اذا صار في حد من لا يأخذ جوزته مثل
الطفل الصغير وكذلك المريض ؟

قال : فعسى في هذا أن لا يجزيه ما كان من طعمه فأما اعطاؤه
فهو على ما به من الاجازة في حكمه ، إذ ليس هنالك ما يدل على المنع
من جواز ذلك •

قلت له : فان نسي فشك في كفارته أنه قضاها أم لا ؟

قال : فهي عليه حتى يصح معه أنه قد خرج منها ، وهذا
هو الحكم في ذلك فاعرفه •

قلت له : فالكفارتان ان أخرج أحدهما ونسى فشك أيهما التى
أخرجها ؟

قال : قد قيل ان له أن يوقع نيته على أحدهما فيقضى الأخرى
منهما ، وفي قول آخر كانتا سواء أوقع نيته على الباقيّة فأخرجها ،
وان اختلفا فالاحتياط أن يقصد الأحوط ليدخل فيها ما دونها ان كان
لها مدخل في ذلك •

قلت له : فان شك أنه لزمته كفارة فأخرجها محتاطا ، ثم ذكرها
أيجزيه عنها ما قد أطعمه أو فرقه أم لا ؟

قال : فعسى أن يجزيه على هذا فلا إعادة لأنه قد أداها لما
لزمه فجاز ولا زيادة على ذلك •

قلت له : فالبر والذرة والشعير ان أطعمهما خطأ أيسح له
فيجزيه أم لا ؟

قال : نعم لأن كل واحد منهما على انفراده مجز له في ذلك •

قلت له : فان فرق ما بين المساكين فأطعم كل فريق صنفا من
هذه أو فرقته كذلك ؟

قال : لا بأس عليه فاني لا أعلم أنه يمتنع من ذلك •

قلت له : ويجوز لمن لزمه في طعمه ، لهم أن يجعل مع الخبز تمرا
أم لا ؟

قال : نعم على قول من أجازته في ذلك •

قلت له : ولابد في الاطعام من أن يكون معه شيء من الادام والا
فلا يجزيه ؟

قال : هكذا عندي لأنه أكلتان في قول المسلمين ما دومتان فلا بد
من ذلك •

قلت له : فان فرقها على الفقراء أيجزيه على قول من أجازته
وان لم يكن معه شيء من الحلال أم لا ؟

لا أدريه في هذا الموضع شرطا لجوازه أبدا اذ لا يصح في
قول ، ولا عمل ، وانما يشترط في الطعم لا في غيره على ما جاز في
الواسع أو الحكم رايا لمن قاله في ذلك •

قلت له : فالحب في أنواعه كله مجز لمن أطعمه أو فرقته ؟

قال : فالبر والذرة والشعير هي التي لا أعلم أنه يختلف في جوازها ،

وما عدا هذه في الأطعمة من أنواع الحبوب على اختلافها ، فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في ذلك •

قلت له : فالتعلس من قبل أن يزال قشره ؟

قال : فهو دون البر ، وخير من الذرة والشعير ، وعلى هذا فيعجبني أن يرد الى القيمة لمعرفة ما يبلغ منه في ذلك •

قلت له : فالأرز على هذا يكون في رده الى القيمة من البر وما أشبهه في الاجازة والقول في الدخن كذلك أم لا ؟

قال : نعم ان صح بأنهما كذلك على رأى من أجازهما في ذلك •

قلت له : فان زاد الدخن على الشعير في القيمة ، هل يكون في هذا مثله أم لا ؟

قال : قد قيل هذا فيجزى على قياده نصف صاع على قول ، وثلاثة أرباع صاع على قول آخر في ذلك •

قلت له : فان كان في البر شيء من الشعير قدر نصفه أو ثلثه أو ربعه أو أقل أو أكثر هل له أن يجعله مثل البر وحده في تفريقه أم لا ؟

قال : نعم على قول من يجعلهما سواء ، وأما على قول من يفرق بينهما فليس له الا أن يكون في معنى ما لا حكم له لما به من قلة ، فحينئذ يجوز أن لا يمنع من ذلك •

قلت له : فان جعلها مثل الذرة أو الشعير ؟

قال : هكذا عندى اذ هو خير منها فلا أحد ما يمنع من جواز ذلك •

قلت له ويجوز له أن يخرجها في غير بلده أم لا ؟

قال : نعم لأن في الأثر ما يدل على أنه أينما أخرجها جاز له
فأجزاه ♦

قلت له : وهل له أن يطاب الرخص في السعر من أي موضع يجده
أم لا ؟

قال : قد قيل انه لا يطلبه ، وقيل بجوازه وهذا أصح اذ لا أحد
ما يمنع من ذلك ♦

قلت له : فان كان من قوم لا طعام لهم إلا السمك أو اللحم أو اللبن
أو ما يكون من يقول الشجر أو مالها من الثمر ولا ادام لهم غير الخل
أو ما يكون من نحوه ، فهل له أو عليه مع القدرة في يوم أن يطعمهم منه
أم لا ؟

قال : فعسى في هذا أن يجوز له فيجزيه اذ ليس عليه الا أن
يخرجها من أوسط ما يطعمه أهله لا غيره في قوله من لا يجوز أن يشك
في عدله فاعرفه ♦

قلت له : ولا بد له من أن يخبرهم بأنه من كفارة ؟

قال : هكذا عندى في موضع اطعامه لئلا يأكلوا مما دون الشبع
تادبا لظن منهم أنه على وجه التطوع لما أرداه به في أيامه وان فرق
ما عليه فأخبرهم فأفحش من أمره وان تركه فليس هو من اللازم في
شيء ان صح ما أراه فيه ♦

قلت له : فإن أخبرهم فأكلوه عليه أن يسألهم هل يشبعوا أم لا ؟

قال : هكذا في مجده جاء في الأثر ، ويعجبني من طريق النظر أن

لا يلزمه في هذا الموضع حتى لا يكون لعله حتى يكون لن قربه اليهم
بقية من أكلهم ، فيحتمل أن يكون دون ما يحتاجون •

قلت له : وما ساس من حبه أو تمره أيجوز له أن يخرج به في
كفارته فيجزيه أم لا ؟

قال : قد قيل إنه يعطى من الوسط لا ما دونه ولا فوقه الا أن
يتفضل به من عنده فله فضل مازاده ، ولا يتعمد ما ظهر له فساد ، فإنه
لا يجزيه ، وفي قول آخر أن المراد بالوسط في الآية الكريمة هو الأفضل
رأيا لن قاله في ذلك •

قلت له : فان أطعمهم في زمان أكله البر ذرة ؟

قال : قد أتى ما لا ينبغي له : وان لم أر عليه اعاد فهو كذلك •

قلت له : فان أخرجها مما يأكله برا وذرة وشعيرا ما القول فيه ؟

قال : فهو الذي عليه لا مازاد على ذلك •

قلت له : فان أعطى الواحد من هذه كلها مقدار ما جاز والا بأس
عليه ؟

قال : نعم قد قيل في هذا بجوازه فهو مجز له في ذلك •

قلت له : فان قدر في يومه على أفضل ما في يديه أيلزمه أن
يخرجها منه فيكون عليه أم لا ؟

قال : فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في لزومه لقول من يقول في
الوسط الأوسط أنه هو الأفضل في تأويله ، وقول من يقول فيه
بالوسط من طعام العامة ، ولعله في هذا الموضع وأنه لحسن المعنى في
هذا ، وما زدته عليه من ذكرى لموضعه فهو من عندي لما أراه فيه

مع ما بي من مخافة أن يكون من تبدليه لرده به من عمومه الى ماله
خصوص في ذلك ، والغالب على ظني في إفراذه أنه كذلك .

قلت له : فان جمع ما بين الأكلتين في يوم واحد هما صباحا
والأخرى رواحا أو فرقهما في أربعة أيام أو يومين غلاء أو في عشاء
أو ما يكون نحو هذا ؟

قال : قد قضى ما عليه فأجزاه على حال لأنه راجع لمعنى واحد ،
فهو كذلك الا ما يكون في تعجيله من فضل زائد على من توانى لا لمانع
جواز أو عدل ، وقيل بالنهي عن تفريقه الا لعدم من يطعمه وينظر في
ذلك .

قلت له : فان فرقها على الفقراء فهل له أن يأكل من يد من أعطاه
منها أو رجع اليه ميراثا أم بالشراء أم لا ؟

قال : قد قيل في هذا كله أنه مما يجوز له ، وفي قول آخر أنه
لا يأكل من كفارته واذا منع من أكله لم يجز له أن ينتفع به في شيء
على حال لعدم حله ، وعلى قول من أجاز له في الأكل فعسى أن يجوز
في كل مباح في الأصل .

قلت له : وما رجع اليه بالشراء أو على مزيد من أخرجه له
من الفقراء ، فهل له أن يجعله في كفارة أخرى هي عليه أم لا ؟

قال : قد قيل انه ليس له أن يجزيه في كفارة ثانية هي عليه ،
ولا أعلم أن أحدا يقول بغير هذا فيه الا أنه على قول من يرخص في
أكله من عند من صار له عطاء فيجيزه له في حياته شراء أو بعد
وفاته ميراثا لا معنى لأن يمتنع من جوازه بدله فيما له أو عليه من
بعد أن يرجع اليه على ما جاز فيه من عدله رأيا لمن قال بحله .

وقد مضى من القول مادل على هذا كله فكيف على قياده يمنع من جواز إنفاذه في كفارة أخرى على الخصوص من عموم ما أجاز به فيه ، من بعد أن صار له ، فأى فرق بينه وبين ما يكون في يده من نوعه وقد عاد اليه فدخل في يديه على قوله يجوز إن أجرى ما به على هذا من رأيه أن يجوز له أن يكفر به ما قد لزمه كما جاز له أن يكأله من عدا من أعطاه الا لئلا تمنع من جوازه ، والا فهو كذلك لعدم ما يدل على غير ذلك •

قلت له : وما عندك في هذا عرفنى به تؤجر عليه ؟

قال : فهذا ما عندى فيه من قول بالمنع من جواز أكله ، وقول بالاجازة فحله مع ما يقتضى في هذا كل واحد منهما في أخذه وبذله من إباحة أو حصر ، وعلى قول من أجاز به فعسى أن يكون أجرى أن لا يمنع من أن يخرج في كفارة أخرى ، اذ ليس في هذا لما يدل على فساد في أصله لرأى من يقول بجواز شرائه وارثه وأكله ، لعدم ما يوجب تحريمه ، فعسى ، في الاجازة أن تكون هي الأدنى أو يصح ، فيجوز لأن يمنع على هذا القول من بعد أن يرجع اليه على ما جاز أن يخرج في شيء مما له أو عليه بغير دليل وما لهذا من سبيل •

وما عرض لى على هذا الرأى من نظر ، فان صحح والا فالأحوط به أن يرد الى ما جاء فيه من أثر ، والله أسأله أن يزيل عن قلبى ما به في من كدر •

قلت له : وما كان من كفارة لغيره الا أنه على يديه ما القول فيما يرجع اليه من يد من صار له ؟

قال : فهذا موضع ما قد أجزى له بعدل لعدم ما يدل على المنع من جوازه في أكل أو ما أشبهه من فعل في أخذ أو بدل من بعد أن صار له على ما جاز ، والا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : وما فرقه من الكفارات على الفقراء غيره لا عنه ، فاشتراه هو من عندهم بعد التفرقة وأراد أن يفرقه في كفارته ؟

قال : قد قيل فيه بجوازه فلا بأس عليه في هذا على رأى من أجاز التفريق في ذلك •

قلت له : فهل له أن يستعين في تفريقه بمن أعانه أم لا ؟

قال : فإن كان في حضرته أو بمشهد ممن يقوم في حضوره بمقامه في تفريقه ، والا فلا يجزيه إلا ثقة وما دولته من مأمون فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في جوازه على يديه ، وما دونهما فلا يجزيه في عدم صحة عدله إلا أن يصح معه أنه بلغ إلى أهله والا فهو على أصله من لزومه في حكمه في مواضع ما غاب عن علمه ، ولم يقم له فيه حجة يبرأ بأدائها في الواسع أو الحكم مما عليه فبقى على حاله لازماً له في ماله •

قلت له : وما حد من يلزمه في كفارته أن يطعم أو يكسو أو يعتق ويجوز له أن يصوم في موضع ما لا تجيز له فيما بينهما ؟

قال : قد قيل في الكسوة والعنق والاطعام أنه على من قدر عليه عليه لعناؤه ، والارجع الى ما يكون من الصيام حال فقره بدلا من الطعام ، وهذا ما لا يختلف على حال فيه بجوازه فيما له أو عليه •

قلت له : وما الغنى الموجب في كونه لبدل ما في يديه من فضل الأداء ما عليه من كفارة يخرجها للفقراء ولعدمه في يوم يلزمه ما بها من صولم ، فيجوز له ما يكون من مال لأهل الفقر خاصة في اجماع أو على رأى جاز له أن يعمل به في حال ؟

قال : فهو أن يكون له من غلة ماله أو من الدراهم أو ما يكون من الذهب أو الفضة ما به يكتفى في حوله ، ولأن هو في لازم عليه

أو يكون له وغنى في صناعة أو ربح تجارة أو ما أشبهه من شيء عرفه في حال من بعد الوفاء لدينه ولضمانه وتبعاته ، فيبقى في يديه مقدار ما به يقضى في زمانه من هذا ما عليه •

وقيل : حتى يفضل منه عشرة دراهم ، وفي قول آخر خمسة عشر درهما ، وقيل عشرون درهما ، وقيل مائة درهم ، أو قيمتها في كل قول من هذه الآراء والا فهو الفقير في اسمه المقتضى في أحكامه لجواز صيامه بدلا من أطعمته مع ما يجوز له من شيء يكون للفقراء خاصة في الاجتماع أو على رأى في موضع الاختلاف بالرأى في ذلك •

قلت له : فإن كان له ما لا يحتاج اليه من آلة أو سلاح أو آنية أو ما يكون من متاع لا حاجة لديه ؟

قال : فهذا قليل فيه أنه يباع الأداء ما يكون من هذا عليه ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فإن لم يقدر في حاله على أدائه طعاما أو كسوة أو عتقا إلا أن يبيع من أصل ماله ؟

قال : فعسى أن يلحقه الاختلاف في لزومه ما بقى في المال ما يكفيه ، ولن يلزمه أن يموئه من العيال •

قلت له : فإن هو أطعم في غناه بعض ما عليه ، أو فرقته ثم اقتفر قبل تمامه ؟

قال : فليرجع الى ما يلزمه من صيامه ولا بد من ذلك •

قلت له : فإن حدث له غنى في أيامه ؟

قال : فليجمع من الصيام الى ما يلزمه لغناه من العتق أو الكسوة أو الاطعام •

قلت له : وعليه في فقره أن يأخذ من الزكاة يمينه لازم له مع القدرة

قال : لا من أجل أنه فقير من المال والصيام مجز له على حال •

قلت له : ومالم يؤده في زمانه من كفارة الأيمانه حتى مات فصح عند وارثه أنه بعد عليه الا أنه لم يوص به ؟

قال : فهو في ماله ، وقيل لا شيء عليه •

قلت له : فان أوصى به ؟

قال : فهو في ثلثه ، وقيل في كله ، والله أعلم فينظر في عدله خوفا من الخطأ مابى من تغيير بال ، ثم لا يؤاخذ منه الا الحق ، فان غيره لا يجوز على حال •

* مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس : وفيمن عرف خط أحد على ما اعتاده من معرفة خطوطه ، فوجد خطأ وفيما عنده أنه خطه بلا شك يخالجه في معرفته ، الا أنه لم يحضر حين كتابته لينظر ذلك بعينه ، فحلف أن هذا خط فلان أهذا غيب ويحنت أم لا على هذه الصفة ؟

قال : يخرج معنى في حنثه لاختلاف على هذه الصفة •

قال : الصبحي : لم أحفظ هذه المسألة بعينها مرسومة في الأثر الا أنى ناظرت فيها بعض أهل العلم ، فقال لى : ان ذلك لا يجوز لأنه يخرج على معنى قطع الشهادة بالغيب والقول بغير العلم ، ولا تجوز الشهادة الا بعد العلم يقينا ، وقد قال الله : (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « على مثلها فاشهدوا » وأوما الى الشمس ، وناظرت فيها غيره فاشار بجواز ذلك على معنى ما

يتعارف من اطمئنانة القلوب ، وكلا القولين جائز ومعناهن في الأثر
موجود ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الصبحى : وكم يعطى المسلمين من حب العلس للكفارة ؟

قال : يعطى منه مثل البر ، ولم أعلم أن أحدا قال فيه بغير
هذا ، وفي بعض الكتب أن العلس ضرب من الحنطة ، وهذا في الخاطر
من الثبن والدابس ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفي السلاح والماعون الفاضل عن الاستعمال المدخر للحاجة
إذا كان لو باعه يصير به غنيا ؟
فحكمه الغنى بذلك والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن جواب سيدنا الفقيه مهنا بن خلفان بن محمد رحمه الله : قد
عرفنا الاختلاف بين الفقهاء الأسلاف في وجوب الحنث على من حلفت
في الغضب والنسيان ، فمنهم من عذره في هذين الوجهين ، ومنهم من
أوجب عليه الحنث فيهما ولم يعذره منه ، وفي قول الحالف أن يكون
دينه دين البانيان في يمينه ، فالبانيان هم أهل شرك وأخاف أن تكون
عليه كفارة التغليظ ان حنث في يمينه •

وأما قوله بيمينه أن تكون قبلته الى المشرق فلا أرى وجوب الحنث
عليه بقوله ذلك ، لأن وجوب قبلته الى المشرق ممكن جوازها ، وذلك بدليل

قوله تعالى لنبيه وأمه من بعده في استقبال القبلة : (فولّ وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) فقد أطلق لهم بهذا استقبالهم المسجد الحرام في جميع الجهات والمشرق داخل في ذلك ، اذا كان المصلّى في جهة المغرب عن الكعبة المأمور باستقبالها ، فمن أجل ذلك لم يجب عليه حنث في يمينه ان قبلته المشرق فيما عندي حسب ما بان لى ، والله أعلم •

* مسألة :

وعنه : ويوجد في بعض الآثار أن لكل مسكين نصف صاع أرز في انفاذ الكفارات ، والأشهر من قول المسلمين على ما عرفناه أن انقاذها من حب البر لكل مسكين نصف صاع ، والله أعلم •

* مسألة :

وعن رجل حلف لا يبيع هذا الجراب الا بسبعة دراهم ، ثم باعه بأقل من ذلك أو أكثر ، هل يحنث ؟

قا : أما ان باعه بأقل من ذلك فمعنى أنه يحنث في التسمية والمعنى ، وان باعه بأكثر فمعنى أن يحنث في التسمية وأما في المعنى فلا يحنث ، وهذا اذا كان مرسلا في يمينه بلانية ، فان كانت له نية فله ما نوى والله أعلم •

* مسألة :

ومن لزمته يمين كان عليه فيها العتق أو للكسوة أو الاطعام ، فلم يكفر حتى افترق ولم يجد السبيل الى ذلك ؟

لم يجزه الصوم والله أعلم •

✽ مسألة :

في الذي تحلف أنها لا أكلت هذا التمر ، فقال زوجها ولا بديله ،
فقال ولا بديله ؟

أنها ان باعت التمر بدراهم واشترت بها طعاما فلا حنث في أكله ،
وأما اذا بدلت به حبا أو تمرأ أو أكلته أنها تحنث ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن امرأة حلفت ثلاثة أيمن وقبحت وجهها أربع مرات ، ثم
ما يلزمها ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك في موضع واحد ، ومعنى واحد فيختلف
في ذلك فقال من قال : ان لكل عين كفارة من اللقبح ولليمين •

وقال : من قال : ان للقبح كله كفارة واحدة ، وللايمان كلها كفارة
واحدة •

وقال من قال : لكل ذلك كفارة واحدة •

وقال من قال : للقبح كفارة التغليظ لكل قبحة كفارة •

وقال من قال : للقبح كله كفارة واحدة بالتغليظ وآخر ما كان
من قوله أنها ان كانت على الاطعام فتصوم واحداً وعشرين يوماً لكل
كفارة ثلاثة أيام ، وان صامت كفارة واحدة ثلاثة أيام لكل ذلك ، واستغفرت
ربها وتابت أجزاها ذلك على معنى قوله ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن حلف لا يأكل من اللحم فأكل من الشحم ؟

حنث لأن الشحم من اللحم ، ومن حلف لا يأكل من الشحم فأكل
اللحم لم يحنث ، والله أعلم •

باب

في الذبائح والأشربة وما يحل من ذلك والصيد والدواب في ما يحرم وفي شرب المتن والقهوة وغيرها والله أعلم بالصواب

ويستحب أن يتولى الذبح من يحسنه بشفرة حادقة ورفق ورحمة ويستقبل القبلة بعد أن يضجعها ويذكر اسم الله عليها ، ويشحط شحطاً ولا يجوز جزاً فإن لم يستقبل القبلة بالذبيحة عند الذبح عمداً فقد قيل إنها لا تفسد وقد أساء والله أعلم .

* مسألة :

ومن نسي أن يذكر الله عند ذبيحته ؟

فلا تؤكل لقول الله تعالى : (فلا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وقيل جائز أكلها وإن حرك لسانه بذكر الله أجزأه ولو لم يجهر به وإن لم يحرك لسانه فلا يجزيه وبأى لغة ذكر الله من اللغات أجزأه ولو لم يحسن العربية ، والله أعلم .

* مسألة :

وان قال لا اله الا الله ، والله أكبر سبحان الله وأستغفر الله أو باسم ، أو صلى الله على رسوله ، وذكر الله بأى اسم من أسمائه ؟ فقد اجتزىء وكفى وكفى ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومن قطع الأوداج عند ذبحه ولم يذكر اسم الله ، ثم شق أذنها وهو يرى أنها قد ماتت وهي لم تمت بعد ؟

فانه يعود يذبحها ، وقيل تجرى المذبة في المذبح فيذبح ما أدرك ويذكر اسم الله ، فاذا تحركت بعد الذبح أكلت وان لم تتحرك فلا تؤكل ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن قطع رأس ذبيحته عمدا أو خطأ ؟

فان سبقته الشقرة فلا بأس ، وان تعمد لذلك فلا يأكلها ، وقول يأكلها ولا يأكل رأسها الذي قطع منها ، والله أعلم •

❖ مسألة :

واذا نسي الذابح أن يذكر الله الى أن أخذ في جذب المشحطة ، فذكر الله عليها هل يجزيه ذلك ؟

❖ الجواب :

ان كان بلغ بها من الذبح الأول بقدر مالا تعيش على مثله بالاعتبار فلا تنفعه التسمية بعد ذلك الا أن يذبحها من أسفل ، ويتحرك بعد الذبح والتسمية ، والله أعلم •

❖ مسألة :

لا يجزى ذكر الله الا من الذابح الا أن يتعاهدا على ذلك ، وقال ابن عبيدان : يجزى ولو ذكر اسم الله غير الذابح ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والرقبة كلها يجوز الذبح منها ، ومن ذبح دابة من غير المنحر والملبة فلا تصح ذكاته ، لأنه خالف السنة ، ولا يجوز الذبح من اللقفا ، فإن جعل الشفرة على حلق الدابة وجذبها فاحترفت الدابة فوقع على القفا خطأ فنحب أن يذبحها من أسفل بعد ذلك ، فإن تحركت أكلها والا احتاط بترك أكلها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وحسد الذبح الذى يكون ذكاة للدابة هو الذبح الذى لا تحيا على مثله فى الاعتبار ، ويكون فى موضع الذبح ، ومن ذبح بشماله فلا تحرم ذبيحته اذا ذكر اسم الله عليها ، والمأمور به الذبح باليمين ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن ذبح شاتين فسمى على الأولى ولم يسم على الثانية عمدا ؟ أكل الذى سمى عليها ، فإن أضجع الأولى وسمى وألقى السكين وأخذ الأخرى فذبحها فلا بأس بأكلها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن ذبح وشك أنه سمي أم لا ؟

فلا يأكلها اذا ذبح وهو شك فى التسمية ، وأما اذا ذبح وشك فى التسمية بعد الذبح وكان يدين بالتسمية فله أكلها حتى يعلم أنه لم يسم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

أبو سعيد : ومن أضجع شاة ليذبحها وسمى عليها ، ثم قامت

واشتغل بكلام أحد أو يحدد السكين على حجر ، ثم ذبحها من غير أن يسمى ثانية ؟

فلا يضره ذلك اذا كان قصد بالتسمية اليها للذبح ، ولم يخرج من حال ذلك الى غيره وان سمي ثانية فهو أحب الى •

وقال غيره : يجزئ اذا لم يتشاغل عنها بشيء من غير للذبح ، ويستحب أن لا يسمى الذابح حين يضع الشفرة على حلق الدابة ، وان سمي قبل ذلك لم نر قبل ذلك يخرجها ، والله أعلم •

* مسألة :

والشاة اذا كان لها رأسان فذبحت من أحدهما ؟

فأرجو أنه يجزئ اذا كان في غالب الظن أنها تموت من ذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن ذبح شاة فقطع الكرثة ثم تركها حتى تموت ؟

فلا تؤكل الا أن يقطع مع الكرثة أحد الوريدين فإنه يأكلهما ، وقول لا يجزئ حتى يقطع الوريدين مع الكرثة ، والله أعلم •

* مسألة :

وقيل في معنى قوله تعالى : (لكل أمة جعلنا منسكا هم ناسكوه فلا ينارئك في الأمر) أنزل الله هذه الآية حين قال مشركو العرب للمسلمين : أترعمون أنكم تعبدون الله ، ولا تأكلون ما قتله لكم يعنون الميتة وتأكلون ما قتلتم يعنون الذبح ، فالله أحسن صنعا أم أنتم ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن ذبح صيدا موثقا بحبل حفظا له عن التلف ؟

فلا بأس بأكله وهو ذكاة ، وإذا ذبح المحرم الصيد فلا يكون ذكاة ،
وعليه الجزاء لأنه منهي عن الذبح في إحرامه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن ثارت ذبيحته قائمة فذبحها ثانية ؟

فان كان قد ذبحها الذبح الذي لا تحيا منه ثم ذبحها لم يجز أكلها
لأنه أعان على قتلها وان كان ذبحها مما لا تموت منه جاز الذبح للثاني
لها ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن سرق شاة فذبحها وهي شاته ؟

فجاز أكلها وهو آثم بنيته ، ومن ذبح دابة ولم يخرج منها دم فلا
تؤكل والله أعلم •

*** مسألة :**

وإذا كان عند اليتيم طير فان وكيهه أو وصيه يذبحه ، فان لم يكن
فاحتسب له انسان جاز ذلك ، فان ذبحه له للوصى أو الركيل فجري
على الطير حال لم يجز أكله ، فلا ضمان عليه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وذبيحة المرأة الحرة والأمة واو لم تختتن أو كانت حائضا أو نفساء

أو يهودية أو نصرانية جائز اذا أحسنت الذبح ، وسمت ، والصبي قول
تجوز ذبيحته ولو لم يختتن اذا أحسن وسمى ، وكان من أولاد أهل
القبلة •

وقول لا تجوز حتى يبلغ • وقول : حتى يختتن ، وقول : حتى يعرف
الصلاة ، وقول : يأكلها الصبيان ولا يأكلها البالغون ، والله أعلم •

* مسألة :

ولا تجوز ذبيحة نصارى العرب اذا لم يقرءوا الانجيل ولا ذبيحة
الأقلف من عبد حر ، ولا ذبيحة من يترك الصلاة وتجاوز ذبيحة اليهود
والنصارى ، لو لم يختتنوا وقول لا تجوز ذبيحة اليهودى الأقلف لأنهم
يدينون بالختان ، وتجاوز ذبيحة اليسرائى الأقلف لأنهم لا يدينون بالختان ،
والله أعلم •

* مسألة :

واذا تحول اليهودى الى النصرانية والنصرانى الى اليهودية ؟
فلا بأس بذبيحته على قول ، والله أعلم •

* مسألة :

والسكران والمجنون والأخرس والأعجم لا تجوز لا ذبيحة هؤلاء الا أن
يتكلم الآخرس بالتسمية فجائز ، وكذلك الأكم الذى لا يفصح بالكلام
فلا أحب أن تؤكل ذبيحته ، وفي جواز ذبيحة الأعمى اختلاف ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

وما ذبح على الأصنام وذكر اسم الله عليه فلا تؤكل لقول الله تعالى : (وما أهل لغير الله به) وقول تؤكل اذا ذكر اسم الله عليها ، والنصراني اذا ذبح ذبيحة ، وذكر عندها ثلاثة آلهة منهم الله فلا بأس بأكلها اذا ذكر اسم الله عليها ، والله أعلم •

*** مسألة :**

واذا ذبح المسلم للمشركين وذكر اسم الله عليها أراد بها لآلهتهم ولو لم يرد فأنها تؤكل على الوجهين اذا ذكر اسم الله عليها ، فاذا ذبح لأهل الكتاب فوجد فيها ما يحرمونها به فقول هي حلال وقول لا تؤكل لأنها من غير طعامهم ، والله أعلم •

*** مسألة :**

واذا ذبح النصراني من الابل فجائز للمسلمين الأكل منها ، ولا يجوز لهم أكل ما ذبح اليهود منها لقوله تعالى : (الا ما حرم اسرائيل على نفسه) والله أعلم •

*** مسألة :**

واذا وجدت اللحوم أعضاء في أيدي أهل الكتاب من اليهود والنصارى ؟

فجائز للمسلمين أكلها ما لم يعلموا بتحريمها اذا كان سلماً للمسلمين حتى يعلموا أنها ميتة أو لحم خنزير أو أبل من ذبيحة اليهود ، وما يحرمه فعلهم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والصابئون في أكل ذبائحهم وتزويج نسائهم اختلاف : قول انهم فرقة من النصارى ويجوز منهم ذلك ، وقول انهم ليسوا منهم وأنهم مرة يصبئون الى دين النصارى ، ومرة الى دين اليهود ويقرءون الزبور ، وان كانوا كذلك فهم أهل كتاب ، والله أعلم •

✽ مسألة :

واليهودى اذا منع الجزية لم تؤكل ذبيحته لأنه صار محاربا للمسلمين ، ولم يكن من أهل الذمة ، والشحوم التى حرمت على اليهود من البقر والغنم اذا كانت من ذبائحهم أو من ذبائح النصارى ، هى حلال للمسلمين ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وذبيحة السارق لا تؤكل ولو كان مصليا وقيل لا بأس بأكلها ، وبعض قال لا أحب أكلها الا أن يعلم أنه ذكر اسم الله عليها ، فان ادعى أنه ذكر اسم الله عليها فلا يعجبنا تصديقه ، لأنه ليس في موضع التصديق ، وان سمع بذكر اسم الله عليها أو أخبره من يثق به جائر أكلها • فلا أدري أن الواو في قوله : وعلى قوله أنها عطا على قوله جاز أكلها أو ابتدائية ولم يأت بنية اللفظ ، والله أعلم •

وعلى قول من يحرم ذبيحة السارق وان وجدها ربها وباع لحمها وأراد الخلاص فعليه رد ما أخذه من ثمنها ، ولا يكفيه الحل في ذلك ، لأنهم يحلون ما حرم الله عليه •

✽ مسألة :

ومن ذبح مرة بعد مرة بمدية من غير أن يغسلها أو بمدية قد ذبح

بها مجوسى ولم يغسلها ففى ذلك اختلاف : قول انها تحرم لأن التذكية طهارة ، والطهارة لا تكون بنجاسة ، وقول لا بأس بذلك قياسه على البئر التى تنزح بدلو نجسة من غير نجاستها ، قول يجوز ذلك وتطهر البئر والدلو ، وقول لا يجوز والدلو تنجس البئر ، وقول يؤكل لحمها سوى المذبحة وما مسته النجاسة من دم أو غيره ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن ذبح بمديّة مسروقة ؟

ففى أكل ما ذبح بها اختلاف ، وأما المسمومة فلا يؤكل ما ذبح بها ، لأن السم يضر الأحياء ويعين على موت الذبيحة ، وإن لم يكن كذلك فلا أعلم معنى يوجب معنى الذبح ، والله أعلم •

❖ مسألة :

والذبيحة اذا أضجعها الذابح وهى صحيحة ؟

أكلت ولو لم تتحرك بعد الذبح ، وإن كانت مريضة لم تؤكل اذا لم تتحرك ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن رمى طيرا من أعلى جبل فأصابه وطاح الى الأرض ولم يصبه بشيء ؟

فجائز أكله وليس هو كالمتردى بغير رمى ، والله أعلم •

❖ مسألة :

والذابح اذا أمسك الدابة لئلا تترفس بعد الذبح حتى ماتت ؟

فان كان ذلك الامساك يعين على موتها في الاعتبار فهو من الأحداث
المفسدة لها ، وان كان لمعنى يرجو لها فيه السلامة أكثر من تركها ، وكان
لا يعين على قتلها ، ولا موتها فلا يبلغ به الى فساد عندي ، ويكره له
ذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن ظن أن ذبيحته قد ماتت فضرب عرقوبها فتحركت ؟

فانه يتركها حتى يعلم أنها قد ماتت ، وله أكلها الا أن تكون الضربة
قد أثرت فيها ، ومن شق ذنب ذبيحته ثم تحركت من بعد فهي حرام
بمنزلة الميتة ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن ذبح شاة فوق بيت فترفت وسقطت على الأرض وماتت ؟

فان كان موتها مع سقوطها أو ماتت ثم سقطت أكلت ولا يقع عليها
السقوط حتى تصير الى الموضع الذي استوت فيه •

قال أبو سعيد : قول ان كان التردى من قبلها فلا بأس ، وان كان
من غيرها فلا يؤكل ، وقول كله سواء هي متردية على حال ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن ذبح دجاجة أو طيرا فتركه الى أن طار وموقع ثم مات ؟

فانه يؤكل ما لم يغيب عنه أو يعين على قتله غيره ، وقول ان وقع
فارشا جناحه أكل وان كان قابضا لم يؤكل ، والله أعلم •

❖ سألة :

واذا كان الذابح لا يعرف الذبح الذى تحيا الدابة عليه أو تموت ،
فقال له من يعرف ذلك ان الذبح لا تحيا عليه ؟

فجائز أن يأخذ بقوله ولو كان غير ثقة ، والله أعلم •

❖ سألة :

والذابح الذى سمى بشئ من أسماء الله مثل العظيم والعليم
وسبحان ربه الأعلى ولم يقل باسم الله ؟

فقول : ان كان أحضر نية عند قوله أنه ذكر اسم الله فليأكلها
وحده ، وقول ان هذه تسمية ويجوز أكلها ، والله أعلم •

❖ مسألة :

والذا ذبح أعجمى اللسان وقال انه ذكر الله بلغته ، ولم يفهم
منه ذلك ؟

فان كان ثقة وقال انه ذكر اسم الله عليها أكلت ، واسم الله
بالهندية السمسال فمن ذكره عند ذبيحته أكلت ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وطير البحر لا يؤكل بغير تذكية فان ذبح ووقع فى الماء قبل أن
يموت فلا يفسد ، لأن لا يعينه على القتل ، وأما الذبيحة اذا وقعت فى
بئر فيها ماء قبل أن تموت فانها لا تؤكل لأن الماء يعينها على القتل ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن ذبح ذبيحتين فارتفعت أحدهما على الأخرى ، فاعتفرت المرتفسة ؟

فلا بأس بأكلها ، وإن اعتفرت المرتفسة عليها لم تؤكل إلا أن تدرك ذكاتها وتذكي ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وإذا غابت الذبيحة عن الذابح قبل أن تموت ووجدتها ميتة ؟

جاز أكلها إذا لم يجد بينها وبينه الليل ، وقول : إذا توارت عنه فلا يأكلها لأنه لا يدري ما حدث بها من العاهات التي تقتلها ، وقول : يجوز أكلها في الحكم حتى يعلم أنه قد حدث بها قبل الذبح حدث يعين على قتلها •

وإن غابت عنه فوجد بها أثرا تموت به مثلها أن لو كانت حية ، وكان هو ذبحها ذبحا تموت بمثله ، فلا يجوز أكلها وإن كانت لا تموت بمثله ففي ذلك أيضا شبهة وتركها أولى كان ذبحها في ليل أو نهار ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن رمى بسهمه صيدا فاشتغل عنه ، ثم تبعه حتى جنه الليل فغاب عنه ولا يدري هو قنه أم غيره ؟

فإن كان ذلك نهارا أكل ، وإن كان ليلا لم يؤكل والله أعلم •

✽ مسألة :

وإذا أكل السطور رأس ديك ؟

فقول : يجوز ذبحه من عنقه ويؤكل إذا أدركوا حياته ، وكذلك سائر الطيور ، وقيل : ذلك يجوز في الأنعام أيضا إذا ذكيت من أسفل وتحركت بعد الذبح ، وإن لم تتحرك لم يجز أكلها ، وإن تحركت منها بضعة ، ولم تتحرك منها شيء من جوارحها مثل يد أو رجل أو تطرف بعين ، أو تحرك أذن أو غيرها فلا تؤكل ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن أبان من الشاة أو البقرة رأسها أو رجليها أو شيءا من جوارحها بضربة ؟

فهى بمنزلة الميتة ، ويذكى الباقي الذى يلى موضع الذبح ، فإن تحرك حل أكله وإن لم يتحرك لم يحل ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ما صفة الجلالة من الأنعام والطيور ؟

هى التى تعتلف العذرة ولا تخلط معها شيئا وتحبس البقر والابل أربعين يوما ، والدجاجة ثلاثة أيام بلياليها ، والشاة سبعة أيام ، ثم تذبح ولا تحل بغير ذلك ، والجلالة لها يؤكل لبنها ولا يحج عليها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والدجاجة إذا لم يعرف أنها أكلت النجاسة فى وقت ما يراد ذبحها ؟

فلا بأس بأكلها ولا حبس عليها ، والتيس الذي يشرب بوله اذا لم يحبس ربه وذبحه وأكل لحمه فانه يطهر ما مس ذلك اللحم من آنيته وثيابه وعليه التوبة والاستغفار ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ أحمد بن مفرج رحمه الله : وفي رجل رأى شاة بحده أو بقرية تموت ، وجاره غائب فاحتسب له وذبحها له هل تحل له ؟

قال : لا تحم ذبيحة المحتسب والمخطيء والادل والمحتسب ، والله أعلم •

✽ مسألة :

في رجل له زوجة وعنده رأس غنم وكبش ، فقالت زوجته : تذبح للعيد الشاة ، فقال هو : ما تذبح غير الكبش ، فأمرت الزوجة البيدار فذبح الشاة ، والزوج غير راض الا أنه سكت ولم يتكلم ، كيف ترى في ذلك ؟

قال : هذه حلال ، وتذكية جائزة اذا ذكر اسم الله عليها ، وهذا على سبيل التوقع والعادة الجارية بين الزوجين ، ولا تشبه ذبيحة السارق والمعتدى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي ثور أو بقرة أو بعير نفر في البرية ، ولم يقدرُوا عليه الا أن يقتل بالنبل أو الرمح ، فان قتل بعد ذكر اسم الله عليه هل يؤكل ؟

قال : ان هذا مما يختلف فيه : والعمل أن ذلك في الأوباد الوحشية •

وقال صالح بن وضاح : اذا نفر البعير أو الكبش ولم ينل الا بما ينال به الصيد ، فهو بمنزلة الصيد ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ محمد بن عبد الله بن مازاد : وصفة حمار الوحش الحلال لحمه وهو أسود قصير الظهر والذنب ، لا يوجد بعمان ، بل يوجد بين الأحساء و عمان ، والله أعلم •

*** مسألة :**

واذا لم تغسل مذبة الذبيحة ولا منحرها ولا ييمم من عدم الماء ؟
فلا تؤكل وهي حرام في كلا الوجهين ، ورخص فيها بعض اذا بين منها الكرش وقطع منها موضع الذبح •

قال الشيخ أحمد بن ورد : اذا لم يجد ماء فانه يقود المذبة والكرش يرمى بهما ، وما بقى فهو طاهر حتى الأمعاء •

وقال غيره :

اذا لم ييممها فهي حرام ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وفي رجل ذبح دابة وجدها في زرع ، هل لصاحبها أكلها وما يلزمه لربها ؟

قال : يختلف في ذبيحة الغاصب : بعض حرّمها كذبيحة السارق ،

فألزمه جميع ثمنها ، وبعض أحل أكلها وألزمه ما نقص من ثمنها مذبوحة
عن ثمنها صحيحة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قيل ان اللحم اذا قطع واشتراه المشتري مطعا من عند من يجوز
شراء اللحم من عنده ، فوالسع له أكله الا أن يعرفه أنه من جنس المحرم
فلا يسعه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن اضطر الى لحم الكلاب لدواء ، هل له في ذلك رخصة ، واذا
كان الكلب ليس لأحد هل له أخذه ؟

قال : لا يخرج ذلك من قول المسلمين ، اذا لم يكن الكلب لأحد
جاز أخذه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وتذكية الأبل قد ورد فيها الأمر أنها تنحر في لبثها ، وأما البقر
فقد قيل فيها بالذبح والنحر جميعا ، وقيل بالذبح فقط ، وقيل تنحر
ولا تذبح ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفيمن يصيد الطير وغيره بالتفق اذا ألقى النصور ، وذكر اسم
الله على صيده أيجل له أكلها اذا وجدها ميتة ؟

قال : أما الصيد بضرب التفق اذا لم يدرك ذكاتها ، وتتحرك
بعد الذبح فهي حرام على ما أعمل عليه من القول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والذابح اذا قال : انه لم يذكر اسم الله على ذبيحته وأنه قطع رأسها عمدا يحرم لحمها بقوله أم لا ؟

قال : اذا كانت الذبيحة له فلا تحل ، وان كانت لغيره فلا يقبل قوله الا أن يكون ثقة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والذابح اذا نفخ الذبيحة ليسلخ اهابها هل فيه كراهية أم لا ؟
قال : لا أعلم في ذلك شيئا •

قال غيره :

في ذلك كراهية •

وقال الشيخ ناصر بن خميس : جائز نفخها عند سلخ اهابها الا أن بايع اللحم يعلم المشتري بذلك لئلا يغيره ، لأنها ترى أنها أسمن ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والذابح اذا نسي أن يذكر اسم الله حتى قطع رأس الذبيحة ما يصنع بها ؟

قال : يذبحها ثانية أسفل من ذلك الذبح ، فان تحركت بعد الذبح الثانى أكلت وان لم تتحرك لم تؤكل والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : ومن أجر أو أمر ثقة يذبح له ذبيحته وقال انه نسي أن يذكر اسم الله عليها أيلزمه تصديقه وتحريم عليه ذبيحته أم لا ؟

قال : الأحسن معنا أن لا تحرم لقوله عليه السلام : « عفى عن أمتي الخطأ والنسيان » ولعله قيل انها تحرم بذلك على قول من قال بتحريمها ، والله أعلم .

✽ مسألة :

الزاملى : وفي الذابح اذا قال عند الذبح : لا يداهن الله ، وأكبر لاه الحمد ، وقال : انه معتقد في ذلك أنه يذكر اسم الله على ذبيحته ، وانما قال بهذا اللفظ بجملة الألفاظ الصحيحة أتوكل ذبيحته أم لا ؟

قال : اذا لم يقل لا حتى يقتضى النفي فعندى أنه لا بأس بأكل ذبيحته لأنه قد ذكر اسم الله لأن في عامة الآثار اذا ذكر اسم الله على الذبيحة على أى وجه كان الذكر ، قصده الذبح كفاه ذلك ، وحلت ذبيحته ، وان كان نفي الألوهية ولم يستثن فلا تؤكل ذبيحته ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن ذبح ذبيحة فنسى أن يذكر اسم الله عليها حتى فرغ من ذبحها ، ثم ذكر بعد ذلك فذكر اسم الله عليها بعد الذبح قبل أن تموت أتحل ذبيحته على هذا أم لا ؟

قال : لا تحد الا أن يبقى من مذبحتها شيء فتجزى عليه السكين

ثانية ، ويذكر اسم الله عليها ، وتتحرك هذا أسلم في طريق المورع اذا كان الذبح الأول تموت بمثله ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفيمن استأجر غير ثقة لذبح شاة فلم يسمعه يذكر اسم الله عليها عند الذبح ، وهو حاضر أيحل له أكل لحمها أم لا ؟

قال : ان أهل القبلة مأمونون على ذلك ، وجائز له عندئذ أكلها حتى يعلم أنه لم يذكر اسم الله سرا ولا جهرا ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفي أهل الكتاب من النصارى ، هل تؤكل ذبائحهم اذا أتوا بالذكاة الشرعية ، وذكر اسم الله عليها ، وهم غير مختنين أم لا ؟

قال : تؤكل ذبائحهم اذا كانوا سلما للمسلمين ، ولو كانوا غير مختنين الا نصارى العرب فأرجو انها لا تؤكل الا من قرأ الانجيل منهم ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وهل يجوز للذابح أن يذكر اسم الله على ذبيحته بلسانه سرا من غير أن يسمعه من حضره أو من غير أن يسمع أذنيه وتحل ذبيحته على ذلك أم لا ؟

قال : أما من غير أن يسمعه من حضره فجائز ذلك ، وأما من غير أن يسمع أذنيه فانه يجرى فيه الاختلاف فيما أرجو ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفي رجل استأجر رجلا يذبح له شاة يسمعه يقول عند ذبحه لها لا اله الا الله وكبر لاه الحمد ولم يسمعه يقول غير هذا

أيحل له أكل لحم شاته على هذا ، وهل عليه أن يسأله عن نيته في هذا القول أم لا ؟

قال : اذا ذكر اسم الله بأى ذكر كان كفى وحلت الذبيحة الا أن يكون ذكره لله كفرا فلا تحل بذلك الذبيحة ، حتى انهم اختلفوا في ذابح النشاة اذا قال لعنك الله ، فقال بعضهم : تحل بذلك الذبيحة ، وقال بعضهم لا تحل وعندى أن ما وصفت من هذا اللفظ ليس عندى بصريح ، لأن هذه اللام كأنها لام التأكيد اذا لم يأت بعدها ألف ممدود لا الهاء فهذا عندى على هذه الصفة كفر ، وليس عليه أن يسأل الذابح عن نيته في ذكر الله ، اذا كان من المسلمين ، لأن ذبيحة المسلمين حلال ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفي رجل جاء الى مريض لا يعرفه غير أنه ينسب الى معرفة في الطب ليعالجه ، فدفع اليه شيئا لا يعرفه ما هو ، وقال له : اشرب وكل هذا الدواء أيجوز له أن يشربه أو يأكله على هذه الصفة أم لا ؟

قال : أما الذى للأكل والشرب وهو لا يعرف ما هو ، وقال له أشرب أو أكل فلا يعجبني الا أن يكون الطبيب ثقة خوفا أن يوافق شيئا من المحرام ، وأما الوسم والفصد وقطع العروق ففى ذلك اختلاف اذا رجبى فى ذلك الصلاح من الشفاء اذا كان متعارفا عند الناس ، والله أعلم •

يوجد عن أهل الخلاف الجازة الوسم بلا خلاف فى العلة المعلوم أنه هو دواؤها عند الناس ، وأما فى العلة المظنون به دواؤها فأجازها بعض وحجره آخرون ، ولعله اذا كان يستشفى به البعض والبعض لا يشفى وأمر على الظن المجرد من معلوم الدواء به فلا يجوز معهم ، وهذا لا يبعد من الصواب فيما معنى ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه : وفيمن اشترى من رجل لحما يحسبه بعض لحم الأنعام وهو في الحقيقة لحم خنزير أو لحم انسان يعرفه العارف بذلك ، فأكله المشتري جهلا منه به أيكون آثما بذلك ولا يعذر بجهله أم هو سالم من الاثم في ذلك ؟

قال : أما ما جاء في آثار المسلمين أن اللحم اذا قطع واشتراه المشتري مقطعا من عند من يجوز شراء اللحم من عنده وأكله من عنده فواسع له ذلك •

وسمعت مسألة في مخصوص من الأثر أن كل شيء من الحرمات اذا وقف العالم به عرفه أنه من جنس المحرم فلا يسع الجاهل أن يقدم عليه بجهله ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه : وفي الماء الذي يطبخ به البسر الذي قالوا بتحريمه لاختلاط القارين بالبسر أيحرم من حين ما ينضج البسر أم الى وقت يحرم به وعلى أى صفة يحرم ؟

قال : اختلف القول في النهي الذي رفعوه عن النبي ﷺ عن ماء البسر والقارين : فبعض تأول فيه أنه نهى أدب لا تحريم ، وبعض قال انه نهى تحريم ، فعلى هذا القول هو حرام عند صاحبه من حين ما ينضج البسر ، ويدخل ماؤه الحلاوة منه ، وعلى قول من يراه أنه نهى أدب فلا يحرم عنده حتى يتغير كتغيره من الأبندة ، والله أعلم •

❖ مسألة :

أجمع أهل الاستقامة وفقهاؤهم على تحريم شرب دخان التتن ، وأظهروا الانكار على شاربه ، وشددوا عليهم ، وعاقبوهم بالحبس الطويل ،

والعقوبة الموجعة ، فإن عارض معارض فقال بأى حجة حرمت علما وكم شرب دخان التتن وقد خالفهم فى ذلك أهل القبلة وقالوا : انهم لا يجدون دليلا يدل على تحريمه ، قيل له : والحق يكون حقا فى نفسه وأن جهله من جهله ، وليس جهل الجاهل بما حرم الله مبيحا له ما هو محجور عليه ، وانما سألك عن الدخان الذى ادعت اباحة شربه أهو من الطيبات أم من الخبائث ؟

فان قال من الطيبات فقد كابر عقله وقالوا بما لم يقل به أحد ، وكفيينا مؤنته وسقطت عنا مجادلته ، وأن اعترف وقال هو من الخبائث قيل له : ان الله قد حرم الخبائث جملة بقوله تعالى : (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فمن ادعى اباحة شئ مما حرم الله من الخبائث لم تقبل منه الا بدليل من كتاب ناطق وسنة ينقلها صادق عن صادق أو اجماع من أمة محمد ﷺ .

وان نكس رأسه وقال : لا بل ليس هو طيفا ولا خبيثا قيل له : ففى قياد قولك هذا من الشبهات والرواية الصحيحة عن النبی ﷺ ، أنه قال كل مشتبه محرم فقد ثبت تحريم دخان التتن مستنبطا من الكتاب والسنة والحمد لله على ذلك كثيرا ، والله أعلم .

* مسألة :

الصبحى : وفى الذابح اذا قال انه لم يذكر اسم الله على ما ذبح ؟

فقوله مقبول على ما فى يده ، ولا يجوز أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح ، وكذلك ما قطع رأسه عمدا .

وأما اذا كان الذابح لغيره ، وقال انه لم يذكر اسم الله على ما ذبحه ، وكان يدين بالتسمية مأمونا على فعله ، أعجبني قبول قوله ،

وان اتهم بالكذب رجوت جواز أكل ما ذبحه ، فان تعمد على ترك اسم الله على الذبيحة لزمه قيمتها ، وأما الخطأ فالله أعلم •

ويحسن في ضمانه وبرأته من الضمان اختلاف على ما تقاييسه كالتاجر اذا أدخل على صاحب المال الربا : فقول عليه الضمان اذا أخطأ لأن الخطأ مضمون في الأموال ، وقول لا ضمان عليه اذا هو جبر في الأصل ، ولو كان أجيرا ببعض الذبح كذلك هذا الذبح لو ذبحه بأجر فهذا الذي حضرني ، وقولي في هذا وغيره قول المحققين أهل الاستقامة •

وقال ابن عبيدان : ان كانت الذبيحة لغيره فلا يقبل قوله الا أن يكون ثقة ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : عن قومنا أن النبي ﷺ أنه نهى عن ذبائح الجن ، وقال : ذبائح الجن أن يشتري الرجل الدار ، ويخرج للعين ، ويذبح لها وما أشبه ذلك فيذبح ذبيحة للطيرة ، وكانوا يقولون اذا فعل ذلك فلا يضر أهلها الجن فأبطل النبي ﷺ ذلك ونهى عنه •

قال غيره :

أرجو أنه صحيح في قول المسلمين ، الا أنه لا يحرم على من فعل ذلك اذا ذكر اسم الله عليها ، وما يفعله الناس من تبجيل اللحم والحلوى فلا حق بالنهي ، ولا يسع فعله وليس له معنى وأشبهه بتضييع المال ، والله أعلم •

* مسألة :

عن الشيخ عمر بن سعيد رحمه الله : وفيمن يبتلى بأكل الأفيون

وأراد أن لا يأكله وقد أشرف على الهلاك حيث انه قطعه أيجوز لأهله أن يشتروا له الأفيون ليأكله أم لا ؟

قال : لم أعلم رخصة فيه لأنه مسكر ، وقال النبي ﷺ : « ما جعل الله شفاء أمتي فيما حرم عليها » والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : ان الذبح من القفا على العمدة لا يجوز وأما اذا كان الذبح من موضعه ثم انقلبت الشاة فوق ذلك على غير اختيار فلا تحرم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ محمد بن عبد الله رحمه الله : في رجل له شاة ذبحها الظالم بغير حجة أيؤكل لحمها أم لا ؟

قال : في ذبيحة المتعدى والغاصب قولان : قول : يجوز أكلها ، وقول : لا يجوز وأما السارق فلا خلاف في ذبيحته بتحليلها وأنها حرام • قال المؤلف : في ذبيحة السارق اختلاف أيضا ، والعمل على تركها ، وأما في ذبيحة الغاصب فأكثر القول أنها حلال والله أعلم •

✽ مسألة :

الامام أفلح بن عبد الوهاب رحمه الله : من ذبح شاة أو بقرة أو غير ذلك من الأشياء ، ولم يذكر اسم الله ناسيا هل يكون ذكاة أم لا ؟ قال : ان ذلك ذبح جائز وهو ذكي اذا كان انما ترك التسمية ناسيا ، وأما ان تركها متعمدا فلا تحل ، هذا قول جابر بن زيد رحمه الله ورضي

الله عنه ، وأما الربيع فلا يجيز الذبيحة اذا لم يذكر اسم الله عليها ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

عن الشيخ أحمد بن مفرج : سألت عن ذبح طيرا ثم رماه في النار
فاحترق أيكون حلالا أم لا ؟

قال : حرام بلا اختلاف ، وكذلك لو ذبح ومات ولم يغسل ، وطرح
في النار يحرم أيضا •

قال الناسخ : وجدت عن أحمد بن مداد في هذه المسألة اختلافا :
قيل انها حلال ألا لحم المذبحة ، وقيل انها حرام ، والله أعلم •

*** مسألة :**

عن أهل المغرب والسنة في الابل النحر ، وفي البقر والغنم الذبح ،
وان ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح فقولان ، والله أعلم •

*** مسألة :**

عن الشيخ ناصر بن خميس : ومن ذبح شاة في فلاة أو مكان ،
ولم يجد فيه ماء فانه ييمم المذبوحة بالتراب ، يذره عليها كلها ،
ويقطع ما حول المذبحة ، وان لم ييممها وقطع ما حول المذبحة من اللحم ،
فأرجو أن في تحريمها اختلافا ، وأما الغاصب والسارق اذا ذكر اسم
الله عند الذبح ، ففي أكثر القول أنها لا تؤكل ذبيحتهما ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن أخذ عشرين طيرا أو أقل أو أكثر ، فجعل بذبح ويذكر اسم
الله ، ولا يسمح عن المذبوحة الدم ؟

فلا أرى عليه شيئاً •

قال الناسخ : قد قيل هذا وهو الوجه ، وقول : ان الأول حلال أو الباقي لا يؤكل لأنه ابتداءً بنجاسة ولا يكون طهارة إلا بطهارة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

رجل ذبح شاة وأمسكها حتى ماتت في يده ، هل يأكلها كانت صحيحة أو مريضة ؟

قال : نعم جائز أكلها اذا تحركت المريضة بعد الذبح ، ولم يكن امساكها ذلك مما يعين على قتلها ، لأنه لا بد أن يمسكها لئلا يتضح بدمها ولا تلتبظ التباطا تحرق مسكها ، ويمسكها على أديمه فلا بأس بامساكها بعد التسمية على ذبحها •

قلت : وكذلك ان ذبحها فقطع رأسها عند الذبح وهو قد سمي عليها ؟

قال : ان كان قد تعمد لقطع رأسها عند الذبح لم يأكلها ، وان لم تعمد لذلك فلا بأس عليه في أكلها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن تأصيل الخل واتخاذ من كل ما يؤخذ منه كائنا ما كان في وقت وأوان لبعده عمله للأكل منه والشرب حد محدود ، ووقت محدود أم لا ؟

قال : لا نعلم لذلك حدا ولا غاية ولا مدا ، ولكن اذا ذهبت منه الرغبة والزبد ووقف الفوران ، وسكن منه الغليان ، وصار حلوا في

الذاق ، وزالت منه المرارة والأحداق ، فحينئذ يصير طيبا حلالا ،
ولا نرى فيه خلافا ولا جدلا ، والله أعلم •

* مسألة :

الصبحى : والدواب اذا كانت مضرة ولا يقدر على صاحبها أن
يحتج عليها في صرفها فاحتسب أحد فذبحها اذا خيف منها عقرها وخرابها
وما يتولد من المضار منها ، فذبحها ذابح على هذه الصفة لا متعديا
ولا غاصبا ولا سارقا ، وذكر اسم الله عليها ؟

فمعنى أنه تؤكل وهى حلال طيبة لا بأس بأكلها لصاحبها ، وان
لم يقدر على تسليمها فأكلها الذابح لها أو غيره على اعتقاد الخلاص
من ثمنها الى صاحبها فلا بأس في ذلك ، ولا شبهة في ذلك ، ولو باعها
على غيره بعد العلم من مشتريها لم يضر ذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

وما يعيش في البر والبحر ففي ذكاته اختلاف ، ولو كان طيرا وقال
اذا سمى على الصيد وضربه بسيفه وقتله جاز ذلك ، ويجوز له ما قتل
برمحه وسهمه ، وأما ما قتل بعصاه فلا يجوز أكله سمى أو لم يسم ،
والله أعلم •

* مسألة :

وفي الذى يرمى طيرا بحجر وذكر اسم الله عليها وأدركها ميتة •

فعلى ما سمعته من الأثر ان كان الحجر له حد يفرى على صفة
الذى يجوز به الذبح ، وكذلك السهم اذا ذكر اسم الله عليه ، فجرح
هذا الطير ، ولم تدرك ذكاته فهو حلال ، وان كان بحجر لا يجرح

مثله فلا يحل له ذلك ، وكذلك السهم اذا لم يكن فيه شيء يجرح من الحديد
وما أشبهه مما يجوز به الذبح ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ حبيب بن سالم : وفي شرب الزئبق فلا يبين لى أنه من المسكرات
ولامن السميات ، والموجود في كتب الطب أكله وهو يخلط مع شيء أو
وحده بعض العلل ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وسألته كيف يكون الذبح ؟
قال : قالوا شحطا لا جزا •
قلت : فان ذبح بالجز أيفسدها ؟
قال : أرجو أنه لا يفسدها ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الصبي : ولا يؤلم الجراد ولا يشك في سلا ولا بجوع ولا يعذب
جميع الدواب ، وأخاف أن لا يسع جهل تعذيبها ممن يعذبها ، والله أعلم •

*** مسألة :**

والذبيحة اذا وقعت بعد الذبح من مكان مرتفع والذابح ينظرها
وتحركت بعد الوقوع تحرم أم لا ؟

قال : اذا لم تغب عن الذابح في مثل هذا اختلاف ، وأكثر القول
أن هذه الذبيحة حلال ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وذبيحة الصبي غير المختتن جائزة على قول ، وذبيحة الأنثى جائزة ،
والله أعلم •

✽ مسألة :

وإذا ضرب أحد طيرا بحصاة أو تفق وأدركه حيا فذبحه فلم يتحرك
بعد الذبح ؟

ان الطير لا يحل على صفتك هذه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي الطير إذا رميت بحجر بعد تسمية الله عليها ، فماتت أيحل
أكلها أم لا ؟

وكذلك المضروبة بالبنادق تموت أيحل أكلها أم لا ؟

قال : ان كانت الحجارة الصلبة التى هى تذبح وتفرى الجلد
واللحم فلعلهم قد قالوا باجازه أكلها بعد ذكر اسم الله عليها عند
الرمى ، وان كانت من الحجارة الرخوة وليس لها أسنان تفرى الجلد
واللحم ، فلا تؤكل ما أصاب من الطير ، وكذلك ما أصيب بالبنادق وليس
لها أسنان تذبح وتفرى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والذى يصيد الطير ويتركها فى مكان ، ثم يأتيها ليلا فيأخذها من
مكانها ويذبحها أيجوز له أم لا ؟

قال : هي بمنزلة النائمة عندى ، وقد كره ذلك من كرهه من طريق الرحمة ، وكذلك المى يأخذ الطير من أوكارها ليلا ، وليس ذلك بحرام ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الصبغى : وفيمن به علة ووصف له ليحرق الخبز ويدقه ويأكله أو يشربه أيجوز له استعمال هذا الدواء من أجل أن الدواء يصير فحما أم لا ؟

قال : أما حرق الطعام وما ذكرته من خبز ونحوه فلا يضيق ، وعندى جائز أنه خارج عن اضاغة المال ويجوز شربه وقلاه ، وما جاز شويه وطبخه جاز حرقه ودقه ، وإن أردت له العفص وهو الخبز فحرقه ودقه جائز ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وسألته عن به رمس أو أذية فى بطنه أو غير ذلك أو به جراحة ووصف له أن يضع على الجراح أفيونا ويشرب أفيونا أو يأكله أله ذلك ؟

قال : اذا لم يصل الجوف ففيه اختلاف ، وأكثر القول أنه جائز ، وأما اذا كان يصل الجوف بأكل أو سغوط أو ما يشبه ذلك فلا يجوز الا أن تكون ثم علة مخوفة وكان متعارفا أنها تبرى مما وصفت وما يشبهه الأنجاس فلعله لا يتعزى من الاختلاف ، ولا يعجبنى ذلك والله خير حافظا ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ابن عبيدان : وفى صياد السمك الذى يصيد بالحدق اذا طرح قطعة لحم ميتة فى كلابه ورماه فى البحر وابتلعه شئ من السمك ، وأخذه المصياذ يكون حراما أم حلالا ؟

قال : لا يجوز أكل السمك الذي صيد بالميتة أو الخنزير على ما حفظته من آثار المسلمين مؤثرا بعينه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن اصطاد جرادا في وعاء نجس فان كان ترطب الوعاء لم يؤكل ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وهل يجوز قتل الساحر اذا صح عليه ، وهل يجوز المتهم بالسحر أن يسقى الزئبق ؟

قال : عن الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير : ان هذا من الأمور العظيمة اذا صح من أحد بعينه أنه ساحر أو أنه يأكل بنى آدم أو أنه يغضب أرواحهم باقرار منه أو بينته عادلة ، فجائز قتله فيأمر من يقتله امام المسلمين اذا صح معه ذلك ، واذا صح عند أحد فجائز له ان قدر على قتله سريرة ولا يقتله علانية فيبيح من نفسه القصاص والدية ، وان لم يصح ذلك وانما يتهم بالسحر فلا تجوز اباحة الأنفس بالتهمة والظنون •

وأما سقى الزئبق لمن يتهم بذلك فلا أقدر أقول باجازه ذلك لأنه ليس من الأطعمة والأغذية النافعة ، والأدوية المجربة ، فان كان ذلك مما صح أنه لا يضر الا الساحر ، فالساحر حقيق بما هو أشد وأعظم منه لقوله عليه السلام : « اقتلوا الساحر والساحرة » وقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم) الآية •

وقد قتل أحد من المسلمين ساحرا بحضرة أحد من بعض خلفاء

بنى أمية ولعله يريد بهم أنه يقتل نفسه ثم يحييها ، ف ضرب عنقه بالسيف
وقال أحیی نفسك ان كنت صادقاً ♦

وذكرت هل يعرف سحر النفاق من سحر الشرك فلا أبصر الفرق في
ذلك ، والسحر كله باطل لا يجوز استعماله والقول به ، فاذا استعمد به
أو قال به فقد دخل في الشرك ، وهذا من الأمور الغامضة وأمر ذلك
مردود الى الله ، والله أعلم بضمائر عباده وسرائرهم وظواهرهم ،
وهو علام الغيوب ♦

وقال الشيخ خلف بن سنان الغافري : الزئبق اذا خلط منه القليل
في شيء فإنه يقال لا يضر وأنه مجرب ويغرمه الساحر ، ويجوز قتل
الساحر ، ويجوز أن يسقى مربتهم على نية أنه كان غير ساحر ، فهو
دفع للساحر عنه وان كان ساحر فلكف شره ، والله أعلم ♦

* مسألة :

واذا ذبح شاة مريضة أو بقرة ففتحت فاهها بعد الذبح ، ولم يكن
منها غير ذلك هل تؤكل ؟

قال : لا تحمل حتى تتحرك منها جارحة بعد الذبح ، والله أعلم ♦

* مسألة :

وفي الطيرة والدابة اذا ذبحت وتردت وبانت حياتها بعد التردى ثم
ماتت من بعد أيحل لحمها أم لا ؟

قال : في ذلك اختلاف ، والذي يعجبني ان كان التردى من قبل
المذبوح بنفسه أن يكون حلالا ، والله أعلم ♦

✽ مسألة :

ومن أكل لحم ميتة متعمدا غا مضطر فعليه التوبة والاستغفار ، وغسل ما مسه منها واعادة صلاته ، وعليه كفارة واحدة ، وقول لكل صلاة كفارة ، وقيل يتصدق بلحم ذكى على الفقراء مثل ما أكل ، وقول ليس عليه ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

واذا ماتت الدابة فلا بأس باخراج الصوف والشعر والوبر والجلد والعظم والضرس منها ، وينتفع به سوى الجلد يختلف فيه ، ويعجبني قول من أجاز الانتفاع به ، والله أعلم •

✽ مسألة :

أبو سعيد : أما الميتة فما ماتت من غير ما يحدث شيء يقتله من جميع ذوات الأرواح البرية التى تعيش فى البر من ذوات الأرواح والدماء الأصلية مما يعيش فى البر ، ولا يعيش فى الماء وإذا وقع فى الماء هلك فيه ، فهو حرام •

وأما المنخنقة التى تخنق فتموت بغير تذكية ، وقيل كانوا فى الجاهلية يخنقون الشاة فإذا ماتت أكلوها •

والموقوذة : هى التى تضرب بالخشب أو غيره من الحجارة والحديد وغير ذلك ، فتموت بغير ذكاة •

وأما المتردية : هى التى تحذف أو تسقط من على جبل أو بيت أو جدار أو فى بئر أو من أعلى شيء من الأشياء فتموت •

والنطيحة : وهى البهيمة تنطح الأخرى أو يتناطحان حتى تقتل كل

واحدة منهما الأخرى أو يقتتلان بعضهما بعضا بنطح أو ركض أو
سدع حتى تموت •

وما أكل السبع من الصيد أو بعضه بعضا من المحلات منه ،
مثل الضبوع والثعلب وغيره مما هو صيد ، فهو لاحق بذلك وكذلك
لو أكل جمل جملا فقتله ، وبهيمة بهيمة فماتت ، كان ذلك لاحقا بالمأكول ،
وكان سبعا له فذل على هذا أن جميع المميتات باى ميتة كانت حراما ،
ثم قال : (الا ما ذكيتم) يعنى الا ما أدركتم حيا وذكى بذبح أو بنحر
مما تكون ذكاة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : أن الله حرم الدم مجملا في غير آية ، ثم خص الدم المسفوح
بقوله : (الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا) فثبت التحريم في الدماء
المسفوحة خاصة دون غيرها من الدماء ، وهو المجتمع على تحريمه
بلا اختلاف مع الذكاة ، وهو دم الذبيحة من الأنعام ، وما تبسغ ذلك منها
ما لم يغسل المذبحة ، فكل دم المذبحة من الأنعام المذبوحة والمنحورة فهو
رجس قليله وكثيره في البدن والثياب حرام ، والمأكولات والمشروبات من
جميع الدواب والطيور الحلال من ذلك من ذات الدماء الأصلية ، وإذا
طهرت المذابح والمناحر من الدواب الحلال والطيور الحلال المذكى فما
سوى ذلك من الدم مختلف فيه قولان دم الأوداج من المسفوح الحرام
رجس قليله وكثيره من المأكولات والمشروبات ، ولا يفسد منه في الثياب
الا ما زاد على الظفر على النسيان ، وأما على الجهل والعمد والعلم
بذلك فمفسد للصلاة •

وما خالط منه الطهارات من قليل أو كثير فهو رجس اذا ماع في
الطهارات من الأطعمة والأشربة •

وقول : انه من دماء اللحوم ولا يفسد قليله وكثيره اذا صار لحما ذكيا ثم زال عنها ما صارت بخروجه ذكية ، وما كانت حية وما تبعه وما خالطه الى أن تظهر المذبحة والمنحر فقد صار ما سوى ذلك دم لحم ، ولا فساد فيه في قليله وكثيره في أمر الصلاة في الثياب ، ولا في البदन فلا يفسد ما مس وهو حلال في الأكل لقوله عليه السلام : « أحل لكم ميتتان ودمان فالميتتان السمك والجراذ والدمان دم اللحم ودم السمك » وخص بالتحريم الدم المسفوح ، ودم الكبد والمطحال ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : واذا كان الخنزير قائم العين فيه ما يستدل به على أنه خنزير مع من يعرف الخنزير في الأصل فلا أعلم اختلافا في حجه على من جهله أو علمه جهل حرمة أو عملها ولو كان في ذلك في يد فقيه من فقهاء المسلمين ، وشهد على ذلك الأكل له والمشتري له مائة ألف أو يزيدون أمثال أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وموسى بن علي ومحمد بن محبوب وأمثالهم أن هذه الدابة هي من جنس الضأن ، أو أن ذلك حلال أحله الله في كتابه ما كان قولهم حجة ، ولكانوا مبطلين الشهادة ، ولكانوا عند الله بذلك كلهم هالكين ، العلماء والقابع والأكل والمطعم ، ولا نعلم في ذلك اختلافا •

ولو كان ذلك اللحم مقطعا زائل العين لا يستدل بشيء مما يحجره بالعين ، ولو كان في يد يهودي أو نصراني أو فاسق من فساق أهل القبلة كان له في الأصل مباحا وليس عليه أن يسأله عن زكاة ذلك اللحم ، ولا ما هو من البهائم اذا كان لحما زائل العين ليس به ما يستدل على أنه لحم خنزير ، ولا ميتة ويجوز له أكل ذلك ، ولو كان في الأصل لحم جنزير أو ميتة وقد خان الله من هو في يده في ذلك ، ولا يحرم على

هذا الأكل والمشتري ما أحل ولا ما اشترى ، ولا نعلم في ذلك اختلافا
إذا لم يقل من هو في يده لحم خنزير •

وكذلك هذا اللحم الذي قد زالت عينه في يد يهودى أو نصرانى
أو من فساق أهل القبلة ممن ينتهك ما يدين بتجريمه أو من مخالفى
المسلمين في دينهم ، ولم يقل أن ذلك لحم خنزير ، وقد صار لحما زائل
العين ، ثم شهد على ذلك مائة ألف أو يزيدون من اليهودى والنصارى
أو فساق أهل القبلة أو من ثقات اليهودى والنصارى ما حرم ذلك على
المسلمين أن يأكله ويشربه من يد اليهودى أو النصرانى ، والمقر من أهل
القبلة الذى هو في يده •

ولو شهد بذلك محمد بن محبوب أنه لحم خنزير فلا يحرم عليه ،
وما جائز أكله وشراؤه من يد من هو في يده حتى يشهد ثقتان عدلان من
المسلمين أن ذلك لحم خنزير أو ميتة أو من لحم لا يجزأ أكله ، قد قامت
عليه الحجة بذلك إذا عرف منهما من المنزلة ما يكون أن به حجة
فجهل ذلك أو اشتراه بعد علمه بذلك كان هالكا ، ولو شهد عنده مائة ألف
أو يزيدون من أمثال موسى بن على ومحمد بن محبوب أن ذلك حرام أو
لحم خنزير وهو لا يعرفهم بأعيانهم ولو كان صحيح معه شهرة أسمائهم
وقضاهم فلا يكون ذلك حجة ، ولا يحرم عليه ذلك اللحم الذى هو
مباح له فى الأصل إلا بحجة ، ولا يكونون عليه حجة حتى يعرفهم
بمنازلهم التى يكونان بها حجة وبأعيانهم •

فإذا عرف المشهود عنده بذلك منازلهم وأعيانهم فيشهد معه على
ذلك اثنان كانا عليه حجة علم أنها حجة أو جهل أنهما حجة فى أصل
دين الله ، ولا نعلم فى ذلك اختلافا ، وإذا كان اللحم أعضاء متفرقة
منقطعة أو لحم مطبوخ أو مشوى

يهودى أو نصرانى أو فاسق من فاسق أهل القبلة ، وقالوا له ان هذا لحم خنزير كاذبين على الله وعليه ، وهو فى أيديهم وملكهم ، فأكله بعد ذلك وهو لحم حلال ، فانه يهلك ويكفر ، لأنهم حجة على ما فى أيديهم •

ولو اشترى ذلك من مائة ألف مسلم شركاء فى ذلك اللحم أو غيره أو وهبوه له وهو لأعضاء مقطعة ، ثم قالوا بعد ذلك انه لحم خنزير أو حرام مسروق أو ميتة ما كان قولهم فى ذلك حجة ، ولو كانوا صادقين ، ولو كان من أمثال محمد بن محبوب وموسى بن على فهذا ما يسع جهله من أصول الدين ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : واختلف المسلمون فيما ذبح أهل الكتاب وأهل الاقرار لشيء من الأصنام والآلهة بأمر أهل الأصنام والمال ، وذكر اسم الله عليه ؟

فقول : لا تحرم لأنه لا يقع للأصنام ، وقد صح له التذكية ممن تجوز تذكيته ، وذكر اسم الله عليه ، ولا شريك لله فى الحرام ، ولا يحرم الحلال بهذه النية ، وقول ان ذلك فاسد اذا ذبح قصد الشيء من الآلهة ، ولو ذكروا اسم الله عليه ، والقول الأول أصح عندنا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والغيلم مختلف فيها قول : انها بريء ولا يجوز أكلها بغير تذكية ، ودمها مفسد ، وقول : انها تجزئ وأجائز أكلها بغير تذكية كالسهمك ، ودمها طاهر ، ومن قال بتذكيته أحب إلينا ، ويقطع فى ذكاته أوداجه وحلقومه بقدر ما لا يعثر بعد ذلك ، وذكر اسم الله عليه ، فان كان الغيلم فى البر ولا يقدر على أخذه الا بقطع شيء من أعضائه فهو بمنزلة الصيد اذا فعل به ذلك ، وما بان منه قبل أن يذكى فان تلك الجارحة لا تؤكل ، ويؤكل باقياته اذا أدركت ذكاته ، والله أعلم •

* مسألة :

أبو سعيد : واختلف فيما يشبه دواب البحر دواب البر وأسماؤه
قول : ان ذلك حلال ، ولكن يذكى ، وقول ، ليس عليه تذكية وهو
حلال في الأصل مما يشبه أجناس الأنعام والمباحات من الدواب ، وأما
ما يشبه القرد والخنزير والكلب العقز ما أشبه ذلك لأنه قيل ما
من دابة في البر أو في البحر مثلها فما أشبه المحرمات من الخنزير والقرد
وغيره ، يقول : انها حرام ، وقول ليس بحرام ، وهو أصح القولين .

واختلف في كراهيته وتذكيته قول : كل صيد البحر حلال لأن الله
أحل صيد البحر ولم يستثن منه شيئاً لقوله : (أحل لكم صيد البحر وطعامه)
هل القول أصح ، وحلال ميتة بغير تذكية .

وأما ما كان يعيش في البر والماء من الطير وغيره من ذوات الدم ،
فلا يصح أكله بغير تذكيته لدخول بسبب البر عليه ، فان كان الأغلب من
أمره أنه يعيش في البر أكثر فهو من ذوات البر ، وحكمه صيد البر ان
كان صيداً ودمه مفسد ، وان كان الأغلب من أمره عيشته في البحر والماء ،
الا أنه يعيش في البر عيشته لا يفارق بها ذوات الماء التي لا يعيش ،
ومتى فارقت الماء هلك ، فان كان ذلك لا يصح حلاله ، أكله أيضاً
الا بالتذكية لدخول البرية عليه ، ويحكم عليه بالأغلب من أمره من شأن
تسمية الصيد ، ويكون على هذا صيد بحر ودمه صيد البحر .

فان صح أنه يعيش في البر والبحر والماء ولم يعرف له الأغلب
من ذلك لم يصح جلاله في أكله بالذكاة ، وعلى الاحتياط دمه مفسد ،
ولا يأكله المحرم للخروج من الشبهة ، والله أعلم .

* مسألة :

والجنين اذا اذبحت أمه مختلف فيه : قيل : لا يؤكل حتى يتحرك
بعد ذبحها ، وقول يؤكل ولو لم يتحرك بعد ذبح أمه ، لأنه بضعة منها

وذكائه ذكاتها ، وقول لا يؤكل حتى يخرج من بطنها حيا ويذكى ويتحرك
بعد الذكية •

وقول : يؤكل ان كان نبت شعره ، وقول حتى يتم خلقه ، وقول
يعتبر ان كان نفخ فيه الروح أكل ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن شق بطن الدابة بعد أن ذبحها قبل أن تموت ، وأخرج الجنين
منها حيا وذكاه أكل الجنين ولا يؤكل أمه ، أن تتم ذكاتها بعد ذلك ،
وتتحرك بعد الذبح الأخير ، فأنها تؤكل ، وان شق بطنها وأخرج الجنين
ولم تدرك ذكاته ولا ذكاة أمه ثانية ، فما أدرك ذكاته منهما أكل وما
لم يدرك لم يؤكل ، والله أعلم •

* مسألة :

والنشاة اذا نتجت ثم ذبحت من حينها فلا بأس بلحهما ما لم
يعلم لمضت شيئا من النجاسات فان خرج بعد جنينها ثم ذبحت وتم خروجه
بعد موتها جاز أكله لأنه ما لم يخرج كله حكمه حكم أمه لقوله تعالى :
(أحلت لكم بهيمة الأنعام) ففي بعض القول أنه جنين الأنعام ،
والله أعلم •

* مسألة :

واذا ذبح النصراني باسم المسيح ، ولم يذكر الله ففيه اختلاف
قوله لا تؤكل ذبيحة لعموم قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وأنه لفسق) وقول ، تؤكل ذبائهم ولا يسألون عما
يقولون عند الذبح لعموم قوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل
لكم) الله أعلم •

* مسألة :

وصفة الكلب المعلم هو الذى اذا أرسله صاحبه استرسل ، واذا
شلاه أشلاه واذا عض أمسك ولم يأكل ، واذا دعاه أجابه ، واذا أراد
لم يفر عنه ، ولا يقتل ولا يأكل ، فاذا فعل ذلك مرات فهو معلم ،
فان قتل الصيد أو أمسكه ولم يأكل منه حل أكله بعد ذبحه ، وان أكل
منه ففيه اختلاف ، ولا يحل على أكثر الأقوال لأنه خرج من شر التعليم
والامساك ، وان خالط كلابا غيره فقتلن ولم يأكلن فلا يؤكل لأنه لا يدري
أيهن قتله ، والله أعلم .

* مسألة :

ومن رمى صيدا وسمى عليه ثم ارتد عن الاسلام قبل أن يصل
السهم الى الصيد ؟

فقول يؤكل ، وقول لا يؤكل ، وقول ان الحكم فى أنه يؤكل اذا كان
قد ذكر اسم الله على الصيد ، وان كان ذكر اسم الله على الكلب فيلحقه
معنى الاختلاف .

وأما اذا رمى المرتد ثم أسلم قبل أن يصل الى الصيد سهمه فلا
يؤكل ما رماه وهو مرتد لأن الفعل يكون من الفاعل حكمه حين ما وقع
لا قبل ، ولا بعد ، وأما اذا ارتد بعد رميه ففي جواز أكله اختلاف ،
والله أعلم .

* مسألة :

وأخذ الصيد بالليل من عند الموارد مكروه للرواية لا تطرقوا الطير فى
وكنايتها فان الليل أمان لها ، ولا يكره أخذها بعد أن تصدر من ورودها ،
والله أعلم .

* مسألة :

وكلب الصيد اذا رأيته أكل الميتة ثم أطلقه صاحبه على الصيد وجرحه وبفمه الميتة ؟

فما أحب له أكله الا أن يعلم أنه لم يجر في عروقها فيقطع ما أكل منها ، ويأكل الباقي والله أعلم •

* مسألة :

ومن رمى طائرا طائرا على شجرة وسمى على سهمه ، فسقط الطائر ميتا فلا يجوز أكله لأن سقوطه معين على قتله ، وقيل ان سقط فارشا جناحيه أكل وان كان قابضا لم يؤكل لأنه صار مطلقا لنفسه غير مالك لها وكان مقرويا ، والله أعلم •

* مسألة :

والحمل اذا رضع خنزيرة ؟

فلا بأس بأكله ما لم يكن أكثر رضاعه منها ، فحينئذ يكون بمنزلة الجلالة ، ولا يؤكل حتى يحبس ثلاثة أيام ، فان ماتت أمه ورضع كلبته فجائز أكله ، يبيعه ، وإذا رضعت امرأة كبشا أو دابة صغيرة من لبنها فجائز أكله والانتفاع به ، والله أعلم •

* مسألة :

وما احتل الطيران أن يكون مربوبا أو غير مربوب ، جاز صيده من القرية أو خارج منها حتى يعلم أنه مربوب ، ومن أخذه فلا يقبل فيه قول من ادعاه أنه له الا بشاهدى عدل •

والدجاج اذا احتمل أنه غير مربوب في القرية ، فلا يكون صيدا حتى يعلم أنه غير مربوب ، لأنه أغلب أموره أنه مربوب ، وصيد الطير من السدر والبيوت جائز ما لم يعلم أنه مربوب ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والخمر يثبت تحريمها من قوله تعالى : (انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) الآية ، وحكم قليلها وكثيرها ما أسكر منها وما لم يسكر كله حرام ، وعليه فيه الحد فان شرب من النبيذ المنهى عنه فسكر من ذلك فعليه الحد وان لم يسكر فلا حد عليه ، ومنافع الخمر لذتها ، والزبح بالتجارة بها والميسر منفعتها الفضل الذي يصيبه الرجل من صاحبه عند القمار ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وشارب الخمر كأنما يجرجر في جوفه نار جهنم ، وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وساقياها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وبائعها ، ومشتريها ، والدادل عليها ، وآكل ثمنها ، ولا تقبل منه صلاته ، ولا صيامه ، ولا عمرته ، حتى يتوب ، فان مات قبل أن يتوب فهو من أهل اللعنة ، وأن الله لا يجمع الخمر والايمان في جوف امرئ أبدا وأن شارب الخمر كعابد الوثن ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والنبيذ الحلال جائز شربه بلا اختلاف هو أن يجعل التمر في القدر ويطبخ ، فاذا نضج عصر وألقى في المشاعل ، والأسقية من جلود المعز والضأن والطبشاء طاقا واحدا ، ويستدل عليه حيث يبلغ أو على رأس

الرعاء أو بضعة غدوة ، ويشربه عشية أو يطبخه بالعشى ، ويشربه بالغداة ، ولا يجعل فيه درن ولا دادي ، ولا يكون عليه دور لا اجتماع ويشرب منه مالا يغير العقل ، وما بقى منه بعد هذا الوقت أراقه أو سده تاه غيره ، والله أعلم •

* مسألة :

والطلى الحلال الذى يعمل من العنب أن العنب يعصر ماؤه ، ويجعل فى قدر ويطبخ بالنار حتى يبقى منه الثلث ، وقيل حتى يبقى من العشرة ثلاثة أجزاء ، يصير اذا وضع على الأرض ثم تنشفه ، ولا يعلق فيها فهذا عندهم الطلى الجائز ، ولا يجعل عندهم عليه ، هو ولا لعب ، ولا جماعات ولا دور ، والله أعلم •

* مسألة :

أبو سعيد : فى رجل شرب من عند رجل نبيذا وهو لا يعرف الخمر ، فاذا هو خمر ولم يعلم هو ذلك هل يسعه ؟

قال : اذا كانت الخمر قائمة العين فلا يسعه جهلها •

وقال أبو عبد الله : اذا أتانى من أثق به وأعرفه أنه لا يستحل نبيذ الجر شربت ، ولم أسأله وان كان غير ثقة فلا ، ولو قال انه من سقى ولو كان يدين بتحريم نبيذ الجر ، والله علم •

* مسألة :

ومن طبخ تمرا يريد به الشراب الذى لا يجوز مثل شراب الجر وغيره ، فشرب منه وبقى بعضه حتى حمض وانتقل الى حد الخل ففيه اختلاف : قول لا يحل ولو تحول خلا بحيلة ، أو بغير حيلة ،

وقول : يحل اذا انتقل خلا ولو بغير حيلة ونية ، وقول اذا تحول خلا بالنية جاز كان باصطلاح بشيء أو بغير اصلاح ، لأن المحجور المسكر ، والله أعلم •

* مسألة :

أبو سعيد : في رجلين عصرا عنباً وجعلاه في جرة ، ونواه أحدهما خلاف الآخر خمراً فلما صار بحد نبيذ الخمر أراد الذى نوى الخل أن يشرب منه ، هل يطيب له ؟

قال : لا يحرم عليه ولا تضره نية الذى أراد فساداه عليه ، وهو آثم بنيته ، ولا يقدر أن يحرم عليه حصنة اذا يكون شيء واحد ، بعضه حلال وبعضه حرام في وقت واحد ، كان بينهما مشاعاً أو مقسوماً الا أن يبين بحصته منه ، ويحولها خمراً بمعنى من المعانى ، فانها تحرم •

قلت : فان لم يرجع عن نيته الأولى بعد أن بانث منه حصته ، ولم يزد فيه بعد ذلك شيئاً أو زاد فيه شيئاً ؟

قال : جائز له شربه ان لم يزد فيه شيئاً ، وأما ان زاد فيه شيئاً وهو على نيته الخبيثة فقد حرم عليه بوعلى غيره ، فمن علم بذلك •

قلت : فان عصر خمراً ورجع عن نيته الخبيثة قبل أن يتغير العصير هل ينفعه ؟

قال : له ذلك ، ولا يضره ، وأما اذا غلا وتغير قبل ذلك فهو فاسد ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ عبد الله بن محمد القرن : والذبح بالجواز الذى فيه
ضروس يجوز أم لا •

قال : لا أقول فيه انه يضيق ذلك ، وأحب أن يكون الذبح بالشفرة
الحادة •

قال المؤلف : هكذا قول المسلمين ان الذبح بالشفرة الحادة ، ومن
قال ان الذبح بالجواز الذى فيه ضروس يجوز فلا أقول له أخطأت
الرأى دينا ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ونبيذ النسر من الخل الذى به حدة فانه حرام قليله وكثيره اذا
غلا فى جميع الأواني الا أن يعتمد بالغداة قبل أن يغلى أو يطبخ قبل أن
يرجع الى الثلث أو نرجع العشرة الى ثلاثة فانه يصير طلى ولا بأس ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن عرض عليه ثقة نبيذ أجاز أن يشرب من عنده من غير سؤال ،
وان كان متهمًا فلا نحب له أن يشرب من عنده ، ولو قال انه من قرية
الا أن يخبر أنه عمل على ما يستحل شربه •

وقال الأثر : ان علم أنه من دون موكا فلا بأس به ، وان غاب
عنه أمره فلا يشربه الا من عند الثقة •

وقال الفضل : أما فى الجواز فهو جائز ولو كان لا يثق به ، وليس
عليه سؤاله ، وأما فى الورع فلا أحب ذلك ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ولين النساء جاء الأثر بتحريم بيعه في الأسواق محلوما لاشتراك الأطفال في النسب به ، وقد أجازوا للمرصعة بيع لبنها على من يغذى به ولدا له ، والله أعلم •

*** مسألة :**

والذابح اذا لم يخفف السكين عنده ذبحه أيسح أم لا ؟
قال : بعض كره ذلك وجائز أكل ذبيحته على هذه الصفة ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

والفقير اذا أعطى شيئا من لحم ذبح بمكة أو بمنى عن لازم ، هل له أن يأكله حيث شاء من المواضع ولو في بلده ؟
قال : جائز ذلك ، لأنه مبلغ محله ، وأنفذ في وجهه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الذهلى وفيمن وصفت له دواء من المحرمات ، هل يجوز له التداوى عند الضرورة أم لا ؟

قال : اذا لم نصح عنده معرفة هذا الدواء ، ولا صح عنه نفعه ، ولا كان هذا الدواء عمله ثقة ولا عدل ، ولا يصح أنه يتداوى به أحد من المسلمين ، ولا صح نفعه فلا أقدر أن أقول بجواز التداوى به ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ احمد بن مداد : والبنج والأفيون هل يجوز أكلهما ، وهل تجوز شهادة من يأكلهما ؟

قال : ان البنج والأفيون حرام وان أكلهما أحد فلا تجوز شهادته والله أعلم •

✽ مسألة :

الزامي : ومن حبسه الوالي على أكل الأفيون فقال لا بد لي منه وإذا لم أكله خفت هلاك نفسي ، هل يتغاضى له ؟

قال : اذا أجزنا لهذا المبتلى أكل الأفيون من بعد لم يجز لنا حبس من يأكل الأفيون ، ولأنه مضر بالانسان وهو من أنواع السموم المضرة ولا يعذر بذلك ، ويحتال على نفسه بقطعة ، الله أعلم •

✽ مسألة :

أجمع أهل القبلة أن الحمر الوحشية ، والبقر الوحشى ، والسنور الوحشى من الصيد جائز أكله وكرهوا ما سوى الضبع والثعلب من السباع ، وحجتهم في كراهية ذلك ما روى عنه عليه السلام ، أنه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع ، ومخلب من الطير ، وما أشبه المحرمات فهو مثلها ، ولو لم ينص يذكر بعينه ، ومن رخص فيها. يحتج بقوله تعالى لنبيه عليه السلام : (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه إلا أن تكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير) الآية •

وأن الحرام لا يكون الا ما حرم الله في كتابه ، ورسوله في سنته ، واجتمعت عليه أمته وقال : ان نهيه عليه السلام نهى أدب ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن أرسل كلبه أو طائره على صيد فمضى أولا على جهة أخرى
ثم رجع اليه فقتله فله أكله ، فان رجع لصاحبه بعد أن رأى الصيد أو لم يره
ثم عاد اليه بعد رجوعه من غير ارسال ثان فقتله فلا يؤكل ، والله أعلم •

* مسألة :

أبر معاوية : اذا شرب الكلب من دم الصيد ففى ذلك اختلاف :
قول اذا ولغ فيه لم يؤكل من اللحم ، وقول يؤكل حتى يأكل من اللحم ،
وقول ان أكل منه قبل أن يموت أفسد ، وان أكل منه بعد أن مات
فلا بأس ، وان كان يعرف ما أكل فلا يجوز والله أعلم •

* مسألة :

وطير البحر الذى يعيش فى البر لا يحل أكله بغير تذكية ، وقول ان
كان يغذوا بالسّمك ويعيش فى الماء جائز أكله بغير تذكية ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن وجد صيدا جريحا وقد حبسته الجراح أو لم تحبسه هل
له أخذه ؟

قال ان كان علم أن ذلك الجرح وقع به من بعض الصيادين ، وقد
حبسه لم يأخذه ، وان لم يعلم ذلك أو كانت الجراح لا تحبسه ، وقد
ذهب ربه جاز أخذه لأن الرواية من آثار صيدا فاصطاد غيره فهو لمن
اصطاده ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن رمى وسمى وأدرك الصيد قد أكل السبع منه شيئاً هل يأكله ؟

قال : ان عرف أن السبع أكل منه بعد موته فليأكله ، وان كان لا يدرى أنه أكل قبل موته فلا يأكله ، والله أعلم .

✽ مسألة :

عن أبي الحواري : ومن وجد حميراً وحشية . هل له صيدها أم حتى يعلم أنها غير مربوبة ؟

قال : ليس بعمان حمر وحشية ، ولا يجوز لأحد أن يصطاد منها الحمير لأن لها أهل وكذلك الأبل والغنم بعمان حتى يعلم أن ليس لها أهل ، والله أعلم .

✽ مسألة :

والبقرة والحمر الوحشية التي لا تملك الا بالصيد كيف القول فيها ؟

قال : اذا صح أنها من الوحش التي لا تملك الا بالصيد ، ولم يعلم لها رب جاز أخذها ، ان صح أنها من الوحش المتوحش فلا يطيب ذلك في الحكم ، ولا الجائر حتى يصح الجنس الذي يقع عليه حكم الوحش الذي لا يملك ، والله أعلم .

✽ مسألة :

أبو سعيد : وما استقر من الأنعام المملوكات مثل المعز والضأن والأبل والبقرة فلا يقدر عليه الا بالقتل بغير ذكاة بنحر ولا ذبح فقتل على ذلك ، وذكر اسم الله عليه ، ولم تدرك ذكاته ؟

قال : قد اختلف أهل القبلة وأهل العدل في ذلك ، فقول ان ذلك يجرى مجرى ذكاة الصيد اذا لم يقدر عليه الا كما يقدر على الصيد المتوحش بالاستنفار ، وقول انما ذلك في الصيد والاجازة أحب إلينا والله أعلم •

* مسألة :

قال أبو الحسن : اختلف الأمة في شرب النبيذ لاختلاف الأحاديث وأجاز أكثر أصحابنا شربه في الأسقية ما لم يسكر ، وبعضهم أجاز ذلك ولم يذكر سكرًا ، وبعضهم تركه تنزيهاً بلا تحريم ، واتفقوا على تحريم شرب النبيذ الجر ، ولو لم يسكر ولم يجيزوا أيضاً شربه في وعاء غير الأدم ولو لم يسكر ، والله أعلم •

* مسألة :

عن الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير رحمه الله : والزئبق أهو حلال ويجوز أكله أم لا ؟

قال : لا علم بتحريمه اذا أكله الأكل لمعنى من المعانى التى يرجى بها النفع وخاصة اذا تعورف منه النفع ، ولم يضر أكله ، فاذا تبين منه المضرة فلا يجوز للمرء أن يعتمد الضرر لنفسه أو لغيره ، وقد نجده في كتب الطب أنه قاتل ، وله باب من أبواب السمومات ، وله علاجات ، ولعل ذلك اذا أكل عبيطا غير مقتول ، ونرى كثيرا من عوام الناس لعله يستعملونه اذا تخوف على المريض من قبل السحر ، وربما يجعلونه في شئ من الأطعمة للأطفال أو غيرهم ، ولم يسمع أنه يضرهم وذلك لعل القليل منه والمقتول ، ولم تقف عليه في كتب الشرع باجازه ولا نهى • وأما في كتب الطب فينهى عن شرب العبيط منه ، وهو غير المقتول منه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن هرم معه فرس حتى لا يكون فيه ركوب أو كلب أو سنور هل
له ذبحه ؟

قال : نعم والله أعلم •

❖ مسألة :

قال الصبحي : ان كان قد بلغكم أنى قد أفنتيت بتحليل الصيد
الوحشى بالمعالجات كالنفاق ونحوه فنعم قد سئلت فاجبت فى ذلك باختلاف
اذا كانت الرصاصة أو الحديدية غير مدحرجة وكان لها حد يقطع ، وعلم
أنها خرجت بالحد ، وذلك ليس بأشد من غيره من المعالجات عند
الضرورات فى نسخه بتحليل ما صيد من الصيد بالنفاق ونحوه ، والله أعلم •

وان كانت العلة من الرصاص اذ جاء الأثر بكراهيه الذبح به فقد
جاء جوازه وحجره وما لحقه الاختلاف ، فاعتقاده ديننا حرام ، وان
كانت العلة النار فقد اختلف فى المعالجة بها أيضا ، وهذا معقول لا يستقيم
الا بالنار أعنى علاج النفاق ، وقد يجوز الرمى بغير الرصاص كالحصى
الصغيرة •

❖ مسألة :

والحديد اذا كان يقطع وما سهل علاجه وكله غير خارج من رأى
المتعلمين لأنه لم يحكم كتاب ولا سنة ولا إجماع صحيح يحجره ، ولا يعقد
ديننا ما لم يثبت فيه حكم من أحد هذه الثلاثة الأصول •

وما خرج من حكم الدين جاز فيه التوسع بالرأى ، وهــذه بعد
القسمة من المعالج وقطع الآلة فيه ، وقولكم توجد فى بعض الأجوبة

حرمته ، فهذا مقبول خارج على معنى الحق في بعض القول ، ولا يحجره غيره من الآراء لأن جواب بعض المسلمين لا يشبه كتاب رب العالمين ، ونحن وإياكم في جميع المسلمين نعوذ بالله من أن ننصب الرأي دينا ولا الدين رأيا ، والله أعلم •

* مسألة :

الحمر أشدى : ومن غصب جبلا أو خواصا فعمله شبكا فاصطاد به لمن الصيد ؟

قال : قول هو للصائد ، وقول هو لصاحب الجبل والخواص .
والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ صالح بن وضاح : وفيمن أمر رجلا أن يذبح له شاة فأمر المأمور غيره ، هل تحل لربها ؟

قال : نعم تحل لأنه غير متعد في ذبحها ، ويرجى عن الشيخ ناصر ابن خميس أنها ذكية على قول بعض المسلمين ، والله أعلم •

* مسألة :

وفي رجل أمر رجلا أن يذبح له جديا وليأخذه من البيت ، فقالت زوجته أخرج من البيت ، وحقيقته له ، فوجد المأمور جديا في الطريق فذبحه يظنه هو فإذا هو قد غلط في جدى الأناس كيف حكمه وما يلزمه ؟

قال : حكمه حلال وعليه قيمة لربه ان كان باع لحمه أو أخذه ،
والله أعلم •

*** مسألة :**

وفيمن ذكى دابة وهى مقموطة بحبل أبحرم ذلك ؟

قال : لا تحرم اندابة بذلك غير أنه لا يعجبني ذلك ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومن غلط وذبح شاة غيره أبحرم أكلها ؟

قال : ان ذبح الغلط لا يحرم الذبيحة ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ أحمد بن مفرج : وذبيحة الأعجم والأقلف البالغ والأعجمي ، هل تحل ؟

قال : أما ذبيحة الأعجم والأقلف البالغ لا تؤكل ، وأما ذبيحة الأعجمي الذي لا يعرف العربية فانها تؤكل ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ابن عبيدان : والجائع اذا وجد ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فلم يأكل وترك ذلك لله عز وجل حتى مات أياكون ضامنا لنفسه أم يجوز له ذلك ؟

قال : انه لا يكون ضامنا لنفسه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

في الذابح اذا تعمد على ترك اسم الله عند الذبح لغيره أيلزمه غرمها ؟

قال : اذا تعمد على ترك التسمية فعليه الغرم لربها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحى : ومن ذبح شاة أو طيرا يظن أنه له فاذا هو لغيره أيجل له أكله والتصرف به اذا كان صاحبه حاضرا أو خير بين قيمته أو مثله أو يأخذه بعينه مذبوحا ، وإن كان صاحبه غائبا كيف الحيلة ؟

نال : أكله حلال فى بعض القول على هذه الصفة ، وإن كان صاحبه غائبا بيع اللحم ولزم الغالط النقصان من الدابة اذا نقص لحمها عن ثمنها لو كانت حية ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال : صغيركم الأقل لله الفقير المضطر سعيد بن بشير الصبحى زادا لحياته ، وبلاغا لمعاده ، وقربة لربة : ان القهوة المتخذة مع الجهال ، وطعام الناس من حب اللبن المقلى المزوج بالماء المعمول بالنار لا أقدر أن أحرمها ولا أقدم على تخطئة شاربها ، اذا لم يكن ما يخرجها من دين الله تعالى ، لأن الحرمة لا يثبت الا من حكم كتاب أو سنة أو اجماع أهل الصواب ، لوجود علة أو حدث شدة منقطة من طهارة الى نجاسة ، أو من حلال الى الحرام ، كالخمر بثبوت السكر فيه ، وحكم النجاسة عليه ، وكذلك النبيذ فى الأوائى المنهى عن الاستعمال فيها بحجة من رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وحلول السكر وأما فما ثبت أباحة ملكه وجواز حله بالآجماع فلا يزيل حله وثبوت ملكه الا أجماع مثله أو يعلوه وقد خالفنا فى هذه المسألة أكثر أشياخنا من أهل زماننا رحمهم الله ، ولا نخطئهم على مخالفتنا ، وأنا نتولاهم وننصرهم •

رسئل الشيخ جاعد بن خميس الخروصي رحمه الله عن القهوة أهى حرام أم لا ، وهل يبرأ من شاربها بعد النهى له ، ومن القائل يحلها اذا كانت فى رأيه حلالا ؟

قال : أما القهوة فهو اسم للخمرة فيما قيل ، والقول فيها واضح لا إشكال فيه ان أردت ذلك وان أردت الشراب المتخذ من حب البن المقلّى حسوة المصطلح عليه فى التسمية له بذلك ، فاعلم اذا لم نجد لها فى كتاب الله بناء ، ولا فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم خبرا ، ولا عن العلماء الأقدمين الماضين من أئمة المسلمين أثرا يقتضى لها ذكرا بتصريح تحليل ولا تحريم ، وانما صح التحريم فيها عن صح عنه من المتأخرين على ما جاء فى آثارهم ، وإثبات الكذب به من أخبارهم حتى ان البعض ممن ذهب الى التحريم لها ادعا وقوع الاجماع على تحريمها ، والله أعلم ♦

وفى النفس كلام لم أتجسر على اقتفائه لوجود دعوى الاجماع خوفا من أن أكرن لاجماع المسلم معارضا ، حتى إنى وقفت على ما وافق فى النفس نظراً عن الشيخ الصبحى فى هذا أثرا ♦

وعلى الصحيح فليس كل من ادعا الاجماع سلم اليه ، ولا كل من أبدع رأياً بمعول عليه حتى يصح له برهان الحق ، وتشهد له حقيقة الصدق ، وكيف يصح الاجماع عند وجود الخلاف ، هذا ما لا يصح ، والقول من الشيخ الصبحى كأنه يومئذ الى خلاف التحريم ، وهو العلم المشهور فى زمانه ، والمقتدى به فى أوانه على ظاهر ما تظاهر عليه أنه أعلم من فى عصره من الجماعة الذين هم فى عصره ♦

فان قالوا : ان قول : الصبحى لا أقدر أن أحرمها ولا أقدم على تخطئة شاربها الى آخر قوله لا يدل على ثبوت الخلاف الموجب لنقض دعوى الاجماع على تحريمها ، بل كأنه يومئذ الى الوقوف قيل لهم اذا ثبت الاجماع وصح لم يسع من صح معه الوقوف عن حكم ما اقتضاه

شكا فيه ، قطعاً ولو كان ذلك يوجب الوقوف ، وكان الوقوف مذهباً ، كما قلتم لما قال آخر ذلك المنسوب من الكلام اليه ، وقد خالفنا في هذه المسألة أكثر أشياخنا أهل زماننا ، لأن الوقوف من الواقف غير مقتضى لوجود الخلاف ممن نص القطع على حكم الشيء ولكنّه موجب لكون الحيرة الشكّية وعارض الشكّ فيه في النفس بل أميل الى أحد الجانبين فيه ، وكان بحر مقاله يوجب افادة الحدّ لأنّه لو صحّ بأنّه قد خالف من قال بالتحريم رأياً ، وصرح بأنّه قد خالفه من قال بالتحريم فيها ، والوقوف لا يكون خلافاً لقول من حكم فيها بالقطع على تحليل ولا تحريم ، وهذا ما لا يغيب على أحد من أهل البصيرة ان شاء الله •

فان قالوا : فالظن بالشيخ الصبحي أنه لم يبلغه الاجماع على ذلك قيل لهم نعم ، فالظن به أنه لو صحّ معه انعقاده الاجماع قتله على ذلك لما قدم على القول بنقضه ، ولكنّه كأنه لم يصح ، وانما أجرى ما صحّ عنده على حكم الرأي ، فكذلك في الظن به توسع باظهار ما أظهره من الحق فيها ومن المحال أن ينعقد الاجماع الموجب حكم الضلالة لمن قال به ، وأأنّه عمل على خلافة بعد ثبوت قوله هذا كلا فلا مخرج لهذه المسألة عندنا عن ثبوت الاختلاف فيها ، لما لم يصح معنا الاجماع لوجب ما يوجب الخلاف فيها ، وتصريح قوله ، وقد خالفنا في هذه المسألة أكثر أشياخنا من أهل زماننا رحمهم الله •

وانظر الى الأكثر فانه غير مستغرق الكل منهم ، بل كأنه هذاك بعضهم غير مخالف له في دليل معنى الكلام اذا صحّ ، ولم يصح معنا رجوعه عنه ، ولا القول بخلافه ، ولما لم يصح انعقاد الاجماع على خلاف ما جاء عنه معناه قبل قوله ، حتى لا يجوز قبوله لمصادمته الاجماع نقضاً •

كلا انا لا نعلم ذلك ، ولما ثبت الاختلاف في تحليلها ، وانتفى ثبوت الاجماع توسعنا باظهار ما كان في النفس محضوراً من الكلام

من أنا لا نعلم رجه الحرمة لها على الاطلاق فيها من أى وجه ثبت ولا لأى علة وجب من جهة الحب أم من جهة القلى له ، أم من قبل المزج بالماء له ، أو لمعنى الطبخ لهما بالنار •

والحب حلال ، والماء حلال ، اذا كان من وجه المباحات الحلال ، والطبخ غير منتقض لظهور شدة فيهما ، ولا لوجوب سكر منهما ، بانقلابهما الى كم المسكرات من الأشياء ، فان قالوا من جهة الحب فالقياس نحب تحريم كل الحبوب على قولهم ، وان قالوا من جهة القلى له ، قيل لهم فكذا يخرج في الحبوب كلها أيضا اذا ثبت على هذا المذهب بهذه العلة ، وتقع الحرمة عليها بنفس القلى لأن افراد البعض عن البعض والعلة واحدة هو شئ لا يمكن التحكم به لخروجه في النظر عن وجه الصواب جزما •

وان قالوا : من قبل المزج له بالماء أو الطبخ لهما بالنار قيل لهم فكلك كل ممزوج بالماء من الطهارة حكمه يكون من المطبوعات الممزوجة بالماء عند الطبخ لهما بالمقايضة على هذا أن لو ثبت •

واذا بطل أن يكرن كذلك فى شئ منها ، ففى نظائره كذلك ، ولعل هذه الشدة المضايقة فيه ووضوح افراطه غلوا يدعيه ذو تحصيل أبدا ، لأن اختلاط الطاهرات وطبخها لا يقتضى لها تنجيسا ، ولا يوجب فيها تحريما مما عدت الشدة الموجبة لمعنى الحرمة كالخمرة المحكوم عليها كذلك بالنية ، وعلى قول بالشدة مطلقا •

والحب البنى والماء الفراتى من ضروب الحلال المحض فى مطلق الكلام على الأصل ، بل لا سبيل لدخول الاختلاف عليهما جزما ، وليس التمازج بينهما ولا الطبخ لهما بموجبين لفسادهما ، ولا حدوث شدة مسكرة فيهما كلا ، ولا أحدهما ، بل ذلك نوع حساء من المستعملات ، فلا معنى لتحريمهما البتة على حال هذا أبدا ، وان عارضوا على سبيل المنازعة فى ثبوت أصل ما أثبتوه من الحرمة لها فى قولهم •

وقالوا انما ذهبنا الى التحريم لها لاستعمال السفهاء في الماخورات واداراتهم لها في الكاسات بكلام على سبيل التلاعب لا يليق الا بمنصب الفسق ، قيل لهم فالحرم هو المحجور من الكلام واللهم والخارج على معنى اللعب في الأحكام ، وكذلك الأفعال المفتوحة ، الخارجة عن قانون الحق ، وحدّ الاعتدال ، المانع منها شاهد الشريعة لا يتعدى الى المداد من الأثرية وغيرها من المأكولات ، ولكن يستحب لها معنى الكراهية فيما أظن أنه قيل وقولكم هذا وقول من رأى تحريم القهوة مطلقا لا تقول انه خطأ في الدين ما لم ينصب الرأي دينا والتحريم لها لهاذا العارض كأنه فيه موافقة لبعض من وجدنا عنه في الأصل يستحب حكمه على هذا عموم جملته ، ولا أحسبه الا عن القوم ، ولا ندين فيه بأنه أصل باطل من أصول قومنا ، ولا ننتشرع بالقول الى قائله ، ولا لعامل به في الرأي أخطأت دينا •

لكننا نقول : اذا كانت العلة في تحريمها على قولكم وجود تلك الأسباب من اداراتها بالكاسات والتكلم عليها بالكلمات المستعملة من السفهاء من الناس عند الادارات لها في مجالس الشرب ، أليس كذلك على هذا الوجه اذا ثبت تحريمه ذلك المدار في الكاسات ، والآنية المتخذة لمثل ذلك ، ولو كان ماء زلالا أو غيره ، من الأثرية الحلال الطاهرات كاللبن السابغ لشاربه الى غير لك مما لا يحصى من الحسوات ، وجميع المأكولات والمشروبات ، فان قالوا لا انتقض عليهم أصلهم لما أوضحت لك من الحجة في ذلك •

وان قالوا نعم قيل لهم فتكون الحرمة مرتبطة بالعلة تزول بزواله أم تستصحبه الى غير غاية ، ولا نهاية ، وفي أمثاله وأجناس ضروره واستعمال السفهاء له كذلك ، ويكون ذلك من فعلهم علة يمنع الجميع من أجله على الأبد أصلا ، وتوجب تحريمه وأمثاله على الناس جميعا خلفا عن سلف •

فان قالوا يتقى بها فيه بنفسه خصوصا قيل لهم ، ولم ذلك والعلة

غير باقية فكأنه مستجهل ذلك على الأصح أن تبقى الحرمة مع ارتفاع العلة موجبة لها ، لأنه في الأصل حلالا ، وانما عارضه التحريم بعارض عن قولكم ، فإذا زال العارض زالت الحرمة ، ولعله لا يتعري من أن يلحقه ما في سبيل الخمرة الفاسدة بالنية والشدة ليستحسن الاختلاف فيها عند احالة النية ، وزوال الشدة أن لو ثبت هذا وضح ، لكان العارض في نفسه ، ولكنه لم يصح معنا بعد .

وان قالوا باستغراق الجنس واستصحاب الحرمة لكل من الناس عموما ما خرجوا على حال من العقول أصلا ، لأنه يثبت على قولهم تحريم شرب الماء الى غيره من المأكولات والمشروبات ، مهما استعملها السفهاء كذلك ، بل يقتضى تحريم الخل والعنب والزبيب والتمر والرطب والبسر ، وجميع الحبوب والأشياء المأكولة والمشروبة ، ويكون فيما يعمل منه الخمر أو الأنبذة المحرمة أظهر ، هذا ما لا يقوله أحد من اهل العقول أبدا ، ولعله لا يدعيه الا مظموس البصيرة أعمى السريرة ، لأنه يصادم الكتاب والسنة والاجماع معه ردا ، بل لو ثبت ذلك لكاد أن لا يثبت على وجه الأرض شيء من الحلال ، ويخرج الأمر في تطلبه عند ذلك الى تكليف ما لا يطاق ، وهل ذلك الا باطل قطعاً .

وان قالوا انهم لا يحرمون أجناس ذلك عند عدم العلة الموجبة لأسباب الحرمة ، قيل لهم ولم ذلك لابد لهم ، من أن يقولوا الثبوت الأصل فيه الطهارة مع الحد ، وانما كان وقوع التحريم بعارض فيعدم ذلك لا تنفع الحرمة عليه .

قيل لهم : إن هذا المهر المطلوب منكم ، وهو الحق والصواب ، اذا ثبت التحريم بالعارضات كما قلتم ، ولكنه فيه رجوع عن تحريم القهوة البنية لاتفاقنا نحن واياكم على طهارة الماء والحب ، ولهما وكون النماذج بينهما على مقتضى لفساده فيهما ، ولا اخراج لهما عن أصلهما من غير حدث علة شرعية توجب فيهما ولهما الانتقال عن

أصلهما لاستحالة المكان ذلك في أمثاليهما من النظائر وبطلانه فيما لا يقولوا فيها كذلك ، وكأنه يشبه وجه المناقاة في المعاني والمناقضة في الكلام ، أن يخص البعض من البعض فيوجب افادة الحل في غيرهما ، وبقاء الحرمة فيهما عموما يستغرق الجنس ، ويترد في الكل من الناس مطلقا في كل حال ، وبكل حال من الحال ، والاصل واحد ، والعلة واحدة بلا كتاب ولا سنة ولا اجماع على أصل يصح في الحق خروجه ، كلا انه لقول راجح الوزن ، الى جانب الضعف في الاطلاق والتقييد أيضا بشرط الإدارات لها بالكاسات والتكلم عليها بالسفاهة من الناس ، والقول الفصل أن ذلك لا يؤثر في الحلال تحريما ، وإن كان في نفسه حراما فلا يتعدى ، فما الدليل لكم على اطلاق الحرمة فيها كالخمرة •

فان قالوا : وجود الإجماع منا على ذلك وربما لا يجدون ملجأ الا دعوى الاجماع اذ لا حجة لهم في ذلك ، وكيف يصح الاجماع والمخالف لكم من المسلمين موجود قوله يقتضى الخلاف لما ادعينتموه من ثبوت الاجماع في الكتب مرسوم هذا ما لا يستقيم في الحق دعواه ، لا سيما وقد صح ما لا يصح معه دعوى الاجماع ، فان قالوا لثبوت الاتفاق من المحرمين لها اطلاقا •

قيل : لهم وهل يصح القول وفاقا ولا يمكن الاجماع الا على حضور شيء من المباحات في الاصل بلا علة توجب تحريمه اتفاقا أو اجماعا أو أنه يخرج استحسان الخلاف فيه لعل بنية ، فانا لم نجد لاتفاقكم برهانا يستدل به على صحة ما قتلتم من المقطع على تحريمها في نص ولا قياس ، وكأنه لفساد يعتبر به في المقاس بها للعلة الموجبة للحرمة فيها على قولكم ، والسبب القائم بوجود الحجر فيها عند المقايسة بها لغيرها من الأمثال والأجناس يتبين من ضعف هذا الرأي ، بل كأنه الأصح والأرجح ما قاله الصبحي فيها رأيا من الاشارة الى الحل ، وذلك هو القول الأرجح معنا ، ومن حيث ما التمسنا لخلافة في الرأي الحجة لم نجد لها وأنتم القائلون خلافة ، فما الدليل لكم

على ذلك ، وما الحجة فان وجدنا من كتاب الله تعالى ، ومن سنة رسوله عليه السلام ، أو من الاجماع على برهان ، أو من حجة عقلية أثبتت هذا القول على أصل صحيح وكأنه وجود ذلك لهم أشبه شيء بالمحال لعدم الحجة وتناقض الأدلة وفساد العلة وقرب المضايقة لهم من كل وجهة ، لأنه يقتضى كل شيء تحريم نظيره ، وهم لا يدعون ذلك ولو ادعوه لم يجز في العقل قبوله •

فان قالوا : لا نعرف لهذا حجة ، ولم نجد له أدلة ، ولا نعلم له علة الا ما وجدنا الاشياخ عنها ينهاه ، ولها يحرمون •

قيل لهم : كأنكم عن أنفسكم أقررتم بأنكم تسلكون في سبيل التقليد والتقليد في الدين حرام الا للأنبياء وأن قالوا انهم يحرمونها كذلك بأنفسهم على رأى بلا حجة منهم الا اتباع منهم لغيرهم قيل لهم أو يستقيم في الحق أو هل يخرج من الصواب تحريم شيء من الطاهرات الحلال في الأصل المجتمع عليه بلا علة موجبة لحجة مصرحة بالحق في تحريمه ، بل بدعوى لا برهان لها ، هيهات أن يكون ذلك كذلك •

وقد أوجدنا لكم الحجج وأوضحنا لكم المنهج ، فانظروا يا أولى الأبواب فيه ، اتقوا الله ولا تقولوا على الله ما لا تعلمون ، ولا تظنوا بنا أننا انما نصيب هذا لنا من رأى ديننا نخطيء فيه خالفنا فيه كلا انما قلنا هذا اجتهادا لما بان لنا خلاف مقالكم ، لم تصح معنا واضحة حجة رأيكم في الحرمة ، فلم تمكنا المتابعة لكم ، ولا العمل بما رأيتموه من رأى في هذا على غير برهان يتضح لنا بيانه ، وعلى كل منا أن يجتهد لنفسه في التماس الصواب بجهد والولاية لمن خالف رأيه في رأى من أوليائه الا من نصب الرأى دينا ، ودان بالبراءة من مخالفه عليه فانه بالبراءة أحق •

وانا ان شاء الله إن بان لنا رجحان اجتهادكم لندع ما نحن عليه الآن ، ونميل الى الارجح والحمد لله ، والله أعلم •

* مسألة :

سئل الفقيه مهنا بن خلفان رحمه الله عن القهوة البنية فقال :
لم يبين لى مع ضعف بصرى إلا عدل ما أثراه هذان الشيخان فيها
إذا لم يرد فيها نص بحكم من كتاب الله رب العالمين ، ولا من سنة
نبيه الأمين ، ولا صح معنا اجماع على حكم فيها من آثار الأقدمين
عن الفقهاء السالفين ، حتى لا يصح خلافه من المخالفين .

وانما وجدت المناقضة في حكمها من آثار المتأخرين ، ولعل ذلك
بحدوث استعمالها في زمانهم دون زمان من كان قبلهم ، وعسى أكثر
الأشياخ من أهل زمانهم على تحريمها ، ولا أعلم لهم حجة يحتجون بها
في تحريمها إلا استعمال السفهاء اياها في مجالس اللهو ولا يبين لى
حجة بذلك لان المجالس لا يصح بها تحويل حكم اذا ما
صح حلاله وثبتت طهارته فهو على حكم الثابت له ، لا يتغير عن
حاله باختلاف المواضع ، ثم ان التحريم لا يصح الا بأصل ثابت ، وأى
علة موجبة لتحريم القهوة البنية ، وقد كان حب البن قبل طبخه ومما
زجته بالماء حلالا طاهرا ، كذلك الماء قبل ممازجته به في الطبخ طاهر
مثله وحكمه كذلك عن الجميع قبل الطبخ ، فما الذى بعد ذلك أنقله عن
حكمه وحوله عن حاله من الحلال الى الحرام ، مع أن النار لا تنجس
الطاهر ، وانما تظهر ما كان متنجسا في رأى ذلك في حكمها من أهل
العلم ، واذا ثبت ذلك فأرلى على هذا أن يزداد حب البر مع الماء
المزوج به في الطبخ طهارة فوق طهارته له ، دون أن ينجس بذلك ، فهذا
ما بان لى في هذا المعنى .

ولا يبين لى غيره مع أنى لا أخطئ من قال بخلافه من المسلمين
لأنه فيما عندى على ما دلت عليه آثارهم كأنه مضع رأى واجتهاد
لا اجماعا على الحكمين .

قال غيره :

فليس فيها الا حكم واحد مع حرمة لا غيره لأنه يقول فيها بالاجماع ولا مدخل معه فيها للنزاع ولم نجد في الأثر قولاً لا يحلها ممن حدثت معهم وأقرباء العهد منها الا الصبحى رحمه الله حام حول الخلاف في هذه المسألة ، فخرج من مفهوم منطوقه أن له قولاً غير التحريم يحوم حوله عليه ، ويومئ اليه ، فأراح به شبهة القول بالاجماع ، وأزاح شبهة من ظن أن مراده بذلك الوقوف بصريح قوله ، وقد خالفنا الى آخره فدل على أن مراده بذلك تحليلها ، فهو أول من تكلم فيها بالخلاف فأجازه فيما علمنا اشارة وإيماء ، وبعده قد صرح بالتحليل فيها فرآه عدلاً وأتى عليه قولاً فصلاً فعضده بحجج عقلية ، وبراهين عقلية ، وأشبع القول فيها مؤيداً له أبو نبهان رحمه الله ، حتى كاد أن لا يرى القول فيها بالتحريم قولاً يعتد به ، فأبان نور الصواب الأولى الألباب فراؤه صحيحاً ، ولم يخالفه مخالف في عدل ما رآه الى غيره فيما علمنا الى يومنا ، ولعله نازعه في ذلك منازع ممن لا يعد نزاعه نزاعاً ، ولا هو مما ينسب اليه العلم وبعده ما صرح أبو نبهان فيها بالتحليل ، ولم يخطئ في دينه من قال فيها بالتحريم يصح على هذا أن يقال فيها حكمان على معنى فيها قولان مع من أجاز فيها الخلاف لا على ما توهمه هذا الشيخ رحمه الله .

وقوله ولو كان اجماعاً على أحدهما لم يصح خلافه لمن خالفه من أهل العلم ، فقال الشيخ ناصر بن جاعد : ولو أجمعوا على تحريمها لفسلوا لأنها مسألة رأى لا اجماع على معنى قوله لا يجوز فيها الاجماع ، لأنها مذ أراد الله تعالى حدوثها وظهورها مع أهل العلم تغلق فيها الخلاف على معنى قوله ، وحاشا أمة محمد ﷺ أن تجتمع على ضلال ، ومحال أن يصح منهم الاجماع على شيء صح فيه الخلاف منهم ، فبقى قوله : ولو كان اجماعاً على أحدهما لم يصح خلافه لا معنى له على هذا ، ولا جواز ، ولعله أراد موافقة أبو نبهان رحمه الله على قوله

فيها بالخلاف ، وبقي قول من قال فيهما بالاجماع ، ولم يجز فيها الاجتهاد وتقتصرت الفاظ المباني عما أراد بها من المعاني ، فحلت بها وعبرت بغير ما أراد فلا أعرف الغلط من الانسان يبدو تارة باللسان وأخرى بالجنان ، والله أعلم فينظر في ذلك ، فان صحح والا فقول العلماء هو الصحيح لا قول من لا يد له في العلم ، وهو الكاتب في الحاشية ، والقابل رجع اذ لو كان اجماعا على أحدهما لم يصح خلافه لمن خالفه من أهل العلم ، وهم حاشاهم من ذلك ومحسنون بهم الظن ، وكل منهم عبر عما بان له في ذلك ، وهم في درجات العلم ومنازله متفاوتون ، وبعضهم أعلم من بعض ، وذلك على قدر تفاءلتهم في الدرجات العلمية : لقوله تعالى : (وفوق كل ذي علم عليم) والله بعدل هذا وهذا غيره أعلم •

* مسألة :

عن الفقيه على بن قاسم : والشراب الذي يعملونه أهل البنادر من قنثار البن ويسمونه القهزة فهو حرام على ما وجدته في الأثر •

قال المؤلف : قول من قال : لا يقدر على تحريمها ، ولا على تخطئة شاربها ان لم يكن ما يخرجها من دين الله سواها ، وقول من صرح بالتحليل فيها يعجبني ، وهو قول الشيخين الفقيهين سعيد بن بشير الصبحي ، وجاعد بن خميس الخروصي ، ولهما على ذلك أدلة قد اتضح صوابها ، وكان الفقيه سيدنا مهنا بن خلفان على ذلك مساعدا ، وفي اشارة جوابه لهما على تحليلها معاصدا ، وهو الصحيح من القول فيما أرى الا أنه موضع رأى وما جاز عليه الرأى لم يجز أن يدان به قطعاً ، والله أعلم •

* مسألة :

الصبحي : فيمن ضرب حمامة أو غيرها مما هو مباح للناس صيده

فسبقه عليه أحد وأخذه يجوز هذا ويسعه كان ضربه لها ببندقة أو
رماها بيده؟

قال : لا يجوز أخذها بغير الضارب في الوجهين ، والله أعلم •

* مسألة :

وإذا سمي على ما يعيش في البر والبحر ففي ذكاته اختلاف ولو كان
طيра ، والله أعلم •

* مسألة :

وإذا سمي على الصيد وضربه بسيفه وقتله جاز ذلك ، ويجوز له
ما قتل برمح وسهمه ، وأما ما قتل بعصاه فلا يجوز أكله سمي أو لم يسم ،
والله أعلم •

* مسألة :

عن محمد بن المختار وقال : من وجد شاته مذبوحة في البلاد بلا رأيه ،
لم يجز له أكلها فان وجدها مذبوحة خارج البلاد له أكلها والانتفاع بها ،
والله أعلم •

* مسألة :

ابن عبيدان : من كان عنده رأسان من غنم فسرقتا من عنده فبعد ذلك
وجدهما مذبوحتين واحدة في الفلاة وواحدة في البلدة أيحرم عليه أكله
من هذين الرأسين؟

قال : يأكل الذي رجده مذبحا في الفلاة ولا يأكل الذي رجده مذبحا في البلد ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن الأثر : ومن وجد شاة له مذبوحة مع رجل ويبيع لحمها ولا يدري كيف صار لحمها اليه ، وكيف ذبحها هل له اكل لحمها ؟

قال أبو سعيد : معى أنه يجوز أكل لحمها اذا امكن أن تصير اليه بوجه حلال حتى يعلم انها ذبحت على غير ما يجوز ذبحها ، والله اعلم •

* مسألة :

الزاملى : ومن سرق شاة وذبحها ، ثم تخلص من ثمنها لربها ، ودفع له بها هل يطيب له لحمها ؟

قال : أكثر القول أنها بمنزلة الميتة لا تحل لأحدهما ، ولو ذكر أسم الله عند ذبحها ، وان لم يذكرها فاشد في الحرمة ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : اختلف القول في النهى الذى رفعوه عن النبى ﷺ عن ماء البسر والقارين فبعض تأوله فيه انه نهى أدب لا تحريم ، وبعض قال : انه نهى تحريم ، فعلى هذا القول هو حرام عند صاحبه من حين ما ينضج البسر ، ويدخل ماؤه الحلاوة منه ، وعلى قول من يراه نهى أدب فلا يحرم عنده حتى يتغير كغيره من الأنبذة •

وقال أبو سعيد : يختلف في ماء البسر : قبل يجوز له أن يتخذ منه خل ، وقول لا يجوز ، وقول مكروه ، والله أعلم •
(م ٢١ - باب الآثار ج ٤ : ٢)

*** مسألة :**

وإذا وجد المضطر شيئاً من المحرمات مما يعصم به ويحيى شيئاً من أموال الناس الحرام الذى لا يحل ببيع ولا هبة ولا ادلال فما يصنع ؟

قال : انه مخير فى ذلك ان شاء احياء نفسه ، من هذا ودان بما يلزمه من الضمان ، وقول انه يحيى نفسه من الميتة والدم ولحم الخنزير ، ومثلها ، ولا يأكل من أموال الناس ، وقول ليس له أن يأكل من الرجس المحرم اذا وجد الطاهر ، ولم يعارضه فيه معارض ، والله أعلم •

*** مسألة :**

أبو سعيد : وفى المضطر اذا حضره ميتة ودم مسفوح ، ولحم خنزير مذبوح من أيهم يأكل ؟

قال : فهذا متساو فى الحرمة والاباحة فأى ذلك كان أطيب لنفسه منه ، وكان مميزاً فان كان الخنزير ميتاً كان أشد لأنه يجتمع فيه حرمتان حرمة فى الأصل وحرمة الميتة ، فعلى هذا اذا حضرته ميتة الأنعام والخنزير فيأكل ميتة الأنعام وقول كله سواء ، والله أعلم •

*** مسألة :**

والمضطر يأكل من الميتة بقدر ما يجيبه من الهلكة وتقوى على الفرائض فى وقته أم لا حد فى ذلك ؟

قال : ان المضطر يأكل من الميتة بقدر ما يجيبه من الهلكة ، ويقوى على أداء الفرائض فى وقته •

قلت : وان كان فى رمضان هل له أن يأكل بقدر ما يعينه من ليلة الى حرتها اذا كان معه أنه لا يقدر فى تلك الليلة على شئ من الحلال ويصبح صائماً ؟

قال : هكذى معى اذا كان فى موضع يلزمه الصيام ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الفقيه مهنا بن خلفان رحمه الله : ان أكل الميتة مع غير الاضطرار حرام غير واسع أكلها حالة حجبها اذ نهى من جملة المحرمات التى حرمها الله فى كتابه ، الا فى الحالة التى استثنى الله أباحتها وهو الاضطرار لا غيره ، وذلك عند خوفه على نفسه الهلاك من المجاعة ، ولم يجد غيرها من الحلال ، فحينئذ له أن ياكل منها بقدر ما يعصمه عن الهلكة توسعا برخصة الله له ، وما لم يكن كذلك فهو محجور محرم أكلها على الاختيار ، وعدم الاضطرار ، فان أكلها أكل على ما لا يسعه ، ومات على الاضرار فلا آمن عليه الهلاك ، وأن يكون بذلك من أهل النار أعاذنا الله منها وجميع المسلمين •

✽ مسألة :

الصبحى : والجل النحر له مجز عن الذبح ، وفى الذبح بعد النحر خلاف بين المسلمين : منهم من أجاز ، ومنهم من لم يجز ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه : قلت له : وفى اليهودى اذا تنصر والنصرانى والمجوسى اذا تهود أو تنصر ، هل تؤكل ذبائحهم ؟

قال : فيه اختلاف •

قلت له : وما حجة من يرى تحريم ذبائحهم على المسلمين ؟

قال : لأن الشرك ملل على بعض القول فكأنه ارتد عن ملته ، والمرتد

لا تؤكل ذبيحة ، وحجة من يجيز ذبائحهم يقول الشرك كله ملة واحدة •
والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : ومن سقته المدية عند الذبح فقطع الرأس ؟

فالرأس لا يؤكل ثم راجعته فيه قال لها أرى هذا اجماعا وهل يحسن
في الدابة الذكية حلال وحرام ، ومثله في الأوابد •

قلت له : وهل تتجاسر أنت على أكله ؟

قال : نعم والله أعلم •

*** مسألة :**

وسألته عن رجل اصطاد سمكا بشبكة فخرج السمك من الشبكة
حيا واصطاده آخر بخارقه يجوز له أكله أم لا ؟

قال أبو محمد بن حبان : ان كان السمك الذي خرج حيا من خاروق
هذا فلا يجوز لصاحب الخاروق الآخر أن يصيده ، وان كان سـمكا
قويا فلا بأس على من اصطاده ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وعن رجل عنده شاة أمانة مرضت فذبحها وباعها ، ما الذي يلزمه
لربها اذا اختلفا ؟

قال : يلزمه ما صح من ثمنها ، لأن ذبيحة المحتسب جائزة ولا ضمان
عليه غير الذي يصح من قيمة اللحم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

من كتاب المصنف : ومن ذبح الى غير القبلة واراد خ لاف
السنة ؟

فعليهما التوبة ولا أعلم ذلك حراما في الذبيحة ، والله اعلم .

✽ مسألة :

السيد الفقيه مهنا بن خلفان رحمه الله : وفيمن أمر غيره يذبح له
رأس غنم فادعى بعد ذبحه أنه لم يذكر اسم الله عليه ، أكون قوله ذلك
مقبولا لا حجة على صاحبه الأمر بذبحه كان الذابح ثقة أم لا ، ويصير
بذلك مثل الدعوى ، واذا ثبت قوله حجة أتصح به حرمة للمذبح ويلزمه
ضمانه لربه ان صحت حرمة بقوله أم لا ؟

قال : ان مثل ذلك يتعزى من الاختلاف في المجل من القول ،
والذى أراه وأستحسنه ان كان الذابح لغيره ثقة فذكر أنه لم يذكر اسم
الله عند الذبح من بعد ذبحه بغير اختياره ، بل بما له العذر من نسيان
أو غيره ، أعجبنى في ذلك قبول قوله ، لأنه مأمون على ذلك ، وهو أمينه ،
ولا يكون الأمين خائنا ، وعسى في تحريم الذبيحة يجزى الاختلاف بين
الفقهاء الأسلاف .

وقول من قال : بتحليلها أعجب الى لأنه لم يتعمد الى ترك ذكر اسم
الله عز وجل من غير عذره .

وان قال : انه ترك التسمية تعمداً لذلك لم أر قبول قوله ، وان
كان ثقة لاقراره على نفسه بأنه قد أتى في مال غيره ما ليس له أن
يأتيه ، وقد زالت ثقته بذلك فيما عندي ، وصار أشبه بالمدعى على غيره
ولا يصح تحريم الذبيحة على صاحبها بدعواه ان لم يصدقه فيما ادعاه ،

بل ان كان صادقا في ذلك فيما بينه وبين الله بتحريمها يخصه بنفسه دون غيره ، كذلك ان كان الذابح غير ثقة في الأصل ، فتكون دعواه غير مقبولة منه إن ادعى أنه لم يذكر اسم الله عليها عند ذبحه أياها ذكر ترك ذلك من عذر أو من غير عذر ، ففي هذا الموضع كله سواء فيما أرى ، لأنه غير مأمون على ذلك لعدم ثقته •

وأما الضمان فكل حال يكون منه قول الذابح مقبولا في ترك التسمية ، وتحريم الذبيحة لقوله على رأى من رأى تحريمها به من أهل العلم ، فيكون الضمان عليه لازما لصاحبها لأجل تلفها عليه من قبله •

وفي الحال الذى يكون فيه مدعى ولا يقبل قوله فيه فلا يلزمه في ذلك ضمان ، لأنه لم يصح على صاحبها تلفها بسببه ، بل التربة الى الله مجزية له فيما أرجو حسب ما بان لى ان صح فينظر فيه ويعمل بعدله ، والله أعلم •

* مسألة :

الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد : لحم الضب والقنفذ والأرنب ولحم البط والركاح والهدهد والصقر والتي تسميها البادو اللطيطية والخفاش والجدل والبابو حلال ، والعقاب والبازى والنسر والرخمة والغراب والعقق والبوم والضاضو والصرذ والسنصر حرام •

قال الشيخ جاعد بن خميس : الله أعلم وأنا لا أدري في قوله أنه يخرج من الصواب على حال الا أن في بعض ما سماه من هذا فذكره ما هو المتفق على حله ، ومنها ما يختلف في جواز أكله ، ولا أعلم أنه يتفق على تحريم شيء من ذلك ، وعسى أن يأتى ما يدل على ذلك رجع •

* مسألة :

عن الشيخ جاعد بن خميس الخروصي رحمه الله : وسئل عما يحل أو يحرم أكله على الانسان ، وله من أنراغ جنس الحيوان ؟

قال : قد أحله الله على لسان نبيه محمد ﷺ في القرآن والسنة أو الاجماع أو ما أشبهه من شيء في نهى أو أمر ، فجاز لأن يلحقه معنى ما به من حكم في اباحة أو كراهية أو على رأى في موضع الاختلاف بالرأى •

قلت له : فالبهيمة من الأنعام ؟

قال : فهمى من الحلال لا من الحرام في دين الاسلام الا ما استثنى في ذلك •

قلت له : فالأزواج الثمانية من الابل والبقر والغنم معزا وضأنا هى في هذه مما قد أباحه الله لعباده لحماً ولبناً وجلداً أو عظماً أم لا ؟

قال : نعم لأنه قد جعلها منافع لهم فهمى من الحلال في حكمها ، الا أن الذكاة على ما جاز فيها شرط لجواز لحمها أو ما يكون من شحمها ، فان الميتة في أصنافها من الحرام ، وما ذبح لغير الله أو أنه لم يذكر اسم الله عليه بالعمد فلا أحق بها في الأحكام •

قلت له : وما كان من حمر الوحش أو الظباء أو الأراوى والأوعال ؟

قال : فهذا من الصيد ولا أعلم انه يختلف في حلها لعدم جـوازها في العمد والمقال الا ما جاء في الأرنب من قول انه لا يجوز ، وفي نفسى من ذلك •

قلت له : فالزرافة والكركدن وبقر الوحش في أنواعها ما حكمها ؟

قال : لا أعلم في بقر الوحش على ما هي به من أنواع الا أنها من الحلال في الاجماع ، وقد قيل في الزرافة والكركدن انهما من ذوات القرون ، وعلى هذا فلا يصح فيهما عندى على حال الا أنهما كذلك قولاً واحداً لا غير ذلك •

قلت له : فاليحمير والابل والنامور وشادهواد ؟

قال : فهي في حكمها على حسب معنى ما جاء فيها في وصفها من أنواع ما يؤكل لحمها وعسى أن لا يصح في شيء منها الا ذلك •

قلت له : فالخيل والبغال والحمير حلال أم لا ؟

قال : فهذه مما يختلف بالرأى في حلها لقول من يمنع من جواز أكلها ، وقول من أجازها ولعل القول بالكراهية أن يلحقها في ذلك •

قلت له : ولحم الفيل ما حكمه وما القول فيه عرفنى به ؟

قال : قد قيل فيه بالتحريم والتحليل رأيا لأهل الحق في ذلك •

قلت له : فالقردة والخنازير ؟

قال : فهي من الحرام الا لمن اضطر الى أكلها زالا فلا سبيل الى حلها في دين الاسلام •

قلت له : فالقرد مثل الخنزير في تحريمه أم لا ؟

قال : لا أبعده من أن يكون كمثله ، وان لم يصرح الله بتحريمه ولا حله ، فقد قربهما فدل بالمعنى على تساويهما ، وان قال بعض : انه لا يجوز أكله وليس هو مثل الخنزير ، لأنه لم ينزل بتحريمه القرآن كذلك •

وقال بعض : فيمن أكله انه لا يقول فيه بأنه قد ركب كبيرة ترقفا

منه عن القول في حكمه بما لا يدري به لقد علمه ، فانه غير دال إلا على ترفقه تورعا لحياة لا على ما علاه من تحريم أو تحليل لدليل عن بصيرة •

وما أحسن ما يكون من نحو هذا لمن لا يقدر على ما سواه لعجزه ، وان لم يكن من الفقه في شيء على حال اذا ليس فيه زيادة معنى على ما أخبر به عن نفسه في حاله ، لأنه لا يقطع على راكمه بكيرة لا ما زاد عليه من اصابة عدل ، ولا خطأ له في صغيرة ، وربما يكون في اشارة الى ما قبله ، لأنه في غير تعنيف لمن قال بأنه مثل الخنزير لما ظهر له من دليل معنى الآية أو تصريح حديث في رواية تدل في حرامه أنه مسار له في جميع أحكامه ، فالقول فيهما سواء ، ولا ينبغيك مثل خبير •

قلت له : وما لمن خالف في دينه من قول فيه أخبرني به ؟

قال : الله أعلم بما قاله الجميع ، فاني لا أدريه فأما في قول بعض ما يوجد في آثارهم عن عطاء وعكرمة ومجاهد والحسن أنهم قالوا فيه بتحريمه ، وقال منهم آخرون : انه ليس بحرام ، وقال ابن عبد البر : أنه لا يؤكل ، ولا يجوز بيعه في قول العلماء ، وأنه لا يعام أحدا يرخص في أكله •

وروى عن الشعبي أن رسول الله ﷺ ، نهى عن لحم القرد على معنى ما قالوه ، أنها أن في قول الشيخ أبي سعيد العماني ما يدل على أنه لا يصح فيه الا أنه حرام ، وأنه مثل الخنزير في عامة ما له من أحكام فاعرفه •

قلت له : فالضباع والثعالب والسنائير ما القول فيها ؟

قال : في الاجماع من جملة أنواع جنس السباع الا أنها على هذا في اسمها مما يختلف في حكمها هي في العدل ما به في الرأي من قول بالتحريم ، وقول بالكراهية ، وقول بالحل لعدم ما لها من حكم في

الأصل يرجع بها اليه ، فيرتفع ما بها من منازعة بين أهلها في الرأي إلا أن من يذهب في حلها يقول انها من الصيد ، فيجعل فيها الجزاء بمثلها من النعم على من قتلها محرما أو في الحرم على ما به يجزى في قتلها على الخصوص في كل وحشى من هذه الا على العموم لما علاه من أهلى •

في قول من أوجبه لا على رأى من نفى في قوله أن يكرن في شىء منها إلا أن بعض الفقهاء خص الضبع من بينها بالاباحة والفداء في موضع لزومه •

وفي الحديث عن النبي ﷺ انه قال : « الضبع صيد وجزاؤه كبش مسن » فهي على هذا مخصوصة بالاباحة من جملة ما له ناب من السباع ، اذ لا يكون من الصيد فيتعدى المأكول في رأى من قال به •

وعلى قول من يحرمها ، فهي كغيرها من الأنواع لا جزاء على من قتلها فأعرفه •

قلت له : فالأسود والنمور والذئاب والفهود ؟

قال : فعسى في هذه أن تكون أشد من الأولى ، وان كانت لا تخرج في الرأى عن أن يلحقها معنى ما بها من قول فان تلك في الحكم أظهر ترخيصا عند أهل العلم •

قلت له : الذئب وابن آوى والكلب ما الوجه فيهما ؟

قال : فهي على ما مضى من القول في مثلها من السباع في حلها وتحريم أكلها لأنه لا مخرج لشىء منها عن ما بها من اباحة وكراهية وتحريم على حال •

قلت له : فحتى الكلب لا يخرج في حكمه من الرأى في جواز ما يكرن من لحمه مع ما به من نجاسة شريه أم لا ؟

قال : نعم لرأى من يقول انه ما خرج عن المذكور فى نص القرآن ،
فليس من المحجور فانه لا بد وأن يأتى عليه فيلحقه معنى ما جاء
فيه جزماً ♦

قلت له : أما لهذه أنياب يعدوا بها فيمنع من حطها للنهى عن أكلها ؟

قال : بل هى كذلك ولا أعلم أن أحداً يقول فى شىء منها بغير
ذلك ، الا أنه موضع رأى لعدم ما يمنع من جوازه هنالك ♦

قلت له : فالسمع والسمور والفقة والضربان ؟

قال : فعسى أن يكون لهما ما فى السبع من قول فى رأى لأن السمع
واد الذئب من الضبع ♦

والفقة على شكل الفهد ، وقيل انه السنور البرى ، وإنه فى قرب
من الثعلب على شبه السنور الأهلى ، وعلى هذا فيجوز لأن يكون فى
حكمه ما يضاهى من الحيوان ♦

والسمور قد قيل أنه يشبه السنور ، وأما أن الضربان فى جزء الكلب
له حكم ما أشبهه من مباح أو محجور ، وما لم يكن له فى المحرم مثال
ولم يصح فيه حكم يمنع من جوازه ، فهو حلال وما أشبه المختلف فى
تحريمه وحله جاز لأن يلحقه معنى ما به من رأى فى أكله ♦

قلت له : فالفتك والوبر والقنفذ واليربوع ، ما القول فيه ؟

قال : قد قيل فى الفتك انه من جملة السباع ، وعلى هذا فله ما
فيها من قول فى نزاع بين أهل رأى فى حلها وتحريمها ، ولم أجد فى
الأثر ما يدل على حكم الوبر ، الا ما يكون من جملة ما يدخل فيها فيجوز
لأن يحل الا أن يكون من السباع فيختلف فى جوازه رأياً يمنع من
الاجماع الا أن بعض القوم أحله وبعضهم كره أكله ♦

والقنفذ من نوع ما يؤكل وان حرمة الحنفى نقـد أجازه الشافعى
وهو الصحيح لا غيره •

واليربوع ليس فيه قول الا أنه حلال الا ما ذكره عن أبى حنيفة
أنه قال : لا يؤكل ، وليس كذلك ، فانه مأكول ، والفداء فيه لازم على
من قتله فى موضع ازيمه لمن فعله فاعرفه •

قلت له : فابن عرس وأم حبين وسام أبرص ما هى وما القول
فى حكمها ؟

قال : قد قيل فى ابن عرس انه نزع من الفار ، وفى قيل آخر انه
يشبه الثعلب فى وصفه •

وان سام أبرص كبار الوزغ وأم حبين هى ضرب من العظاة ، وقيل
انها أعرض منها •

وفى قيل آخر : انها أنثى الحرباء وهى على هذه الصفة ، فعسى أن
يكون يجوز فيما بهـا من الأنواع لأن يختلف فى حلها وجواز أكلها لأن
ما أشبه الشيء ، فهو مثله فى الاجماع الا ما خص بدليل ، الا فهو كذلك •

قات له : فالورل والضب والحرباء ؟

قال : فعسى فى الورل أن يكون له ما فى الضب من قيل يحله ،
وقول بكراهية أكله ، وفى الحديث عن النبى ﷺ أنه قال : « لا أكله
ولا أحرمه » وفى حديث آخر قيل له أحرام هو قال : « لا ولكنه لم يكن
رياض قومى فأجـدنى أعافه » وفى رواية لا أكله ولا أحرمه وليس من
طعامى •

وأما الحرباء فهى من الوزغ ، وقيل انها ذكر أم حبين ، وهى أكبر من
الحظاة وما كان من أنواع جنس الأوزاغ فعسى أن فى إباحته وتحريمه •

قلت له : فالجرذ والفأر والجلد ؟

قال : فعسى في هذه أن تكون بمعنى في حكمها ، وجواز أكل لحمها على ما هي به قول بالمنع ، وقول بالاجازة ، وقول بالكراهية في ذلك .

قلت له : فالأفاعي والحيات والأماحي ما القول فيها ؟

قال : فهي على ما في السباع من قول في رأى الا على غيره من الأجماع لى شيء في ذلك .

قلت له : فالبزة والعقبان والحدأة ما القول في كل منهما ؟

قال : فهذه في حكمها لا بد وأن يختلف في إباحة اكل لحمها ، لأن لها مخالِب فهي في الطير من الجوارح لا غير ، فجاز لأن يلحقها معنى ما بها في الرأى من قول بالاباحة ، وقول بالنحریم ، وقول بالكراهية فاعرفها .

قلت له : فالصرد والبوم والضؤصؤ ؟

قال : فهذه والأولى في القول على سواء الا انى في الضؤصؤ كأنى أقربه من الاباحة زيادة عليها لبعده من الجوارح ، اذ ليس له مخلب ، فيجوز أن يكون منها في عده ، والغالب على قوته ما كان حشاش الأرض ، وضعار هوامه مثل الجراد والفراش والعقارب ونحوها . ونلى هذا فعسى أن يكون القول بحله أولى .

قلت له : فالنسور والرخم والعقبان ؟

قال : فهي من أنواع ما يختلف بالرأى في حله وتحريمه وكراهة أكله ، وليس في شيء من هذا كله ما يدل على بعده من الصواب على حال لعدم حاله .

قلت له : أليس في الحديث عن النبي ﷺ أنه نهى عن كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير أم لا ؟

قال : بلى فى هذا الا ما قابله من نعم ولا قوله لا اذ قد صح بما لا أعلم أنه يختلف فى ثبوته ، الا أنه محتمل فهو للتأويل فى نفسه محتمل فجاز به فى رأى بالأدب وبالتحريم فى قول ثان ، وبالكراهية فى قول ثالث ، ولم يجز أن يخطئ فى دينه أحد على شئ من هذا فى تأويله ، ولا أن ينفى ما أورده من برهان على قوله لجواز ما فى صورة ما ادعاه لرأيه من دليله الذى دعاه فى حاله الى ما أظهره رأيا من لسان مقاله فى مريض الرأى لمن قدر عليه ، فلزمه أو جاز له لعدم ما يمنع من جوازه فى ذلك •

قلت له : فالحجة لكل رأى من هذه الأراء ما هى أخبرنى بها ؟

قال : فالنهي عن أكلها لما أن ورد مجملا تعلق من قال بحلها على ما جاز له فى رأيه من الأقاويل بظاهر ما فى التنزيل ، من نفى أن يكون فى شئ من البهائم محرما على من رامها لاختيار مطعمها الا ما استثنى من شئ أخبر به ، فدل عليه بما يتلى من قوله عز وجل فى أنواع جنس المحجر فتفى ما خرج منها عن المذكور من الدواب والطيور فى خبر ما قد أحله لمن أراد أن يطعمه فأمر جاز أكله اذ لا يجوز أن يكون ما عداه الا من جملة ما قد نفاه أن يكون من الحرام فأنفاه فى حكم ما قابله على حال ، وليس هو غير ما قد أباحه من الحلال الا ما صح تحريمه فى السنة أو الاجماع والا فهو كذلك مطلقا فى ذلك •

وفى قول آخر انه من المباح الا ما أشبه المحرم فانه لاحق به فى حكمه ، ولا بد فيه من أن يحرم لما فى الاجماع أن ما أشبه الشئ فهو مثله ، وأنه لا صرح ما فى هذا من قول ظهر عدله ولما لم يأت فى النهى ما يدل على تحريم ما به جملة على الأدب ، لا على غيره ، بلى أن يخطئ فى دينه من قد تعلق فى حينه بظاهر ما فى الخبر ، وهى محملة على التحريم حتى يصح معه ما يخصه بغيره ، وفضلا عما دونه من قول فى تكريه

لأجل ما في النهي من معنى يدل على المنع من الأكل ، وأنه في غير تصريح أنه لحرامه أو لغيره من شيء يكون في أحكامه •

قلت له : وما خرج من هذا كله من دابة أو طير ولم يشبه المحرم فلا أقول فيه الا بجواز أكله لا غيره ؟

قال : نعم لما في الاجماع من دليل على حله ، ولن يجوز في العقول الا هذا في حكمه الا ما صح في لحمه أنه مضر فيحرم على العموم أو الخصوص في حق من به يؤدي الى مضرة مثل السموم ، والا فهو كذلك ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فالدجاج والنعام والأوز والخباري والكرزان والكركي والحجل والطيحوج والمقطا والحمام ؟

قال : فهذه كلها من أنواع ما جاز أكلها لعدم ما يدل في الاجماع والرأى الا على حلتها ، لأنها لا من ذوات النسر كالرخمة والنسر والخالب مثل العقاب والصقر فلا أقول فيها على حال الا أنها من الحلال •

قلت له : فالورشان والقمرى وساق جر والدسبى والفاخته والرابعى والتملم ؟

قال : فهي من أنواع الحمام فلا أقول في حكمها الا ما جاء في الاجماع من اباحة لحمها •

قلت له : فالصفرى والحقم والطاوس والهدهد ؟

قال : إن هذه الا من الحلال ، وقيل في الصفرى انه مكروه الا أن ما قبله أصح خلافا لمن قال فيه مع الطاوس والهدهد بالتحريم من أهل الضلال •

وما احتج به في شيء من النهي عن قتله فعسى أن يجوز فيه لأن ما يكون من العبث لا على المنع من جواز أكله فإنه لا يدل على ذلك •

قلت له : فالطيئوى والدح والمررم والبط والنم والغواص وابن الماء ومالك الحزين والمسح ؟

قال : فهذه من طير الماء ، ولا نعلم ان في شيء من طيوره حراما •

قلت له : فالأبائيل والخطاف والشرفزا ؟

قال : فهذا من الحلال في أحكامها اذ ليس لها ما يدل على حرامها •

قلت له : وما كان من أنواع العصافير مع الدراج والحمرة والعندليب والقميرة والبلبل والبوقير والتنوط والظافير والزرراير ونحوها •

قال : فهذه كلها على ما هي به من الأنواع لأقول فيها الا أنها من الحلال الطيب في الاجماع •

قلت له فالخفاش والوطواط ما القول فيهما ؟

قال : قد قيل بحلها وقيل بالمنع من جواز أكلهما تحريما لهما ، لأن بهما شبهها من الفأر في رأى من قال بذلك •

قلت له : وما الذي يعجبك من هذا فيهما ؟

قال : يعجبني لبعدهما من التحريم رأى من أحلها وان أشبهها الفأر في شيء فقد خالفاه في أكثر الصفات مع ما به من قول في رأى جاز لأن يلحقهما أن لو أشبهاه من كل وجه أو في الغالب على أمرهما ، راعى قربه من الاباحة فربما يأكل النجاسة فتلحقه الريبة من طريق المرعى في طهارته ، وهذان من أكلهما الظاهر فيه يعيشان لا غير فيما نعلمه •

قلت له : فالخنافس والجبلان والصبوار والفراش وبنات وردان ؟

قال : فهي من انواع ما لا دم فيها فأولى ما بها أن تكون حلالا لعدم ما يدل على تحريمها الا ما يكون حلالا ، والا فهي حذك ، لانها مشبهة للجراد ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك وان كان فيهما ما قد تعافه النفس بالطبع فقد تعاف ما هو أطيب من هذا مع ما به من اباحة في أصل الشرع فكيف بمثل هذا فان الناس لا على سواء في ذلك •

قلت له : فالجلالة ما هي وما حكمها عرفني بها ؟

قال : فهي ما لا يأكل من دابة أو طير الا لعذرة لا غير ، وأما حكمها فالنجاسة وتحريم الأكل حتى يصان فيطعم الطاهر الى أن يزول ما بها ، فيرجع الى ما هي به من قبل في الأصل من متفق على حله ، أو مختلف في جواز أكله رأيا في موضع الرأي لأهله •

قلت له : فالجراد والجنادب والجنادع والصرانج ونحوها مما لا دم فيه الا أنه من الحلال ؟

قال : هكذا معي في هذا لا غيره من القول فيه حيا كان أو ميتا ، فلا فرق في ذلك •

قلت له : وما كان من حشرات الأرض مضرا لمن يأكله ؟

قال : فلا بد فيه من أن يمنع لما به من ضرر في عموم أو خصوص لمن يؤدي به الى ذلك •

قلت له : وما تولد من النجاسة في كونه ما الوجه فيه ؟

قال : فله حكمها ما دام لازما فيها يعيش بها ، فان فارقتها

فعاش في الطاهر من المعاش الذي هو قوته غالبا صار الى ما له في حكم في ذلك ♦

قلت له : فالسمك في أنواعه ما القول فيه أخبرني به مجملا ؟

قال : فهو من صيد البحر بجميع ما له من الأنواع حلال للمحل والمحرم بالنص والاجماع لا فرق بين حيه وميته الا ما يكون مضرا فيمنع من أكله لما به من ضرر والا فهو كذلك ♦

قلت له : وما في البحر من دابة تشبه ما لا يؤكل من دواب البر مثل الخنزير والقرد ؟

قال : فهو من جملة ما قد أبيع وقيل بتحريم ما يكون كذلك الا أن القول بالاباحة أصح ما في ذلك ♦

قلت له : وما كان من حيوان في صورة انسان ؟

قال : فهو في حكم ما قبله بما فيه من قول لمن حرمه أو أحله الا أن نفسى من ذبح ما يعيش من هذا في البر حينئذ يمنع من قتله في غير دينونة بتحريمه ، ولا بالمنع من جواز أكله ولا تخطية لمن فعله فذبحه وأكله ♦

قلت له : وما يختلف في جوازه ؟

قال : فلا بد وأن يلحقه معنى ما به من قول في رأى من يجعله في حكمه ♦

قلت له : وما عاش في البر فلا بد من ذبحه ، وان كان من دواب البحر ؟

قال : نعم قد قيل هذا فيه لحله وجواز ما أريد به من أكله ♦

قلت له : والميتة من الأنعام وغيرها مما لا يحل إلا بالذكاة من دابة أو طير من نوع ما قد أبيح والدم المسفرح حرام مثل لحم الخنزير ، وما أهل به لغير الله كذلك ؟

قال : نعم هي على هذا لعدم فرق ما بينهما لأن الله قد أشركها في حكم واحد فحرمها إلا لمن اضطر اليها غير باغ ولا عاد ، والا فهي كذلك ♦

قلت له : فالمنخقة والموقوذة والمردية والنطيحة وما أكل السبع في منزلتها في الحرمة أم لا ؟

قال : نعم إلا ما أدرك منها فذكي قبل موته فتحرك من جوارحه ما يدل على حياته بعد الذبح له بتمامه ، والا فهي ميتة وله من الحكم ما لها في جميع ما يكون من أحكامه ♦

قلت له : فالميتة في حكمها ما مقدار ما يجوز للمضطر من لحمها في موضع جوازه له ♦

قال : قدر ما يحيى به نفسه من الهلاك فيقدر معه في الحال أو بعده على السعي في منازل ما به يعيش من الحلال إلا ما زاد على ذلك ♦

قلت له : فالميتة من جميع ما لا يجوز إلا حله في الأصل أهون من ميتة ما يختلف في جوازه والميتة من هذا دون ما يكون من ميتة ما لا يصح فيه إلا حرامه في العدل ، أهى على سواء في الحرمة بعد موتها أم لا ؟

قال : فعسى في هذا أن يحسن معنى ما قيل فيه من فرق بينهما لزيادة ما يكون في تحريمه من وجهين على ما يكون من وجه واحد ، لأنه قد جمع بين أمرين كلاهما في دين الله محرمين ، فان تعمد في موضع الضرورة اليها مختاراً له على ما دونه في ذلك لم يبلغ به إلى الهلاك ♦

قلت له : وما حد ما له أن يأكله منها في كل حال جاز له ؟

قال : فعسى في حده أن يكون قدر ما يرفع عنه الضرر فيأمن على نفسه من الهلاك من أجل ما نزل به في حاله ويمكنه أن يقوم بما له أو عليه لزواله •

قلت له : فهل في لحم الانسان من رخصة لمن خاف على نفسه أن يهلك جرعا في أن يأكل منه بعد موته قدر ما يحيي به نفسه في المواسع أو اللحم كغيره من الحيوان أم لا ؟

قال : الله أعلم بما فيه من ترخيص لبرهان ، وأنا لا أدري في هذا إلا أنه لا يجوز على حال في زمان عموما في كل موضع لكل انسان إلا أن في قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما دل على ذلك •

قلت له : وما ذبح على شيء من الأصنام فذكر اسم الله عليه ؟

قال : فهو من الحلال على قول ، وقيل انه من الحرام •

قلت له : فان لم يذبح عليها الا أنه نسي أن يذكر الله عليه ما القول فيه ؟

قال : فالاختلاف في أحكامه قيل بحلاله وقيل بحرامه •

قلت له : فان ذبح لغير القبلة عمدا أو لا ؟

قال : ففي العمد بمخالفة السنة ما فيه من إثم فأما أن يبلغ فيه الى ما زاد عليه من حكم بفساد في الذبيحة فلا أعمله من قول ذي علم ، وان يكن على غيره فلا شيء فيه •

قلت له : فان ذبح فتردى من موضع يمكن فيه معه كرن مريته من أجله فأدرك ميتا ؟

قال : فهذا موضع ما جاز لأن يختلف في جـازـه وتـحـريـمـه •

قلت له : فان كان موته حال سقوطه قبل أن يقع على الأرض ما القول فيه في حكمه عرفني بما فيه ؟

قال : قد قيل أنه لا بأس به ولا أعلم أن أحدا يقل بغير ذلك •

قلت له : فان أدرك حيا ؟

قال : فان ذبح على ما جاز فتحرك بعد الذبح أكل والا فهو على ما مضى من القول فيه •

قلت له : فان وقع بالماء فلم تتحرك ذكاته ؟

قال : فهذا موضع ما فيه يحرم فيمنع من جواز أكله لأن الماء معين على قتله ، الا أن يكون يعيش فيه فيجوز لأن يبقى على أصله ، والا فهو كذلك •

قلت له : فان خرج من الماء فتحرك ما حكمه ؟

قال : على ما جرى من الرأي فيه الا أن يذبح أخرى على ما جاز ، الا فهو كذلك •

قلت له : فان كان موضع الذبح الثاني بعد الأول على رأى من قال به ؟

قال : فان كان قد نفى من الموضع شيء من الأوداج أو العروق أو اللحم أتمه ذبحا له والا فلا يؤكل : وفي قول آخر انه يجري المذبة على الموضع فيجزي في الواسع والحكم •

قلت له : فان ذبح في الرقبة من موضع آخر فتحرك بعد الذبح به ؟

قال : فهذا موضع ما لا يجوز على رأى من أوجبه الا جواز أكله لأنه هو الذابح له على قوله لحله ، وعلى قول آخر : فيجوز فيه أن يكون ما رقع عليه من قبله لا يمكن أن يعيش معه أن لو تركه أن لا يؤكل ، وعلى قول من أجاز به بالأول منهما فعسى في الزيادة عليه أن يكون من قبله المانع من جواز أكله ان صح ما أراه في ذلك •

قلت له : فالناسى ان يذكر اسم الله عليه يجزى له أن يذبحه من أسفل أم لا ؟

قال : نعم في قول من لم يجزه الا به فان تحرك من بعد جاز على رأيه والا فلا جواز له •

قلت له : فالمرضى ان لم يتحرك من بعد أن يذبح على هذا بكن أم لا ؟

قال : نعم في موضع ما لا يؤمن على مثله في تركه أن يموت من أجله ، وان كان له حكم الحياة حتى يصح موته فانه موضع شبهة لما به من علة يحتمل معها في موته قبل أن يفرغ من ذبحه على ما جاز لحله المقتضى في كونه لجواز أكله ، وعلى العكس من هذا في الصحيح ، لأن الغالب على أمره في موته أنه إنما يكون بالذبح في ظاهر أحكامه ، فهو وان يتحرك من بعده فلا بأس به حتى يصح أنه مات قبل تمامه •

وان في قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما يدل على هذا ، ولا مزيد على ما قاله في ذلك •

قلت له : وما ذبح فرفس بطنه برجله حتى شقه ما القول في تحريمه وحله ؟

قال : قد قيل فيه إنه لا يؤكل لأنه من فعله فلا بأس به ، وبعض امتنع في مثله من التعريض للأكله ، والله أعلم فينظر في هذا كله ، ثم لا يؤخذ منه الا بعدله تمت المسألة •

❖ مسألة :

ناصر بن خميس : ومن أجر أو أمر ثقة يذبح له ذبيحة وقال : انه نسي أن يذكر اسم الله عليها أيلزمه تصديقه وتحرم عليه ذبيحته على قول من يحرّمها بالنسيان أم لا ؟

❖ الجواب :

وبالله التوفيق : فالأحسن معنا أن لا تحرم على هذه الصفة لقول النبي ﷺ : « عفى عن أمتي الخطأ والنسيان وما حدثوا به أنفسهم وما أكرهوا عليه » ولعله قد قيل انها تحرم بذلك على قول من يحرّمها ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم ان في معنى الرواية ما يدل على حلها ، وفي ظاهر معنى الآية ما يدل على المنع من أكلها ، فجاز لأن يكون على ما بها من الاختلاف في جوازها إلا أن التحريم أكثر ما فيها ، أما في تصديقه لم أجره أن يذبحها له أو أمره ، وإن قال أنه نسي أن يذكر اسم الله عليها ، فالقول في هذا الموضع البه غيما له من قبوله أو عليه ، لأن الثقة من لا يجوز أن تلحقه تهمة بخيانة لما ظهر له من أمانة ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع •

❖ مسألة :

وجدتها في شيء من الرقاع وهل يختلف في تحليل ذبيحته من أمر يذبح شاة فأمر غيره بذبحها وما المعمول به ان كان به اختلاف ؟

❖ الجواب :

وبالله التوفيق : لا يضيق أكلها اذا سلمت للذبح الا أن تسلم له

ليذبحها هر خاصة دون غيره ، فأخاف في هذا الموضع أن لا تؤكل اذا
ذبحها غيره ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : وتجاوز على قول آخر في موضع خوفه
أن تكرر مأكولة لما في الأثر من معنى ما يدل على جوازها على قول في النظر ،
والله أعلم ، وينظر في ذلك •

* مسألة :

ومنه وسألت عن غاب وعنده دابة مثل شاة أو غيرها مرضت وخيف
عليها التلف فذبحها أهله أو أمر بذبح وذبحت أيحل لحمها فنعم يحل ،
وليس كالتعدى والغصب ، لأن ذباح الخطأ والدلال والسبب فلا يجرم ،
والله أعلم •

وكذلك ان كانت عند أحد من الناس فذبحها على وجه الدلالة
باحتساب حلت ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل بهذا من حلها فيما يكون
على معنى الخطأ والدلالة والاحتساب في موضع جوازه منه لربها ، أو لشيء
من الأسباب الموجبة لبعده من السرقة أو الاغتصاب ، أو ما يكون من
التعدى في حكمه جاز في أكله لجوازه حينئذ فيها أن يجوز على هذا
والله أعلم فينظر في ذلك •

* مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس بن علي : وهل يجزئ الذبح بشغافة النخل
أم لا ؟ ومن ذبح بها تحرم ذبيحته أم لا ؟

*** الجواب :**

وبالله التوفيق : لا يجوز عندنا بما ذكرت فلا تؤكل ذبيحة الذابح بها ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : وهذا انما يخرج على قول من لا يجيز الذبح بما يكون من الحطب لا على قول من أجاز به بكلمة الدم ، فانه على قياده لا بد وأن يجوز بما له من هذا حد يقطع فيما به يمكن أن يذبح على رأيه بجلاله لا بغيره من فساد ، والله أعلم فينظر في ذلك •

*** مسألة :**

عن الشيخ الصبحي : اذا كانت ميتة وذكية لم يعرفها من بعضهما بعض ما الذي قتل فيهما ؟

*** الجواب :**

قول : انه يأكل من أيهما شاء ، وقول : حكمها الوقوف لدخول اللبس عليهما ، وهذا في غير الاضطرار ، والله أعلم •

*** مسألة :**

الشيخ جاعد بن خميس : في الأفئونة المرة أنها من المسكرات فأكلها وشرابها حرام ، ولا نعلم أن أحدا أجازها في دين ، ولا أرى في الاسلام وعلى المبتلى بها أن يتركها ، فان كان لا بد وأن يضره فيهلكه ان قطعها مرة فعسى أن لا يبعد في الرأي من أن يجوز له على قول في تدريج لأن له ، أن يحيى نفسه في موضع خوفه من كل هلاكها ما هو في الحرمة من نحوها الا أنه لا يزيد على قدر ما يعصمه من الهلكة ، والله أعلم وينظر في ذلك •

✽ مسألة :

الزاملى : ومن صح عليه أنه يأكل الأفيون فحبسه الوالى على ذلك فقال انى اذا لم آكله خفت هلاك نفسى ، ولا بد لى منه وقد ابتليت به فكيف رأى ، وكيف يفعل به وهو يريد أن يشتري منه ويأكله وهو محبوس أيجاب على ذلك أم لا ؟

✽ الجواب :

وبالله التوفيق : انا اذا أجزنا لهذا المبتلى بأكل الأفيون أن يأكله لما جاز لنا حبس من يأكل الأفيون ، لأنه اذا أكله من قبل صار جائزا له أكله على هذه الصفة ، وعندى أنه لا يعذر باعتداله هذا ، ويحتال بازالته بالأدوية الحلال ، لأن النبى ﷺ قال : « ما جعل الله شفاء أمتى من حرام » وهذا ما سمعنا عن أهل العلم ان كان مضرًا بالإنسان ، وهو من أنواع السموم التى أكلها مضر بالإنسان ليس فيها نفع ، والذي لا نفع فيه من المحرمات لا يجوز أكله عند الاضطرار ولا غير الاضطرار ، . الله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم هو من الحرام أكله وشربه ألا أن يصح أنه دواء لشيء من الأدوية المخوفة فعسى أن يختلف في جواز علاجه به أكلا أو شربا لانقاذ نفس به من هلاكها ، وأن لم يصح فهو على التحريم مثل الخمر في هذا ، لأنه مسكر مثله فهما في الحرمة على سواء ، وقد جاء النهى في الحديث عن التدأوى بحرام ، مع النفي أن يكون فيه شفاء لأمة محمد النبى عليه السلام ، والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة :

ومنه : وفيمن يشرب القهوة البنينة مدعيا أنها حلال أيبراً منه على ذلك أم لا ؟ وكذلك من قيل له ان المسلمين أجمعوا على تحريم القهوة

البنية فيقول لا أقول بتحريمها حتى أعرف أصل حجتهم في تحريمها ما يكون منزلته عند المسلمين أثلحه البراءة من أجل ذلك أم لا ؟

* الجواب :

انا أدركنا أسيافنا رحمهم الله ينهاون عن شرب القهوة ويعاقبون من شربها ، ولم نعلم أن أحدا منهم أحلها ولا أنكر على من نهى عنها ، ونحن لهم تبع ومن خطأهم على تحريم القهوة التي تتخذ من البن فنحن نبرأ منه ، وأما الذي لم يخط المسلمين على تحريم القهوة التي تتخذ من البن الا أنه لم يقل بتحريمها ، وتولى المسلمين الذين حرموها فلا تقدم على البراءة منه من قبل جهالتنا بما يبلغ به هذا القول •

وكذلك من شربها ولم يخط في تحريمها ، فقولنا فيه قول المسلمين بما يبلغ به هذا الفعل الا أنه جاء في الأثر المجتمع عليه أنه يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكمه بدين أو يبرأ من العلماء اذا برعوا من راكمه •

قال الشيخ جاعد بن خميس : الله أعلم ، وأنا لا أدري في هذا التحريم أنه لأى علة ولا اتبع ما لا أدري به الا لحجة مدلة ، ولا أخطئ في رأيه من أحلها ولا من شربها أو عملها ، وكأني لا أقوى على عقابه لعدم ما يدل على التحريم الموجب في ثبوته لوجود صحة القول بالتأثير ، ومع هذا فلا أخطئ في دينه من حرماها ما لم يدين بحرامها فيخطئ في الدين من أجازها أو تولى شاربها اذ لا أقول ان راكمها قد أتى ما لا يجوز له في الاجماع ، وان ادعا فيها فليس كل دعوى مسلمة لمن دعا به فيها حتى يصح والا فلا يجوز أن يقطع بها فيقول عليها ، وينبغي في هذه أن تكون مسألة رأى ولا دين ، فتكون في محل النظر لمن قدر عليه في حين ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفيمن خاف الهلاك جوعاً أو عطشاً فرأى خمراً أيجوز له أن يشرب منها ما يحييه ويتروذ منها الى أن يأمن على نفسه الهلاك أم لا ؟

*** الجواب :**

أن كان شربها يحييه فيجوز له ذلك ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل ان له أن يحيى نفسه منها حال الاضطرار اليها ، وقيل لا تعصمه من الهلاك فلا يجوز له أن يشربها ، والله أعلم فينظر في ذلك •

*** مسألة :**

ومنه : وفي الجبار اذا أكره رجلاً على شرب الخمر وعلى الافطار في شهر رمضان نهاراً أو الرجل مقيم غير مسافر وأوعده قتلاً أو ضرباً أ نهياً أيجوز له الافطار اذا عرف منه متى أوعده فعل أم لا يجوز له ذلك ؟

*** الجواب :**

أما اذا خاف من عدة الجبار هلاك نفسه وكان في عادة الجبار لا يكون منه بعد القول الا الفعل فجائر له أن يفعل كما يجوز له أن يفعل عند الاضطرار الذي يخاف فيه هلاك نفسه ، وأما الخمر فجاء فيها الاختلاف عند الاضطرار ، فعلى قول من يقول : انها تعصم فيجوز له أن يشربها لجبر الجبار له على شربها ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : ان في شربه لها في هذا الموضع لنجاته من هلاك الجبار له فلا يمنع من شربها ضرورة إليها ، وإن قيل في لعطش انها لا تعصمه فلا يقربها اذا لا تدفع عنه ما نزل به فتحييه فهي في هذا الموضع من ظلم الجبار له تنجيه فلا حرج عليه في أن يشربها ، والقول في افطاره في شهر رمضان إن أخذه به في نهاره ، كذلك ان خافه على نفسه قتلا أو ما دونه ضريا فلا يقوى عليه ، ولا على الامتناع منه سلما ولا حربا ، وإن لم يخفه الا على ما في يده من المال سلما لم يجز له الا في موضع خوفه على نفسه من أخذه عليه في حاله والا فمليه أن يفدى نفسه بما أمكنه فقدر عليه ، والله تعالى أعلم ، فينظر في ذلك •

* مسألة :

وفيمن اشترى لحما يحسبه لحم بعض الأنعام ، وفي الحقيقة لحم خنزير أو لحم انسان يعرفه العارف بلحم الانسان فيأكله المشتري جهلا منه به يكون آثما بذلك ولا يعذر بجهله أم هو سالم من الاثم في ذلك ؟

* الجواب :

أما ما جاء في آثار المسلمين مجملا أن اللحم اذا قطع واشتراه المشتري مقطعا من عيد من يجوز شراؤه اللحم من عنده أو أكله من يده فراسع له ذلك ، وسمعت مسألة في مخصوص من الأثر أن كل شيء من المحرمات اذا وقف عليه العالم به عرفه أنه من جنس المحرم فلا يسمع الجاهل أن يقدم عليه بجهل ، والله أعلم بتأويل الآثار •

قال الشيخ جاعد بن خميس : والذي عندي في هذه الأخرى أنها أعم من الأولى لأنها تأتي على اللحم وغيره من أنواع ما يدخل فيها لحراهم

في الواسع ، والحكم تلك لا تجاوزه الى ما عداه ذكرا فهي أخص أمرا ،
وما عرف من الجنس لحمه عند من عرفه معرفة جاز لأن يكون على حكمه ،
والا فلا أوجه فيه الا جوازه من يد من قد أبيح من عنده بعد أن صار
لحما لا يقدر على تمييزه لونا ولا طعما ، الا أن يخبره به من قبل
أن يصير اليه ، فانه هو الحجة فيه ، ولو كان في باطن أمره كاذبا وان
أخبره من بعد أن أخرجه من يديه فان صدقه والا فلا يلزمه قبوله •

وان كان في نفسه صادقا الا لحجة تقوم به عليه ولا أعلم أنه
يختلف في هذا ، وما أشبهه ولا يجوز الا أن يكرن كذلك ، والله أعلم
وينظر في ذلك •

* مسألة :

وشرب قلامة الأظفار والشعر لبعض المنافع والا أقول انها حرام
إذا قبلها الشارب ، والله أعلم •

* مسألة :

قال بشير : من ذبح ذبيحة وأمسكها في يده حتى ماتت فاذا لم تتحرك
من بعد طلقها فلا يجوز أكلها •

قال أبو الحواري : ان كانت مريضة فلم تتحرك بعد الذبح لم
تؤكل وان كانت صحيحة أكلت ولو لم تتحرك بعد أن أطلقها ، والله أعلم
وبه التوفيق •

تمت القطعة الثانية من كتاب لباب الآثار الواردة عن الأولين والمتأخرين
الأخير يوم ١٤ من شهر رجب المرجب ضحى الثلاثاء من
شهور سنة ١٣٠٨ ثمان سنين وثلاثمائة سنة وألف سنة منذ
الهجرة النبوية الإسلامية ، وكان تمامها على يدي
الأقل لله عز وجل سعيد بن خميس بن حمد بن
سالم المدرى البهلوى ، ولا حول ولا قوة
الا بالله العلى العظيم وصل اللهم وسلم
على سيدنا محمد النبى وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا وأنا أستغفر الله
وأتوب اليه من الزيادة والنقصان
والغلط والنسيان ولا حول ولا
قوة الا بالله العلى العظيم

✽ مسألة :

ابن عبيدان : اذا كان القتل خطأ فلا قود فيه ، وانما فيه الدية وتكون الدية على عاقلة الجانى اذا صح الخطأ ، وان لم يصح الخطأ فتكون الدية فى مال القاتل ؛ وأما اذا ضرب رجل رجلا فلم يمت فى الحال فقل : ان بقى ثاوياً من ضربه أو جراحته حتى مات فعلى الضارب القود ، وقيل : ان لم يمت فى ثلاثة أيام فلا قود بعد الثلاث ، وانما فيه الدية •

وقال من قال : ان جاوز سبعة أيام فلا قود فيه ، وقيل : ما لم يمت من ضربه ، وقيل ما لم يداوى فاذا دوى ففى ذلك الدية ولا قود ، وقيل : ان اللدواء ليس بحدث يبطل القود ، وأما خياطة الجرح فانه حدث يبطل به القود •

واذا نتف رجل شعر رجل أو حلقه فلم ينبت الى سنة فالدية كاملة ، وان نبت فله سوم عدلين ، ومن غيره ومن الأثر على نسق مسألة مكتوب فيها أحسب أنه من كتاب موسى بن على •

واذا أغلق الرجل على امرأته بابا وأرخى عليها سترا فان لم يلبسها فطلقها تطليقة فله الرجعة بغير اذن الولى ، واذا لم يرخ سترا ثم طلق فليس له رجعة الا باذن الولى ، والله أعلم •

تمت المسألة التى وجدتها هنا والسلام •

تم معروضا على نسخته التى نسخ منها حسب الطاقة والاجتهاد •